



دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية

معييار المحاسبة للقطاع العام 37 "الترتيبات المشتركة"



السجل التاريخي لمعيّار المحاسبة للقطاع العام

صدر معيار المحاسبة للقطاع العام 37، *الترتيبات المشتركة* في 2022م.

الفهرس

الفقرة	الموضوع
	تقديم
2-1	الهدف
6-3	النطاق
8-7	تعريفات
8	الترتيب الملزم
22-9	الترتيبات المشتركة
18-12	السيطرة المشتركة
22-19	أنواع الترتيب المشترك
28-23	القوائم المالية للأطراف في ترتيب مشترك
26-23	العمليات المشتركة
28-27	المشاريع المشتركة
30-29	القوائم المالية المنفصلة
أ41-31	أحكام انتقالية
36-32	المشاريع المشتركة - الانتقال من طريقة التوحيد التناسبي إلى طريقة حقوق الملكية
40-37	العمليات المشتركة - الانتقال من طريقة حقوق الملكية إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات
41	أحكام انتقالية في القوائم المالية المنفصلة للجهة
أ41	المحاسبة عن الاستحواذ على حصص في عمليات مشتركة
43-42	تاريخ السريان
44	سحب وإحلال معيار المحاسبة للقطاع العام 8 (ديسمبر 2006)
	الدراسة المرفقة بالمعيار

تقديم

ورد معيار المحاسبة للقطاع العام 37 "الترتيبات المشتركة" في الفقرات 1-44. وتتساوى جميع الفقرات في قوة النفاذ. ويجب أن يُقرأ معيار المحاسبة للقطاع العام 37 في سياق هدفه، وتقديم دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وإطار مفاهيم التقارير المالية ذات الغرض العام لجهات القطاع العام. ويوفر معيار المحاسبة للقطاع العام 3 "السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء" أساساً لاختيار وتطبيق السياسات المحاسبية في حال عدم وجود إرشادات صريحة.

روعي عند إعداد معيار المحاسبة للقطاع العام 37 أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 37 (طبعة 2022)، وأُبقي على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وقد تم إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في الدراسة المرفقة بالمعيار.

تنطبق معايير المحاسبة للقطاع العام على البنود ذات الأهمية النسبية.

الهدف

1. هدف هذا المعيار هو وضع مبادئ للتقرير المالي من قبل الجهات التي تملك حصة في ترتيبات خاضعة لسيطرة بشكل مشترك (أي ترتيبات مشتركة).
2. لتحقيق الهدف المذكور في الفقرة 1، يُعرّف هذا المعيار السيطرة المشتركة ويتطلب من الجهة التي هي طرف في الترتيب المشترك أن تحدد نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه من خلال تقويم حقوقها وواجباتها والمحاسبة عن تلك الحقوق والواجبات وفقاً لنوع ذلك الترتيب المشترك.

النطاق

3. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في تحديد نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه وكذلك في المحاسبة عن حقوق وواجبات الترتيب المشترك.
4. يجب أن يطبق هذا المعيار من قبل جميع الجهات التي تكون طرفاً في ترتيب مشترك.
5. [حذفت].
6. [حذفت].

تعريفات

7. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار وفقاً للمعنى المحدد قرين كل منها:
ترتيب ملزم: لأغراض هذا المعيار، الترتيب الملزم هو ترتيب يُوجد حقوقاً قابلة للإنفاذ لأطرافه وواجبات قابلة للإنفاذ عليهم كما لو كان في شكل عقد. ويتضمن حقوقاً ناشئة عن عقود أو حقوقاً نظامية أخرى.
ترتيب مشترك هو ترتيب يكون لطرفين أو أكثر سيطرة مشتركة عليه، وهو يكون إما "عملية مشتركة" أو "مشروع مشترك".
سيطرة مشتركة هي التقاسم المتفق عليه للسيطرة على ترتيب عن طريق ترتيب ملزم، وتكون هذه السيطرة المشتركة موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات حول الأنشطة ذات الصلة موافقة بالإجماع من قبل الأطراف التي تتقاسم السيطرة.
عملية مشتركة هي ترتيب مشترك يكون بموجبه للأطراف التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في الأصول المتعلقة بالترتيب وواجبات عن الالتزامات المتعلقة بالترتيب.
المشارك في عملية مشتركة هو طرف في عملية مشتركة وله سيطرة مشتركة على تلك العملية المشتركة.
مشروع مشترك هو ترتيب مشترك يكون بموجبه للأطراف التي لها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي أصول الترتيب.
المشارك في مشروع مشترك هو طرف في مشروع مشترك له سيطرة مشتركة على ذلك المشروع المشترك.

طرف في ترتيب مشترك هو جهة مشاركة في ترتيب مشترك، بغض النظر عما إذا كان لدى تلك الجهة سيطرة مشتركة على الترتيب.

كيان منفصل هو هيكل مالي قابل للتحديد - بشكل منفصل، بما في ذلك جهات ذات كيان قانوني منفصل أو جهات معترف بها بموجب نظام، بغض النظر عما إذا كانت تلك الجهات لديها شخصية اعتبارية أم لا.

وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعرّفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام. عُرفت المصطلحات التالية في معيار المحاسبة للقطاع العام 34، القوائم المالية المنفصلة، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة: المنافع، السيطرة، طريقة حقوق الملكية، السلطة، حقوق الحماية، الأنشطة ذات الصلة، القوائم المالية المنفصلة، التأثير المهم.

الترتيب الملزم

8. يمكن أن يُدلل على الترتيبات الملزمة بعدة طرق. فغالباً - ولكن ليس دائماً - ما يكون الترتيب الملزم مكتوباً، في شكل عقد أو مناقشات موثقة بين الأطراف. ويمكن - أيضاً - أن تُوجد الآليات الدستورية، مثل السلطة التشريعية¹ أو التنفيذية، ترتيبات واجبة النفاذ، على غرار الترتيبات التعاقدية، إما بحد ذاتها أو مقترنة بعقود مبرمة بين الأطراف.

الترتيبات المشتركة (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 2-33)

9. الترتيب المشترك هو الترتيب الذي يكون فيه لطرفين أو أكثر سيطرة مشتركة.
10. يكون للترتيب المشترك الخصائص التالية:
أ. تكون الأطراف مقيدة بترتيب ملزم (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 2-4).
ب. يمنح الترتيب الملزم طرفين أو أكثر من تلك الأطراف سيطرة مشتركة على الترتيب (أنظر الفقرات 12-18).

11. الترتيب المشترك إما أن يكون "عملية مشتركة" أو "مشروعاً مشتركاً".

السيطرة المشتركة

12. السيطرة المشتركة هي تقاسم للسيطرة على ترتيب، والذي يوجد - فقط - عندما تتطلب القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة الموافقة بالإجماع من الأطراف التي تتقاسم السيطرة. وقد يكون تقاسم السيطرة قد أُتفق عليه من خلال ترتيب ملزم.

13. يجب على الجهة التي تكون طرفاً في ترتيب أن تقوم ما إذا كان الترتيب الملزم يمنح جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف، السيطرة - بشكل جماعي - على الترتيب. تسيطر جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف - بشكل جماعي - على الترتيب عندما يجب عليهم أن

¹ إن معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام صممت بحيث تخاطب جميع الدول ولا تخاطب دولة واحدة بعينها، وفي المملكة، الشريعة الإسلامية هي المطبقة ولا توجد سلطة تشريعية في الدولة وإنما توجد سلطة تنظيمية، والمقام السامي هو مرجع جميع السلطات في الدولة، وتصدر الأنظمة ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

يتصرفوا - سوياً - لتوجيه الأنشطة التي تؤثر - بشكل مهم - على المنافع من الترتيب (أي الأنشطة ذات الصلة).

14. ما أن يُحدد أن جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف تسيطر - بشكل جماعي - على الترتيب، فإن السيطرة المشتركة توجد - فقط - عندما تتطلب القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة موافقة بالإجماع من الأطراف التي تسيطر - بشكل جماعي - على الترتيب.

15. في الترتيب المشترك، لا يسيطر طرف واحد على الترتيب بمفرده. ويمكن لطرف لديه سيطرة مشتركة على ترتيب أن يمنع أيّاً من الأطراف الأخرى، أو مجموعة من الأطراف، من السيطرة على الترتيب.

16. يمكن أن يكون الترتيب ترتيباً مشتركاً حتى لو لم يكن لجميع أطرافه سيطرة مشتركة على الترتيب. يميز هذا المعيار الأطراف التي لديها سيطرة مشتركة على ترتيب مشترك (مشاركون في عملية مشتركة أو مشاركون في مشروع مشترك) عن الأطراف التي تشارك في ترتيب مشترك، ولكن ليس لديها سيطرة مشتركة عليه.

17. سوف يلزم الجهة أن تطبق الحكم عند تقييم ما إذا كانت جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف، لديها سيطرة مشتركة على ترتيب. ويجب على الجهة أن تجري هذا التقييم بالأخذ في الحسبان جميع الحقائق والظروف (انظر فقرات إرشادات التطبيق 5-11).

18. عندما تتغير الحقائق والظروف، فإنه يجب على الجهة أن تعيد تقييم ما إذا كانت - لا يزال - لديها سيطرة مشتركة على الترتيب.

أنواع الترتيب المشترك

19. يجب على الجهة أن تحدد نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه. ويعتمد تصنيف الترتيب المشترك، على أنه عملية مشتركة أو مشروع مشترك، على حقوق وواجبات الأطراف في الترتيب.

20. تطبق الجهة الحكم عند تقييم ما إذا كان الترتيب المشترك هو عملية مشتركة أو مشروع مشترك. ويجب على الجهة أن تحدد نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه بالأخذ في الحسبان حقوقها والتزاماتها الناشئة عن الترتيب. وتقوم الجهة بحقوقها والتزاماتها بالأخذ في الحسبان الهيكل والشكل النظامي للترتيب، والشروط التي اتفقت عليها الأطراف أو التي وُضعت من قبل السلطة التشريعية أو التنفيذية، وعندما يكون ملائماً، الحقائق والظروف الأخرى (انظر فقرات إرشادات التطبيق 12-33).

21. تكون الأطراف - أحياناً - مُقيدة باتفاق إطاري يحدد الشروط التعاقدية العامة للقيام بواحد أو أكثر من الأنشطة. قد يحدد الاتفاق الإطاري أن تؤسس الأطراف ترتيبات مشتركة مختلفة للتعامل مع أنشطة محددة تشكل جزءاً من الاتفاق. ورغم أن تلك الترتيبات المشتركة تتعلق بالاتفاق الإطاري نفسه، فقد يكون نوعها مختلفاً عندما تختلف حقوق وواجبات الأطراف عند القيام بالأنشطة المختلفة التي يتناولها الاتفاق الإطاري. وبالتالي، يمكن أن توجد العمليات المشتركة والمشاريع المشتركة - معاً - عندما تقوم الأطراف بالأنشطة المختلفة التي تشكل جزءاً من الاتفاق الإطاري نفسه.

22. عندما تتغير الحقائق والظروف، فإنه يجب على الجهة أن تعيد تقويم ما إذا كان نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه قد تغير.

القوائم المالية للأطراف في ترتيب مشترك (انظر فقرات إرشادات التطبيق 33-أ37)

العمليات المشتركة

23. يجب على المشارك في عملية مشتركة أن يثبت الآتي فيما يتعلق بحصته في العملية المشتركة:

- أ. أصوله، بما في ذلك نصيبه من أي أصول مُحتفظ بها - بشكل مشترك؛ و
- ب. التزاماته، بما في ذلك نصيبه من أي التزامات تم تكبدها - بشكل مشترك؛ و
- ج. إيراده من بيع نصيبه من المخرجات الناشئة عن العملية المشتركة؛ و
- د. نصيبه في الإيراد من بيع المخرجات من قبل العملية المشتركة؛ و
- هـ. مصروفاته، بما في ذلك نصيبه من أي مصروفات تم تكبده - بشكل مشترك.

24. يجب على المشارك في عملية مشتركة أن يحاسب عن الأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات المتعلقة بحصته في عملية مشتركة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق على الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات بعينها.

24أ. عندما تستحوذ الجهة على حصة في عملية مشتركة والتي يشكل فيها نشاط العملية المشتركة عملية، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، تجميع العمليات في القطاع العام، فإنه يجب أن على الجهة أن تطبق، وبقدر حصتها وفقاً للفقرة 23، جميع المبادئ المتعلقة بمحاسبة الاستحواذ في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى، التي لا تتعارض مع الإرشادات الواردة في هذا المعيار، وأن تفصح عن المعلومات المطلوبة في تلك المعايير المتعلقة بالاستحواذ. وهذا ينطبق على الاستحواذ على كل من الحصص الأولية والحصص الإضافية في العملية المشتركة التي يشكل فيها نشاط العملية المشتركة عملية. وتحدد فقرات إرشادات التطبيق 33-أ33د المحاسبة عن الاستحواذ على حصة في مثل هذه العملية المشتركة.

25. تحدد فقرات إرشادات التطبيق 34-37 المحاسبة عن معاملات مثل بيع أصول، أو المساهمة بها أو شرائها، بين جهة وعملية مشتركة تكون الجهة مشاركة فيها.

26. يجب - أيضاً - على الطرف الذي يشارك في عملية مشتركة، ولكن ليس لديه سيطرة مشتركة عليها، أن يحاسب عن حصته في الترتيب وفقاً للفقرات 23-25 عندما يكون لذلك الطرف حقوق في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالعملية المشتركة. وعندما لا يكون للطرف الذي يشارك في عملية مشتركة، ولكن ليس لديه سيطرة مشتركة عليها، حقوق في الأصول، ولا واجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالعملية المشتركة، فإنه يجب عليه أي يحاسب عن حصته في العملية المشتركة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق على تلك الحصة.

المشاريع المشتركة

27. يجب على المشارك في مشروع مشترك أن يثبت حصته في المشروع مشترك على أنها استثمار، ويجب عليه أن يحاسب عن ذلك الاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقاً

لمعييار المحاسبة للقطاع العام 36، *الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة*، ما لم تكن الجهة معفاة من تطبيق طريقة حقوق الملكية كما هو مُحدد في ذلك المعيار.

28. يجب على الطرف الذي يشارك في مشروع مشترك، ولكن ليس لديه سيطرة مشتركة عليه، أن يحاسب عن حصته في الترتيب وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تتناول الأدوات المالية، وهي معيار المحاسبة للقطاع العام 28، *الأدوات المالية: العرض*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30، *الأدوات المالية: الإفصاحات*، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41، *الأدوات المالية* ما لم يكن له تأثير مهم على المشروع المشترك، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يحاسب عنها وفقاً لمعييار المحاسبة للقطاع العام 36.

القوائم المالية المنفصلة

29. في قوائمه المالية المنفصلة، يجب على المشارك في عملية مشتركة أو المشارك في مشروع مشترك أن يحاسب عن حصته في:
أ. عملية مشتركة وفقاً للفقرات 23-25؛ و
ب. مشروع مشترك وفقاً للفقرة 12 من معيار المحاسبة للقطاع العام 34.

30. في قوائمه المالية المنفصلة، يجب على الطرف الذي يشارك في ترتيب مشترك، ولكن ليس لديه سيطرة مشتركة عليه، أن يحاسب عن حصته في:
أ. عملية مشتركة وفقاً للفقرة 26؛ و
ب. مشروع مشترك وفقاً لمعييار المحاسبة للقطاع العام 41، ما لم يكن للجهة تأثير مهم على المشروع المشترك، وفي هذه الحالة يجب عليها أن تطبق الفقرة 12 من معيار المحاسبة للقطاع العام 34.

أحكام انتقالية

31. على الرغم من المتطلبات الواردة في الفقرة 33 من معيار المحاسبة للقطاع العام 3، *السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء*، عند تطبيق هذا المعيار للمرة الأولى، يلزم الجهة فقط أن تعرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 33(و) من معيار المحاسبة للقطاع العام 3، للفترة السنوية السابقة مباشرة للفترة السنوية الأولى التي يُطبق فيها هذا المعيار ("الفترة السابقة مباشرة"). ويجوز أن تعرض الجهة - أيضاً - هذه المعلومات للفترة الحالية أو لفترات مقارنة سابقة، ولكنها ليست مطلوبة بفعل بذلك.

المشاريع المشتركة - الانتقال من طريقة التوحيد التناسبي إلى طريقة حقوق الملكية

32. عند الانتقال من طريقة التوحيد التناسبي إلى طريقة حقوق الملكية، فإنه يجب أن تثبت الجهة استثمارها في المشروع المشترك كما هو في بداية الفترة السابقة - مباشرة. ويجب أن يقاس ذلك الاستثمار الأولي على أنه المبلغ المجمع للقيم الدفترية للأصول والالتزامات التي وحدتها الجهة - سابقاً - تناسبياً، بما في ذلك أي شهرة ناشئة عن معاملات استحواذ. وإذا كانت الشهرة تنتمي - سابقاً - إلى وحدة أكبر مولدة للنقد، أو إلى مجموعة من وحدات مولدة للنقد، فإنه يجب على الجهة أن تخصص الشهرة للمشروع المشترك على أساس القيم الدفترية النسبية للمشروع المشترك والوحدة المولدة للنقد أو مجموعة الوحدات المولدة للنقد التي كانت تنتمي الشهرة إليها.

33. يُعد الرصيد الافتتاحي للاستثمار المحدد وفقاً للفقرة 32 التكلفة المفترضة للاستثمار عند الإثبات الأولي. ويجب على الجهة أن تطبق الفقرات 43-48 من معيار المحاسبة للقطاع العام 36 على الرصيد الافتتاحي للاستثمار لتقويم ما إذا كان الاستثمار قد هبطت قيمته، ويجب عليها أن تثبت أي خسارة هبوط في القيمة على أنها تعديل للفائض أو العجز المتراكم في بداية الفترة السابقة - مباشرة.
34. عندما يؤدي تجميع جميع الأصول والالتزامات الموحدة - سابقاً - تناسيباً، إلى صافي أصول سالب، فإنه يجب على الجهة أن تقوم ما إذا كانت عليها واجبات نظامية أو ضمنية فيما يتعلق بصافي الأصول السالب، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يجب على الجهة أن تثبت الالتزام المقابل. وعندما تخلص الجهة إلى أنه ليس عليها واجبات نظامية أو ضمنية فيما يتعلق بصافي الأصول السالب، فلا يجوز لها أن تثبت الالتزام المقابل ولكن يجب عليها أن تعدل الفائض أو العجز المتراكم في بداية الفترة السابقة - مباشرة. ويجب على الجهة أن تفصح عن هذه الحقيقة - جنباً إلى جنب - مع نصيبها المتراكم غير المثبت من خسائر مشاريعها المشتركة كما في بداية الفترة السابقة - مباشرة - وفي التاريخ الذي يُطبق فيه هذا المعيار لأول مرة.
35. يجب على الجهة أن تفصح عن تفصيل الأصول والالتزامات التي جُمعت في بند مستقل واحد لرصيد الاستثمار كما في بداية الفترة السابقة - مباشرة. ويجب أن يُعد الإفصاح بطريقة مجمعة لجميع المشاريع المشتركة التي تطبق عليها الجهة متطلبات الانتقال المشار إليها في الفقرات 36-32.
36. بعد الإثبات الأولي، يجب على الجهة أن تحاسب عن استثمارها في المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 36.
- العمليات المشتركة - الانتقال من طريقة حقوق الملكية إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات
37. عند الانتقال من طريقة حقوق الملكية إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات فيما يتعلق بحصتها في عملية مشتركة، فإنه يجب على الجهة، في بداية الفترة السابقة - مباشرة، أن تلغي إثبات الاستثمار الذي تمت المحاسبة عنه - سابقاً - باستخدام طريقة حقوق الملكية وأي بنود أخرى شكلت جزءاً من صافي استثمار الجهة في الترتيب وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 36 وأن تثبت نصيبها في كل أصل والالتزام فيما يتعلق بحصتها في العملية المشتركة، بما في ذلك أي شهرة قد تكون شكلت جزءاً من القيمة الدفترية للاستثمار.
38. يجب على الجهة أن تحدد حصتها في الأصول والالتزامات المتعلقة بالعملية المشتركة على أساس حقوقها وواجباتها بنسبة محددة وفقاً للترتيب الملزم. وتقيس الجهة القيم الدفترية الأولية للأصول والالتزامات من خلال فصلها عن القيمة الدفترية للاستثمار في بداية الفترة السابقة - مباشرة - على أساس المعلومات المُستخدمة من قبل الجهة في تطبيق طريقة حقوق الملكية.
39. فيما يتعلق بأي فرق ناشئ عن الاستثمار الذي تمت المحاسبة عنه - سابقاً - باستخدام طريقة حقوق الملكية مع أي بنود أخرى شكلت جزءاً من صافي استثمار الجهة في الترتيب وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 36، والمبلغ الصافي للأصول والالتزامات المثبتة، بما في ذلك أي شهرة، فإنه يجب أن:
- أ. يُخصم مقابل أي شهرة تتعلق بالاستثمار مع تعديل أي فرق متبقي مقابل الفائض أو العجز المتراكم في بداية الفترة السابقة - مباشرة، عندما يكون المبلغ الصافي للأصول

- والالتزامات المثبتة، بما في ذلك أي شهرة، أكبر من الاستثمار (وأي بنود أخرى شكلت جزءاً من صافي استثمار الجهة) الملغي إثباته.
- ب. يُعدل مقابل الفائض أو العجز المتراكم في بداية الفترة السابقة - مباشرة، عندما يكون المبلغ الصافي للأصول والالتزامات المثبتة، بما في ذلك أي شهرة، أقل من الاستثمار (وأي بنود أخرى شكلت جزءاً من صافي استثمار الجهة) الملغي إثباته.
40. يجب على الجهة التي تنتقل من طريقة حقوق الملكية إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات أن تقدم مطابقة بين الاستثمار الملغي إثباته، والأصول والالتزامات المثبتة، مع تعديل أي فرق متبقي مقابل الفائض أو العجز المتراكم، في بداية الفترة السابقة - مباشرة.
- أحكام انتقالية في القوائم المالية المنفصلة للجهة
41. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].
- المحاسبة عن الاستحواذ على حصص في عمليات مشتركة
- 41أ. يجب أن تطبق الجهة الفقرات 24أ و 42ب وفقرات إرشادات التطبيق 33أ-33د بأثر مستقبلي على الاستحواذ على حصص في العمليات المشتركة التي تشكل أنشطتها عمليات، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، وذلك بالنسبة لتلك الاستحواذات التي تحدث من بداية أول فترة تطبق فيها هذه الفقرات. ونتيجة لذلك فإن المبالغ المثبتة للاستحواذات على حصص في العمليات المشتركة التي حدثت في فترات سابقة لا يجوز تعديلها.
- تاريخ السريان
42. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 34، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 35، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 38، *الإفصاح عن الحصص في الجهات الأخرى*، في الوقت نفسه.
- 42أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].
- 42ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].
- 42ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].
- 42د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].
- 42هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].
43. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق حسبما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 33، *تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة*، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.

سحب وإحلال معيار المحاسبة للقطاع العام 8 (ديسمبر 2006)

44. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].

الدراسة المرفقة

معايير المحاسبة للقطاع العام 37 "الترتيبات المشتركة"

الموضوع
1. تقديم
2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة
3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 37، <i>الترتيبات المشتركة</i> ، ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 37، <i>الترتيبات المشتركة</i> ، ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له
5. إرشادات التطبيق

1. تقديم

تضمن نطاق عمل المرحلتين الأولى والثانية من مشروع تحول الجهات الحكومية إلى أساس الاستحقاق المحاسبي أن يُعَدَّ بيان بالموضوعات المحاسبية المقترح تغطيتها ومقارنتها بالموضوعات التي يغطيها دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وتحديد أي موضوعات تتطلب إصدار معايير خاصة بها لم ترد في دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام، وأن يُعَدَّ دليل أهداف ومفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام المعدل بحيث يشمل معايير محاسبية محدثة وفقاً لمبدأ الاستحقاق، ومنبثقة من معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ودليل إحصاءات مالية الحكومة، وأخذة بعين الاعتبار الموضوعات المحاسبية المذكورة وخصائص المملكة، وشاملة لجميع أنشطة الجهات الحكومية في المملكة. وقد أُعِدَّ البيان المذكور وعُرض على اللجنة الفنية للمشروع وقررت الموافقة عليه، ومن ضمن الموضوعات التي شملها البيان معيار الترتيبات المشتركة.

وبهدف اقتراح معيار الترتيبات المشتركة الملأتم؛ أُجريت دراسة لمعيار الترتيبات المشتركة الوارد في دليل معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (طبعة 2022)، وقد روعي عند إعداد المعيار المحاسبي الترتيبات المشتركة أن يكون متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 37 (طبعة 2022)، مع الإبقاء على تسلسل وأرقام فقرات المعيار كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام وذلك لسهولة المقارنة والتحديث مستقبلاً، وكذلك إيضاح الاختلافات عن معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام في القسمين (3) و(4) من هذه الدراسة.

2. تحليل نتائج الاستبيان والزيارات الميدانية فيما يتعلق بموضوع المعيار وأهم الجهات المتأثرة

وفق الإجراءات المعتمدة للمشروع، وضمن مرحلة دراسة الوضع الحالي للجهات الحكومية، أعدَّ استبيان إلكتروني ووُجِّعَ على عدد 189 جهة، (استُلمت إجابات 154 جهة)، كما رُتِّبَتْ زيارات ميدانية إلى عدد 14 جهة، تمثل صورة شاملة عن الجهات الحكومية المشمولة بميزانية الدولة بمختلف قطاعاتها. وقد لوحظ من تحليل نتائج الاستبيان أن 16% من الجهات لديها نسبة ملكية في جهات أو شركات تابعة. وفيما يلي إجابات الجهات الـ 14 المشمولة بالزيارات الميدانية فيما يخص موضوع المعيار:

السؤال	وزارة المالية	وزارة التعليم	وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	وزارة الحرس الوطني	وزارة الصحة	وزارة الإسكان	وزارة الخارجية	وزارة الداخلية	وزارة الشؤون البلدية والقروية	وزارة النقل	جامعة الملك سعود	أمانة منطقة الرياض	الهيئة الملكية للجبل وينبع	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث	جميع الجهات
هل لدى الجهة نسبة ملكية في جهات أو شركات تابعة؟	لا	نعم	نعم	لا	لا	نعم	لا	لا	لا	نعم	لا	نعم	نعم	نعم	لا

ويُعد موضوع المعيار من المعايير المهمة الواجب تغطيتها ضمن دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام.

وفيما يلي أمثلة على أهم الجهات التي ستأثر بهذا المعيار، وذلك بناءً على تحليل نتائج الاستبيان الإلكتروني:

م	القطاع	الجهة	م	القطاع	الجهة
1	التجهيزات الأساسية والنقل	وزارة النقل	5	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
2	قطاع البلديات	أمانة منطقة الرياض	6	قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية	مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث
3	قطاع التعليم	وزارة التعليم-قطاع التعليم العالي	7	قطاع الموارد الاقتصادية	وزارة البيئة والمياه والزراعة
4	قطاع التعليم	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	8	قطاع الموارد الاقتصادية	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

3. أوجه الاختلاف بين معيار المحاسبة للقطاع العام 37، الترتيبات المشتركة، ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

تضمن القسم (4) من هذه الدراسة مقارنة بين المعيار ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام 37، *الترتيبات المشتركة*، وقد روعي أن يكون معيار المحاسبة للقطاع العام متوافقاً مع نظيره الدولي، واستبدلت مسميات معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بمسميات معايير المحاسبة للقطاع العام المقابلة لها، وهناك تعديلات أخرى شملت ما يلي:

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
41. An entity that, in accordance with paragraph 58 of IPSAS 6, <i>Consolidated and Separate Financial Statements</i> , was previously accounting in its separate financial statements for its interest in a joint operation as an investment using the equity method, at cost or in accordance with IPSAS 29 shall: a. Derecognize the investment and recognize the assets and the liabilities in respect of its interest in the joint operation at the amounts determined in accordance with paragraphs 37-39. b. Provide a reconciliation between the investment derecognized, and the assets and liabilities recognized, together with any remaining difference adjusted in accumulated surplus or deficit, at the beginning of the immediately preceding period.	41. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين يتوقع في المملكة أن يتم اعتماد تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام (والتي ستكون مبنية على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام ككل وفق آخر نسخة صادرة) بتاريخ سريان واحد.
41A. IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017, added paragraphs 24A, 42B, and AG33A-AG33D. An entity shall apply those amendments prospectively for acquisitions of interests in joint operations in which the activities of the joint operations constitute operations, as defined in IPSAS 40, for those acquisitions occurring from the beginning of the first period in which it applies those amendments. Consequently, amounts recognized for acquisitions of interests in joint operations occurring in prior periods shall not be adjusted.	41أ. يجب أن تطبق الجهة الفقرات 24أ و42ب وفقرات إرشادات التطبيق 33أ-33د بأثر مستقبلي على الاستحواذ على حصص في العمليات المشتركة التي تشكل أنشطتها عمليات، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، وذلك بالنسبة لتلك الاستحواذات التي تحدث من بداية أول فترة تطبق فيها هذه الفقرات. ونتيجة لذلك فإن المبالغ المثبتة للاستحواذات على حصص في العمليات المشتركة التي حدثت في فترات سابقة لا يجوز تعديلها.	عدلت هذه الفقرة بحيث لا تشير إلى الفقرات المحال إليها في هذه الفقرة على أنها نتيجة لتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معيار آخر.

التعديلات وأسبابها	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	42. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد، إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن توضح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 34، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 35، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 38، الإفصاح عن الحصص في الجهات الأخرى، في الوقت نفسه.	42. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2017, it shall disclose that fact and apply IPSAS 34, IPSAS 35, IPSAS 36 and IPSAS 38, <i>Disclosure of Interests in Other Entities</i> , at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	42أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].	42A. Paragraphs 5 and 6 were deleted by The Applicability of IPSASs, issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	42ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].	42B. Paragraphs 24A, 41A and AG33A–AG33D were added by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply these amendments prospectively for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	42ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].	42C. Paragraph 32 was amended by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	التعديلات وأسبابها
for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.		أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
42D. Paragraphs 28, 30, 41, AG11 and AG33A were amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time.	42د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
42E. Paragraph AG33CA was added by Improvements to IPSAS, 2018, issued in October 2018. An entity shall apply this amendment to transactions in which it obtains joint control on or after the beginning of the first annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2019, it shall disclose that fact.	42هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
44. This Standard supersedes IPSAS 8, <i>Interests in Joint Ventures</i> (December 2006). IPSAS 8 remains applicable until IPSAS 37 is applied or becomes effective, whichever is earlier.	44. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

4. مقارنة بين معيار المحاسبة للقطاع العام 37 "الترتيبات المشتركة" ومعيار المحاسبة الدولي للقطاع العام المقابل له

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الهدف	Objective
	لا	1. هدف هذا المعيار هو وضع مبادئ للتقرير المالي من قبل الجهات التي تملك حصة في ترتيبات خاضعة لسيطرة بشكل مشترك (أي ترتيبات مشتركة).	1. The objective of this Standard is to establish principles for financial reporting by entities that have an interest in arrangements that are controlled jointly (i.e., joint arrangements).
	لا	2. لتحقيق الهدف المذكور في الفقرة 1، يُعرّف هذا المعيار السيطرة المشتركة ويتطلب من الجهة التي هي طرف في الترتيب المشترك أن تحدد نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه من خلال تقويم حقوقها وواجباتها والمحاسبة عن تلك الحقوق والواجبات وفقاً لنوع ذلك الترتيب المشترك.	2. To meet the objective in paragraph 1, this Standard defines joint control and requires an entity that is a party to a joint arrangement to determine the type of joint arrangement in which it is involved by assessing its rights and obligations and to account for those rights and obligations in accordance with that type of joint arrangement.
		النطاق	Scope
	لا	3. يجب على الجهة التي تعد وتعرض القوائم المالية بموجب أساس الاستحقاق المحاسبي أن تطبق هذا المعيار في تحديد نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه وكذلك في المحاسبة عن حقوق وواجبات الترتيب المشترك.	3. An entity that prepares and presents financial statements under the accrual basis of accounting shall apply this Standard in determining the type of joint arrangement in which it is involved and in accounting for the rights and obligations of the joint arrangement.
	لا	4. يجب أن يطبق هذا المعيار من قبل جميع الجهات التي تكون طرفاً في ترتيب مشترك.	4. This Standard shall be applied by all entities that are a party to a joint arrangement.
	لا	5. [حذفت].	5. [Deleted].
	لا	6. [حذفت].	6. [Deleted].
		تعريفات	Definition
	لا	7. تستخدم المصطلحات التالية في هذا المعيار وفقاً للمعنى المحدد قرين كل منها: <u>ترتيب ملزم</u> : لأغراض هذا المعيار، الترتيب الملزم هو	7. The following terms are used in this Standard with the meanings specified:

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		<p>ترتيب يُوجد حقوقاً قابلة للإنفاذ لأطرافه وواجبات قابلة للإنفاذ عليهم كما لو كان في شكل عقد. ويتضمن حقوقاً ناشئة عن عقود أو حقوقاً نظامية أخرى.</p> <p><u>ترتيب مشترك</u> هو ترتيب يكون لطرفين أو أكثر سيطرة مشتركة عليه، وهو يكون إما "عملية مشتركة" أو "مشروع مشترك".</p> <p><u>سيطرة مشتركة</u> هي التقاسم المتفق عليه للسيطرة على ترتيب عن طريق ترتيب ملزم، وتكون هذه السيطرة المشتركة موجودة فقط عندما يتطلب اتخاذ القرارات حول الأنشطة ذات الصلة موافقة بالإجماع من قبل الأطراف التي تتقاسم السيطرة.</p> <p><u>عملية مشتركة</u> هي ترتيب مشترك يكون بموجبه للأطراف التي لديها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في الأصول المتعلقة بالترتيب وواجبات عن الالتزامات المتعلقة بالترتيب.</p> <p><u>المشارك في عملية مشتركة</u> هو طرف في عملية مشتركة وله سيطرة مشتركة على تلك العملية المشتركة.</p> <p><u>مشروع مشترك</u> هو ترتيب مشترك يكون بموجبه للأطراف التي لها سيطرة مشتركة على الترتيب حقوق في صافي أصول الترتيب.</p> <p><u>المشارك في مشروع مشترك</u> هو طرف في مشروع مشترك له سيطرة مشتركة على ذلك المشروع المشترك.</p> <p><u>طرف في ترتيب مشترك</u> هو جهة مشاركة في ترتيب مشترك، بغض النظر عما إذا كان لدى تلك الجهة سيطرة مشتركة على الترتيب.</p> <p><u>كيان منفصل</u> هو هيكل مالي قابل للتحديد - بشكل</p>	<p><u>Binding arrangement</u>: For the purposes of this Standard, a binding arrangement is an arrangement that confers enforceable rights and obligations on the parties to it as if it were in the form of a contract. It includes rights from contracts or other legal rights.</p> <p>A <u>joint arrangement</u> is an arrangement of which two or more parties have joint control.</p> <p><u>Joint control</u> is the agreed sharing of control of an arrangement by way of a binding arrangement, which exists only when decisions about the relevant activities require the unanimous consent of the parties sharing control.</p> <p>A <u>joint operation</u> is a joint arrangement whereby the parties that have joint control of the arrangement have rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the arrangement.</p> <p>A <u>joint operator</u> is a party to a joint operation that has joint control of that joint operation.</p> <p>A <u>joint venture</u> is a joint arrangement whereby the parties that have joint control of the arrangement have rights to the net assets of the arrangement.</p> <p>A <u>joint venturer</u> is a party to a joint venture that has joint control of that joint venture.</p> <p>A <u>party to a joint arrangement</u> is an entity that participates in a joint arrangement, regardless of whether that entity has joint control of the arrangement.</p> <p>A <u>separate vehicle</u> is a separately identifiable financial structure, including separate legal entities or entities</p>

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		<p>منفصل، بما في ذلك جهات ذات كيان قانوني منفصل أو جهات معترف بها بموجب نظام، بغض النظر عما إذا كانت تلك الجهات لديها شخصية اعتبارية أم لا.</p> <p>وفي هذا المعيار، تُستخدم المصطلحات المعروفة في معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى بالمعنى نفسه الذي وردت به في تلك المعايير، كما عُرضت هذه المصطلحات في قائمة المصطلحات المعرفة الواردة في نهاية دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام. عُرِفَت المصطلحات التالية في معيار المحاسبة للقطاع العام 34، القوائم المالية المنفصلة، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 35، القوائم المالية الموحدة، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 36، الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة: المنافع، السيطرة، طريقة حقوق الملكية، السلطة، حقوق الحماية، الأنشطة ذات الصلة، القوائم المالية المنفصلة، التأثير المهم.</p>	<p>recognized by statute, regardless of whether those entities have a legal personality.</p> <p>Terms defined in other IPSASs are used in this Standard with the same meaning as in those Standards, and are reproduced in the <i>Glossary of Defined Terms</i> published separately. The following terms are defined in IPSAS 34, <i>Separate Financial Statements</i>, IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i> or IPSAS 36, <i>Investments in Associates and Joint Ventures</i>: benefits, control, equity method, power, protective rights, relevant activities, separate financial statements and significant influence.</p>
		الترتيب الملزم	Binding Arrangement
	لا	<p>8. يمكن أن يُدلل على الترتيبات الملزمة بعدة طرق. فغالباً – ولكن ليس دائماً – ما يكون الترتيب الملزم مكتوباً، في شكل عقد أو مناقشات موثقة بين الأطراف. ويمكن – أيضاً – أن تُوجد الآليات الدستورية، مثل السلطة التشريعية أو التنفيذية، ترتيبات قابلة للإنفاذ، على غرار الترتيبات التعاقدية، إما بحد ذاتها أو مقترنة بعقود مبرمة بين الأطراف.</p>	<p>8. Binding arrangements can be evidenced in several ways. A binding arrangement is often, but not always, in writing, in the form of a contract or documented discussions between the parties. Statutory mechanisms such as legislative or executive authority can also create enforceable arrangements, similar to contractual arrangements, either on their own, or in conjunction with contracts between the parties.</p>
		الترتيبات المشتركة (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 2-33)	Joint Arrangements (see paragraphs AG2–AG33)
	لا	<p>9. الترتيب المشترك هو الترتيب الذي يكون فيه لطرفين أو أكثر سيطرة مشتركة.</p>	<p>9. A joint arrangement is an arrangement of which two or more parties have joint control.</p>

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
10. A joint arrangement has the following characteristics: a. The parties are bound by a binding arrangement (see paragraphs AG2–AG4). b. The binding arrangement gives two or more of those parties joint control of the arrangement (see paragraphs 12–18).	10. يكون للترتيب المشترك الخصائص التالية: أ. تكون الأطراف مقيدة بترتيب ملزم (أنظر فقرات إرشادات التطبيق 2-4). ب. يمنح الترتيب الملزم طرفين أو أكثر من تلك الأطراف سيطرة مشتركة على الترتيب (أنظر الفقرات 12-18).	لا	
11. A joint arrangement is either a joint operation or a joint venture.	11. الترتيب المشترك إما ان يكون "عملية مشتركة" أو "مشروعاً مشتركاً".	لا	
Joint Control	السيطرة المشتركة		
12. Joint control is the sharing of control of an arrangement, which exists only when decisions about the relevant activities require the unanimous consent of the parties sharing control. The sharing of control may have been agreed by way of a binding arrangement.	12. السيطرة المشتركة هي تقاسم للسيطرة على ترتيب، والذي يوجد - فقط - عندما تتطلب القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة الموافقة بالإجماع من الأطراف التي تتقاسم السيطرة. وقد يكون تقاسم السيطرة قد اتفق عليه من خلال ترتيب ملزم.	لا	
13. An entity that is a party to an arrangement shall assess whether the binding arrangement gives all the parties, or a group of the parties, control of the arrangement collectively. All the parties, or a group of the parties, control the arrangement collectively when they must act together to direct the activities that significantly affect the benefits from the arrangement (i.e., the relevant activities).	13. يجب على الجهة التي تكون طرفاً في ترتيب أن تقوم ما إذا كان الترتيب الملزم يمنح جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف، السيطرة - بشكل جماعي - على الترتيب. تسيطر جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف - بشكل جماعي - على الترتيب عندما يجب عليهم أن يتصرفوا - سوياً - لتوجيه الأنشطة التي تؤثر - بشكل مهم - على المنافع من الترتيب (أي الأنشطة ذات الصلة).	لا	
14. Once it has been determined that all the parties, or a group of the parties, control the arrangement collectively, joint control exists only when decisions about the relevant activities require the unanimous consent of the parties that control the arrangement collectively.	14. ما أن يُحدد أن جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف تسيطر - بشكل جماعي - على الترتيب، فإن السيطرة المشتركة توجد - فقط - عندما تتطلب القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة موافقة بالإجماع من الأطراف التي تسيطر - بشكل جماعي - على الترتيب.	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
15. In a joint arrangement, no single party controls the arrangement on its own. A party with joint control of an arrangement can prevent any of the other parties, or a group of the parties, from controlling the arrangement.	15. في الترتيب المشترك، لا يسيطر طرف واحد على الترتيب بمفرده. ويمكن لطرف لديه سيطرة مشتركة على ترتيب أن يمنع أيًا من الأطراف الأخرى، أو مجموعة من الأطراف، من السيطرة على الترتيب.	لا	
16. An arrangement can be a joint arrangement even though not all of its parties have joint control of the arrangement. This Standard distinguishes between parties that have joint control of a joint arrangement (joint operators or joint venturers) and parties that participate in, but do not have joint control of, a joint arrangement.	16. يمكن أن يكون الترتيب ترتيباً مشتركاً حتى لو لم يكن لجميع أطرافه سيطرة مشتركة على الترتيب. يميز هذا المعيار الأطراف التي لديها سيطرة مشتركة على ترتيب مشترك (مشاركون في عملية مشتركة أو مشاركون في مشروع مشترك) عن الأطراف التي تشارك في ترتيب مشترك، ولكن ليس لديها سيطرة مشتركة عليه.	لا	
17. An entity will need to apply judgment when assessing whether all the parties, or a group of the parties, have joint control of an arrangement. An entity shall make this assessment by considering all facts and circumstances (see paragraphs AG5–AG11).	17. سوف يلزم الجهة أن تطبق الحكم عند تقويم ما إذا كانت جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف، لديها سيطرة مشتركة على ترتيب. ويجب على الجهة أن تجرى هذا التقويم بالأخذ في الحسبان جميع الحقائق والظروف (انظر فقرات إرشادات التطبيق 5-11).	لا	
18. If facts and circumstances change, an entity shall reassess whether it still has joint control of the arrangement.	18. عندما تتغير الحقائق والظروف، فإنه يجب على الجهة أن تعيد تقويم ما إذا كانت - لا يزال - لديها سيطرة مشتركة على الترتيب.	لا	
Types of Joint Arrangement	أنواع الترتيب المشترك		
19. An entity shall determine the type of joint arrangement in which it is involved. The classification of a joint arrangement as a joint operation or a joint venture depends upon the rights and obligations of the parties to the arrangement.	19. يجب على الجهة أن تحدد نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه. ويعتمد تصنيف الترتيب المشترك، على أنه عملية مشتركة أو مشروع مشترك، على حقوق وواجبات الأطراف في الترتيب.	لا	
20. An entity applies judgment when assessing whether a joint arrangement is a joint operation or a joint venture. An entity shall determine the type of joint arrangement	20. تطبق الجهة الحكم عند تقويم ما إذا كان الترتيب المشترك هو عملية مشتركة أو مشروع مشترك. ويجب على الجهة أن تحدد نوع الترتيب المشترك الذي تشارك	لا	

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		فيه بالأخذ في الحسبان حقوقها وواجباتها الناشئة عن الترتيب. وتقوم الجهة حقوقها وواجباتها بالأخذ في الحسبان الهيكل والشكل النظامي للترتيب، والشروط التي اتفقت عليها الأطراف أو التي وُضعت من قبل السلطة التشريعية أو التنفيذية، وعندما يكون ملائماً، الحقائق والظروف الأخرى (انظر فقرات إرشادات التطبيق 12-33).	in which it is involved by considering its rights and obligations arising from the arrangement. An entity assesses its rights and obligations by considering the structure and legal form of the arrangement, the terms agreed by the parties or established by legislative or executive authority and, when relevant, other facts and circumstances (see paragraphs AG12–AG33).
	لا	21. تكون الأطراف – أحياناً – مُقيدة باتفاق إطار يحدد الشروط التعاقدية العامة للقيام بواحد أو أكثر من الأنشطة. قد يحدد الاتفاق الإطار أن تؤسس الأطراف ترتيبات مشتركة مختلفة للتعامل مع أنشطة محددة تشكل جزءاً من الاتفاق. ورغم أن تلك الترتيبات المشتركة تتعلق بالاتفاق الإطار نفسه، فقد يكون نوعها مختلفاً عندما تختلف حقوق وواجبات الأطراف عند القيام بالأنشطة المختلفة التي يتناولها الاتفاق الإطار. وبالتالي، يمكن أن توجد العمليات المشتركة والمشاريع المشتركة – معاً – عندما تقوم الأطراف بالأنشطة المختلفة التي تشكل جزءاً من الاتفاق الإطار نفسه.	21. Sometimes the parties are bound by a framework agreement that sets up the general terms for undertaking one or more activities. The framework agreement might set out that the parties establish different joint arrangements to deal with specific activities that form part of the agreement. Even though those joint arrangements are related to the same framework agreement, their type might be different if the parties' rights and obligations differ when undertaking the different activities dealt with in the framework agreement. Consequently, joint operations and joint ventures can coexist when the parties undertake different activities that form part of the same framework agreement.
	لا	22. عندما تتغير الحقائق والظروف، فإنه يجب على الجهة أن تعيد تقويم ما إذا كان نوع الترتيب المشترك الذي تشارك فيه قد تغير.	22. If facts and circumstances change, an entity shall reassess whether the type of joint arrangement in which it is involved has changed.
		القوائم المالية للأطراف في ترتيب مشترك (انظر فقرات إرشادات التطبيق 33-أ37)	Financial Statements of Parties to a Joint Arrangement (see paragraphs AG33A–AG37)
		العمليات المشتركة	Joint Operations

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	23. يجب على المشارك في عملية مشتركة أن يثبت الآتي فيما يتعلق بحصته في العملية المشتركة: أ. أصوله، بما في ذلك نصيبه من أي أصول مُحْتَظ بها - بشكل مشترك؛ و ب. التزاماته، بما في ذلك نصيبه من أي التزامات تم تكبدها - بشكل مشترك؛ و ج. إيراده من بيع نصيبه من المخرجات الناشئة عن العملية المشتركة؛ و د. نصيبه في الإيراد من بيع المخرجات من قبل العملية المشتركة؛ و هـ. مصروفاته، بما في ذلك نصيبه من أي مصروفات تم تكبده - بشكل مشترك.	23. A joint operator shall recognize in relation to its interest in a joint operation: a. Its assets, including its share of any assets held jointly; b. Its liabilities, including its share of any liabilities incurred jointly; c. Its revenue from the sale of its share of the output arising from the joint operation; d. Its share of the revenue from the sale of the output by the joint operation; and e. Its expenses, including its share of any expenses incurred jointly.
	لا	24. يجب على المشارك في عملية مشتركة أن يحاسب عن الأصول، والالتزامات، والإيرادات، والمصروفات المتعلقة بحصته في عملية مشتركة وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق على الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات بعينها.	24. A joint operator shall account for the assets, liabilities, revenues and expenses relating to its interest in a joint operation in accordance with the IPSASs applicable to the particular assets, liabilities, revenues and expenses.
	لا	24أ. عندما تستحوذ الجهة على حصة في عملية مشتركة والتي يشكل فيها نشاط العملية المشتركة عملية، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، <i>تجميع العمليات في القطاع العام</i> ، فإنه يجب أن على الجهة أن تطبق، وبقدر حصتها وفقاً للفقرة 23، جميع المبادئ المتعلقة بمحاسبة الاستحواذ في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى، التي لا تتعارض مع الإرشادات الواردة في هذا المعيار، وأن تفصح عن المعلومات المطلوبة في تلك المعايير المتعلقة بالاستحواذ. وهذا ينطبق على الاستحواذ على كل من الحصص الأولية والحصص	24A. When an entity acquires an interest in a joint operation in which the activity of the joint operation constitutes an operation, as defined in IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , it shall apply, to the extent of its share in accordance with paragraph 23, all of the principles on acquisition accounting in IPSAS 40, and other IPSASs, that do not conflict with the guidance in this Standard, and disclose the information that is required in those IPSASs in relation to acquisitions. This applies to the acquisition of both the initial interest and additional interests in a joint operation in which the activity of the

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		الإضافية في العملية المشتركة التي يشكل فيها نشاط العملية المشتركة عملية. وتحدد فقرات إرشادات التطبيق 33-33د المحاسبة عن الاستحواذ على حصة في مثل هذه العملية المشتركة.	joint operation constitutes an operation. The accounting for the acquisition of an interest in such a joint operation is specified in paragraphs AG33A–AG33D.
	لا	25. تحدد فقرات إرشادات التطبيق 34-37 المحاسبة عن معاملات مثل بيع أصول، أو المساهمة بها أو شرائها، بين جهة وعملية مشتركة تكون الجهة مشاركة فيها.	25. The accounting for transactions such as the sale, contribution or purchase of assets between an entity and a joint operation in which it is a joint operator is specified in paragraphs AG34–AG37.
	لا	26. يجب - أيضًا - على الطرف الذي يشارك في عملية مشتركة، ولكن ليس لديه سيطرة مشتركة عليها، أن يحاسب عن حصته في الترتيب وفقًا للفقرات 23-25 عندما يكون لذلك الطرف حقوق في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالعملية المشتركة. وعندما لا يكون للطرف الذي يشارك في عملية مشتركة، ولكن ليس لديه سيطرة مشتركة عليها، حقوق في الأصول، ولا واجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالعملية المشتركة، فإنه يجب عليه أي يحاسب عن حصته في العملية المشتركة وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تنطبق على تلك الحصة.	26. A party that participates in, but does not have joint control of, a joint operation shall also account for its interest in the arrangement in accordance with paragraphs 23–25 if that party has rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the joint operation. If a party that participates in, but does not have joint control of, a joint operation does not have rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to that joint operation, it shall account for its interest in the joint operation in accordance with the IPSASs applicable to that interest.
		المشاريع المشتركة	Joint Ventures
	لا	27. يجب على المشارك في مشروع مشترك أن يثبت حصته في المشروع مشترك على أنها استثمار، ويجب عليه أن يحاسب عن ذلك الاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقًا لمعايير المحاسبة للقطاع العام 36، <i>الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة</i> ، ما لم تكن الجهة معفاة من تطبيق طريقة حقوق الملكية كما هو مُحدد في ذلك المعيار.	27. A joint venturer shall recognize its interest in a joint venture as an investment and shall account for that investment using the equity method in accordance with IPSAS 36, <i>Investments in Associates and Joint Ventures</i> , unless the entity is exempted from applying the equity method as specified in that Standard.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	28. يجب على الطرف الذي يشارك في مشروع مشترك، ولكن ليس لديه سيطرة مشتركة عليه، أن يحاسب عن حصته في الترتيب وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام التي تتناول الأدوات المالية، وهي معيار المحاسبة للقطاع العام 28، <i>الأدوات المالية: العرض</i> ، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 30، <i>الأدوات المالية: الإفصاحات</i> ، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 41: <i>الأدوات المالية</i> ما لم يكن له تأثير مهم على المشروع المشترك، وفي هذه الحالة يجب عليه أن يحاسب عنها وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 36.	28. A party that participates in, but does not have joint control of, a joint venture shall account for its interest in the arrangement in accordance with the IPSASs dealing with financial instruments, being IPSAS 28, <i>Financial Instruments: Presentation</i> , IPSAS 30, <i>Financial Instruments: Disclosures</i> and IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i> unless it has significant influence over the joint venture, in which case it shall account for it in accordance with IPSAS 36.
		القوائم المالية المنفصلة	Separate Financial Statements
	لا	29. في قوائمه المالية المنفصلة، يجب على المشارك في عملية مشتركة أو المشارك في مشروع مشترك أن يحاسب عن حصته في: أ. عملية مشتركة وفقاً للفقرات 23-25؛ و ب. مشروع مشترك وفقاً للفقرة 12 من معيار المحاسبة للقطاع العام 34.	29. In its separate financial statements, a joint operator or joint venturer shall account for its interest in: a. A joint operation in accordance with paragraphs 23–25; and b. A joint venture in accordance with paragraph 12 of IPSAS 34.
	لا	30. في قوائمه المالية المنفصلة، يجب على الطرف الذي يشارك في ترتيب مشترك، ولكن ليس لديه سيطرة مشتركة عليه، أن يحاسب عن حصته في: أ. عملية مشتركة وفقاً للفقرة 26؛ و ب. مشروع مشترك وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 41، ما لم يكن للجهة تأثير مهم على المشروع المشترك، وفي هذه الحالة يجب عليها أن تطبق الفقرة 12 من معيار المحاسبة للقطاع العام 34.	30. In its separate financial statements, a party that participates in, but does not have joint control of, a joint arrangement shall account for its interest in: a. A joint operation in accordance with paragraph 26; and b. A joint venture in accordance with IPSAS 41, unless the entity has significant influence over the joint venture, in which case it shall apply paragraph 12 of IPSAS 34.
		أحكام انتقالية	Transitional Provisions

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	31. على الرغم من المتطلبات الواردة في الفقرة 33 من معيار المحاسبة للقطاع العام 3، السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء، عند تطبيق هذا المعيار للمرة الأولى، يلزم الجهة فقط أن تعرض المعلومات الكمية المطلوبة بموجب الفقرة 33(و) من معيار المحاسبة للقطاع العام 3، للفترة السنوية السابقة مباشرة للفترة السنوية الأولى التي يُطبق فيها هذا المعيار ("الفترة السابقة مباشرة"). ويجوز أن تعرض الجهة - أيضًا - هذه المعلومات للفترة الحالية أو لفترات مقارنة سابقة، ولكنها ليست مطلوبة بفعل بذلك.	31. Notwithstanding the requirements of paragraph 33 of IPSAS 3, <i>Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors</i> , when this Standard is first applied, an entity need only present the quantitative information required by paragraph 33(f) of IPSAS 3, for the annual period immediately preceding the first annual period for which this Standard is applied (the 'immediately preceding period'). An entity may also present this information for the current period or for earlier comparative periods, but is not required to do so.
		المشاريع المشتركة - الانتقال من طريقة التوحيد التناسبي إلى طريقة حقوق الملكية	Joint Ventures—Transition from Proportionate Consolidation to the Equity Method
	لا	32. عند الانتقال من طريقة التوحيد التناسبي إلى طريقة حقوق الملكية، فإنه يجب أن تثبت الجهة استثمارها في المشروع المشترك كما هو في بداية الفترة السابقة - مباشرة. ويجب أن يقاس ذلك الاستثمار الأولي على أنه المبلغ المجمع للقيم الدفترية للأصول والالتزامات التي وحدتها الجهة - سابقًا - تناسبيًا، بما في ذلك أي شهرة ناشئة عن معاملات استحواذ. وإذا كانت الشهرة تنتمي - سابقًا - إلى وحدة أكبر مولدة للنقد، أو إلى مجموعة من وحدات مولدة للنقد، فإنه يجب على الجهة أن تخصص الشهرة للمشروع المشترك على أساس القيم الدفترية النسبية للمشروع المشترك والوحدة المولدة للنقد أو مجموعة الوحدات المولدة للنقد التي كانت تنتمي الشهرة إليها.	32. When changing from proportionate consolidation to the equity method, an entity shall recognize its investment in the joint venture as at the beginning of the immediately preceding period. That initial investment shall be measured as the aggregate of the carrying amounts of the assets and liabilities that the entity had previously proportionately consolidated, including any purchased goodwill arising from acquisition transactions. If the goodwill previously belonged to a larger cash-generating unit, or to a group of cash-generating units, the entity shall allocate goodwill to the joint venture on the basis of the relative carrying amounts of the joint venture and the cash-generating unit or group of cash-generating units to which it belonged.

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
	لا	33. يُعد الرصيد الافتتاحي للاستثمار المحدد وفقاً للفقرة 32 التكلفة المفترضة للاستثمار عند الإثبات الأولي. ويجب على الجهة أن تطبق الفقرات 43-48 من معيار المحاسبة للقطاع العام 36 على الرصيد الافتتاحي للاستثمار لتقويم ما إذا كان الاستثمار قد هبطت قيمته، ويجب عليها أن تثبت أي خسارة هبوط في القيمة على أنها تعديل للفائض أو العجز المتراكم في بداية الفترة السابقة - مباشرة.	33. The opening balance of the investment determined in accordance with paragraph 32 is regarded as the deemed cost of the investment at initial recognition. An entity shall apply paragraphs 43-48 of IPSAS 36 to the opening balance of the investment to assess whether the investment is impaired and shall recognize any impairment loss as an adjustment to accumulated surplus or deficit at the beginning of the immediately preceding period.
	لا	34. عندما يؤدي تجميع جميع الأصول والالتزامات المُوعدة - سابقاً - تناسبياً، إلى صافي أصول سالب، فإنه يجب على الجهة أن تقوم ما إذا كانت عليها واجبات نظامية أو ضمنية فيما يتعلق بصافي الأصول السالب، وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يجب على الجهة أن تثبت الالتزام المقابل. وعندما تخلص الجهة إلى أنه ليس عليها واجبات نظامية أو ضمنية فيما يتعلق بصافي الأصول السالب، فلا يجوز لها أن تثبت الالتزام المقابل ولكن يجب عليها أن تعدل الفائض أو العجز المتراكم في بداية الفترة السابقة - مباشرة. ويجب على الجهة أن تفصح عن هذه الحقيقة - جنباً إلى جنب - مع نصيبها المتراكم غير المُثبت من خسائر مشاريعها المشتركة كما في بداية الفترة السابقة - مباشرة - وفي التاريخ الذي يُطبق فيه هذا المعيار لأول مرة.	34. If aggregating all previously proportionately consolidated assets and liabilities results in negative net assets, an entity shall assess whether it has legal or constructive obligations in relation to the negative net assets and, if so, the entity shall recognize the corresponding liability. If the entity concludes that it does not have legal or constructive obligations in relation to the negative net assets, it shall not recognize the corresponding liability but it shall adjust accumulated surplus or deficit at the beginning of the immediately preceding period. The entity shall disclose this fact, along with its cumulative unrecognized share of losses of its joint ventures as at the beginning of the immediately preceding period and at the date at which this Standard is first applied.
	لا	35. يجب على الجهة أن تفصح عن تفصيل الأصول والالتزامات التي جُمعت في بند مستقل واحد لرصيد الاستثمار كما في بداية الفترة السابقة - مباشرة. ويجب أن يُعد الإفصاح بطريقة مجمعة لجميع المشاريع	35. An entity shall disclose a breakdown of the assets and liabilities that have been aggregated into the single line investment balance as at the beginning of the immediately preceding period. That disclosure shall be

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		المشتركة التي تطبق عليها الجهة متطلبات الانتقال المشار إليها في الفقرات 32-36.	prepared in an aggregated manner for all joint ventures for which an entity applies the transition requirements referred to in paragraphs 32–36.
	لا	36. بعد الإثبات الأولي، يجب على الجهة أن تحاسب عن استثمارها في المشروع المشترك باستخدام طريقة حقوق الملكية وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 36.	36. After initial recognition, an entity shall account for its investment in the joint venture using the equity method in accordance with IPSAS 36.
		العمليات المشتركة – الانتقال من طريقة حقوق الملكية إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات	Joint Operations—Transition from the Equity Method to Accounting for Assets and Liabilities
	لا	37. عند الانتقال من طريقة حقوق الملكية إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات فيما يتعلق بحصتها في عملية مشتركة، فإنه يجب على الجهة، في بداية الفترة السابقة – مباشرة، أن تلغي إثبات الاستثمار الذي تمت المحاسبة عنه – سابقاً – باستخدام طريقة حقوق الملكية وأي بنود أخرى شكلت جزءاً من صافي استثمار الجهة في الترتيب وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 36 وأن تُثبت نصيبها في كل أصل والتزام فيما يتعلق بحصتها في العملية المشتركة، بما في ذلك أي شهرة قد تكون شكلت جزءاً من القيمة الدفترية للاستثمار.	37. When changing from the equity method to accounting for assets and liabilities in respect of its interest in a joint operation, an entity shall, at the beginning of the immediately preceding period, derecognize the investment that was previously accounted for using the equity method and any other items that formed part of the entity's net investment in the arrangement in accordance with paragraph 41 of IPSAS 36 and recognize its share of each of the assets and the liabilities in respect of its interest in the joint operation, including any goodwill that might have formed part of the carrying amount of the investment.
	لا	38. يجب على الجهة أن تحدد حصتها في الأصول والالتزامات المتعلقة بالعملية المشتركة على أساس حقوقها وواجباتها بنسبة محددة وفقاً للترتيب الملزم، وتقيس الجهة القيم الدفترية الأولية للأصول والالتزامات من خلال فصلها عن القيمة الدفترية للاستثمار في بداية الفترة السابقة – مباشرة – على أساس المعلومات المُستخدمة من قبل الجهة في تطبيق طريقة حقوق الملكية.	38. An entity shall determine its interest in the assets and liabilities relating to the joint operation on the basis of its rights and obligations in a specified proportion in accordance with the binding arrangement. An entity measures the initial carrying amounts of the assets and liabilities by disaggregating them from the carrying amount of the investment at the beginning of the immediately preceding period on the basis of the

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			information used by the entity in applying the equity method.
	لا	<p>39. فيما يتعلق بأي فرق ناشئ عن الاستثمار الذي تمت المحاسبة عنه - سابقاً - باستخدام طريقة حقوق الملكية مع أي بنود أخرى شكلت جزءاً من صافي استثمار الجهة في الترتيب وفقاً للفقرة 41 من معيار المحاسبة للقطاع العام 36، والمبلغ الصافي للأصول والالتزامات المثبتة، بما في ذلك أي شهرة، فإنه يجب أن:</p> <p>أ. يُخصم مقابل أي شهرة تتعلق بالاستثمار مع تعديل أي فرق متبقي مقابل الفائض أو العجز المتراكم في بداية الفترة السابقة - مباشرة، عندما يكون المبلغ الصافي للأصول والالتزامات المثبتة، بما في ذلك أي شهرة، أكبر من الاستثمار (وأي بنود أخرى شكلت جزءاً من صافي استثمار الجهة) الملغى إثباته.</p> <p>ب. يُعدل مقابل الفائض أو العجز المتراكم في بداية الفترة السابقة - مباشرة، عندما يكون المبلغ الصافي للأصول والالتزامات المثبتة، بما في ذلك أي شهرة، أقل من الاستثمار (وأي بنود أخرى شكلت جزءاً من صافي استثمار الجهة) الملغى إثباته.</p>	<p>39. Any difference arising from the investment previously accounted for using the equity method together with any other items that formed part of the entity's net investment in the arrangement in accordance with paragraph 41 of IPSAS 36 and the net amount of the assets and liabilities, including any goodwill, recognized shall be:</p> <p>a. Offset against any goodwill relating to the investment with any remaining difference adjusted against accumulated surplus or deficit at the beginning of the immediately preceding period, if the net amount of the assets and liabilities, including any goodwill, recognized is higher than the investment (and any other items that formed part of the entity's net investment) derecognized.</p> <p>b. Adjusted against accumulated surplus or deficit at the beginning of the immediately preceding period, if the net amount of the assets and liabilities, including any goodwill, recognized is lower than the investment (and any other items that formed part of the entity's net investment) derecognized.</p>
	لا	<p>40. يجب على الجهة التي تنتقل من طريقة حقوق الملكية إلى المحاسبة عن الأصول والالتزامات أن تقدم مطابقة بين الاستثمار الملغى إثباته، والأصول والالتزامات المثبتة، مع تعديل أي فرق متبقي مقابل الفائض أو العجز المتراكم، في بداية الفترة السابقة - مباشرة.</p>	<p>40. An entity changing from the equity method to accounting for assets and liabilities shall provide a reconciliation between the investment derecognized, and the assets and liabilities recognized, together with any remaining difference adjusted against accumulated surplus or</p>

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
			deficit, at the beginning of the immediately preceding period.
		أحكام انتقالية في القوائم المالية المنفصلة للجهة	Transitional Provisions in an Entity's Separate Financial Statements
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتواريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	لا	41. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].	41. An entity that, in accordance with paragraph 58 of IPSAS 6, <i>Consolidated and Separate Financial Statements</i> , was previously accounting in its separate financial statements for its interest in a joint operation as an investment using the equity method, at cost or in accordance with IPSAS 41 shall: a. Derecognize the investment and recognize the assets and the liabilities in respect of its interest in the joint operation at the amounts determined in accordance with paragraphs 37-39. b. Provide a reconciliation between the investment derecognized, and the assets and liabilities recognized, together with any remaining difference adjusted in accumulated surplus or deficit, at the beginning of the immediately preceding period.
		المحاسبة عن الاستحواذ على حصص في عمليات مشتركة	Accounting for acquisitions of interests in joint operations
عدلت هذه الفقرة بحيث لا تشير إلى الفقرات المحال إليها في هذه الفقرة على أنها نتيجة لتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معيار آخر.	نعم	41أ. يجب أن تطبق الجهة الفقرات 24 وأ و42 ب وفقرات إرشادات التطبيق 33-33د بأثر مستقبلي على الاستحواذ على حصص في العمليات المشتركة التي تشكل أنشطتها عمليات، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، وذلك بالنسبة لتلك الاستحواذات التي تحدث من بداية أول فترة تطبق فيها هذه الفقرات. ونتيجة لذلك فإن المبالغ المثبتة	41A. IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017, added paragraphs 24A, 42B, and AG33A–AG33D. An entity shall apply those amendments prospectively for acquisitions of interests in joint operations in which the activities of the joint operations constitute operations, as defined in IPSAS 40, for those acquisitions occurring from the beginning of the first period in which

التعديلات وأسبابها	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	نص المعيار	نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام
		للاستحواذات على حصص في العمليات المشتركة التي حدثت في فترات سابقة لا يجوز تعديلها.	it applies those amendments. Consequently, amounts recognized for acquisitions of interests in joint operations occurring in prior periods shall not be adjusted.
		تاريخ السريان	Effective Date
عُدل تاريخ سريان المعيار ليكون 31 ديسمبر 2022 كونه التاريخ المعتمد لتطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة.	نعم	42. يجب على الجهة أن تطبق هذا المعيار على القوائم المالية السنوية التي تغطي فترات تبدأ في 31 ديسمبر 2022 أو بعد ذلك التاريخ. ويشجع على التطبيق الأبعد. إذا طبقت الجهة هذا المعيار على فترة تبدأ قبل 31 ديسمبر 2022، يجب أن تفصح عن تلك الحقيقة وأن تطبق معيار المحاسبة للقطاع العام 34، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 35، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 36، ومعيار المحاسبة للقطاع العام 38، الإفصاح عن الحصص في الجهات الأخرى، في الوقت نفسه.	42. An entity shall apply this Standard for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2017. Earlier application is encouraged. If an entity applies this Standard for a period beginning before January 1, 2017, it shall disclose that fact and apply IPSAS 34, IPSAS 35, IPSAS 36 and IPSAS 38, <i>Disclosure of Interests in Other Entities</i> , at the same time.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	42أ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].	42A. Paragraphs 5 and 6 were deleted by <i>The Applicability of IPSASs</i> , issued in April 2016. An entity shall apply those amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2018. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2018, it shall disclose that fact.
حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.	نعم	42ب. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].	42B. Paragraphs 24A, 41A and AG33A–AG33D were added by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply these amendments prospectively for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1,

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.			
42C. Paragraph 32 was amended by IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i> , issued in January 2017. An entity shall apply this amendment for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendment for a period beginning before January 1, 2019 it shall disclose that fact and apply IPSAS 40 at the same time.	42ج. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
42D Paragraphs 28, 30, 41, AG11 and AG33A were amended by IPSAS 41, issued in August 2018. An entity shall apply these amendments for annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2023. Earlier application is encouraged. If an entity applies the amendments for a period beginning before January 1, 2023 it shall disclose that fact and apply IPSAS 41 at the same time..	42د. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
42E. Paragraph AG33CA was added by Improvements to IPSAS, 2018, issued in October 2018. An entity shall apply this amendment to transactions in which it obtains joint control on or after the beginning of the first annual financial statements covering periods beginning on or after January 1, 2019. Earlier application is permitted. If an entity applies this amendment for a period beginning before January 1, 2019, it shall disclose that fact.	42هـ. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلفة، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.
43. When an entity adopts the accrual basis IPSASs as defined in IPSAS 33, <i>First-time Adoption of Accrual Basis</i>	43. عندما تُطبق الجهة معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق حسبما هي مُعرَّفة في	لا	

نص ورقم الفقرة كما وردت في معيار المحاسبة الدولي للقطاع العام	نص المعيار	هل تم إدخال تعديل على الفقرة (نعم/لا)	التعديلات وأسبابها
<i>International Public Sector Accounting Standards</i> (IPSASs), for financial reporting purposes subsequent to this effective date, this Standard applies to the entity's annual financial statements covering periods beginning on or after the date of adoption of IPSASs.	معيار المحاسبة للقطاع العام 33، <i>تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أساس الاستحقاق لأول مرة</i> ، لأغراض التقرير المالي بعد تاريخ سريان هذا المعيار، فإن هذا المعيار ينطبق على القوائم المالية السنوية للجهة التي تغطي فترات تبدأ في تاريخ تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام أو بعد ذلك التاريخ.		
Withdrawal and Replacement of IPSAS 8 (December 2006)	سحب وإحلال معيار المحاسبة للقطاع العام 8 (ديسمبر 2006)		
44. This Standard supersedes IPSAS 8, <i>Interests in Joint Ventures</i> (December 2006). IPSAS 8 remains applicable until IPSAS 37 is applied or becomes effective, whichever is earlier.	44. [حذفت هذه الفقرة من معيار المحاسبة للقطاع العام 37].	نعم	حذفت هذه الفقرة لأنها ترتبط بتعديلات أدخلها مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بموجب معايير أو إصدارات أخرى صدرت بتاريخ مختلف، على حين اعتمد في المملكة تطبيق معايير المحاسبة للقطاع العام المبنية على أحدث إصدار لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام بتاريخ سريان واحد.

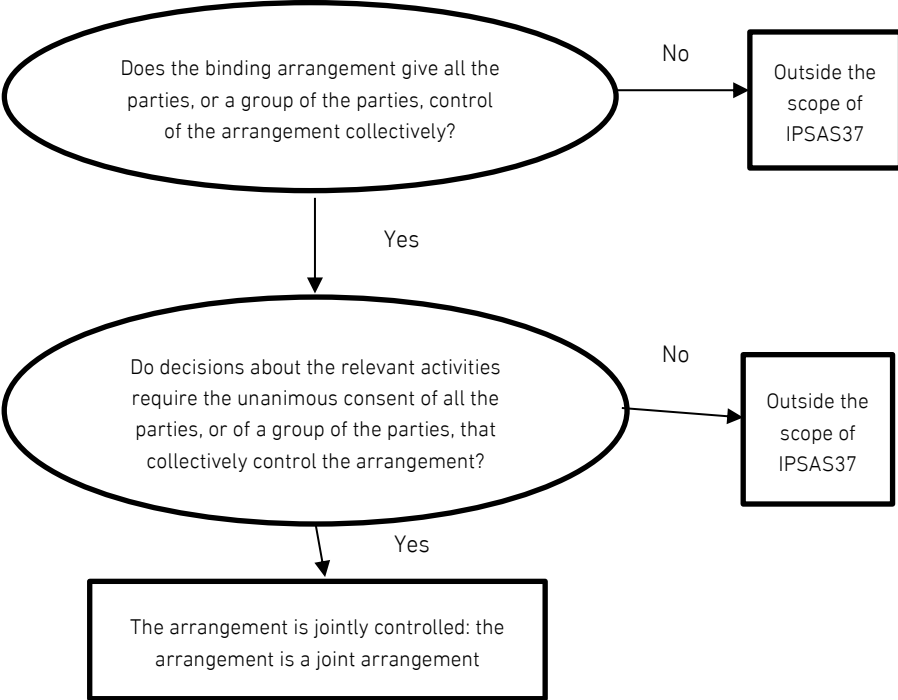
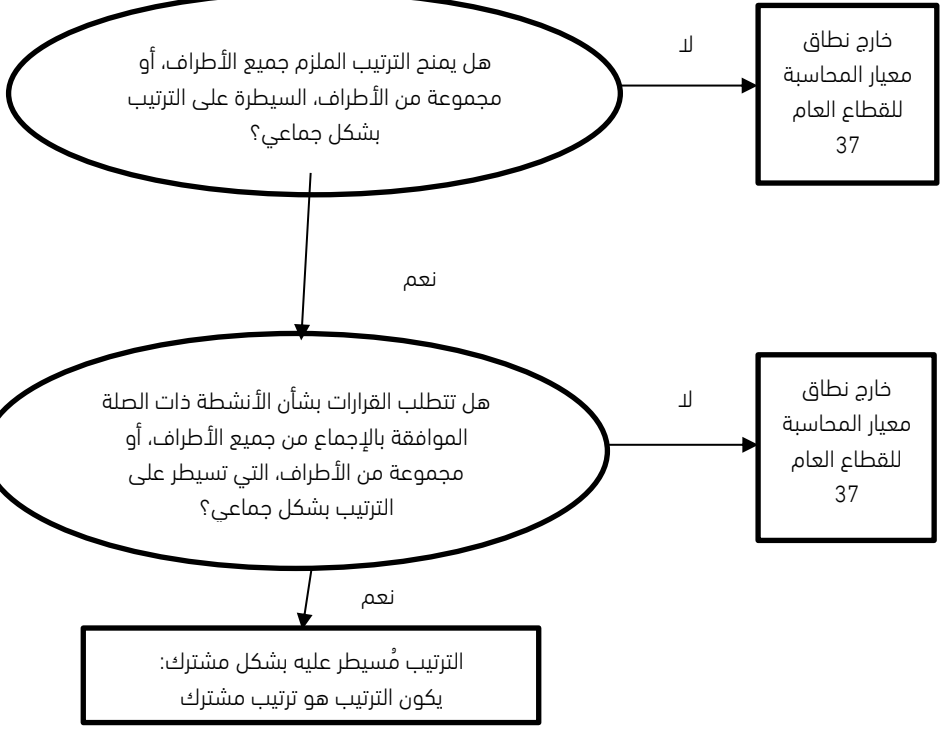
5. إرشادات التطبيق

Application Guidance	إرشادات التطبيق
Appendix A	ملحق أ
<i>This Appendix is an integral part of IPSAS 37.</i>	<i>يُعدُّ هذا الملحق جزءًا لا يتجزأ من معيار المحاسبة للقطاع العام 37.</i>
1. The examples in this appendix portray hypothetical situations. Although some aspects of the examples may be present in actual fact patterns, all relevant facts and circumstances of a particular fact pattern would need to be evaluated when applying IPSAS 37.	1. توضح الأمثلة في هذا الملحق الحالات الافتراضية. على الرغم من أن بعض جوانب الأمثلة قد تكون موجودة في أنماط الوقائع الفعلية، إلا أنه ينبغي تقويم جميع الحقائق والظروف ذات الصلة لنمط واقع محدد عند تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 37.
Joint Arrangements	الترتيبات المشتركة
Binding Arrangement (paragraph 8)	الترتيب الملزم (الفقرة 8)
2. Consistent with the definition of binding arrangements in this Standard, this discussion of binding arrangements is also relevant to enforceable arrangements created by legislative or executive authority.	2. اتساقاً مع تعريف الترتيبات الملزمة في هذا المعيار، فإن هذه المناقشة للترتيبات الملزمة تنطبق أيضاً على الترتيبات القابلة للإنفاذ التي أوجدتها سلطة تشريعية أو سلطة تنفيذية.
3. When joint arrangements are structured through a separate vehicle (see paragraphs AG19–AG33), the binding arrangement, or some aspects of the binding arrangement, will in some cases be incorporated in the articles, charter or by-laws of the separate vehicle.	3. عند تنظيم الترتيبات المشتركة عبر كيان منفصل (انظر فقرات إرشادات التطبيق 19–33)، فإن الترتيب الملزم، أو بعض جوانب الترتيب الملزم، ستُدرج في بعض الحالات ضمن نظام الكيان المنفصل في مواده، ميثاقه، أو لائحته الداخلية.
4. The binding arrangement sets out the terms upon which the parties participate in the activity that is the subject of the arrangement. The binding arrangement generally deals with such matters as: a. The purpose, activity and duration of the joint arrangement. b. How the members of the board of directors, or equivalent governing body, of the joint arrangement, are appointed. c. The decision-making process: the matters requiring decisions from the parties, the voting rights of the parties and the required level of support for those matters. The decision-making process reflected in the binding arrangement establishes joint control of the arrangement (see paragraphs AG5–AG11). d. The capital or other contributions required of the parties. e. How the parties share assets, liabilities, revenues, expenses or surplus or deficit relating to the joint arrangement.	4. يحدد الترتيب الملزم الشروط التي تشارك بموجبها الأطراف في النشاط الذي هو موضوع الترتيب. يتناول الترتيب الملزم عمقاً مسائل مثل: أ. غرض، نشاط ومدة الترتيب المشترك. ب. كيفية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، أو الهيئة الحاكمة ² المعادلة، في الترتيب المشترك. ج. عملية اتخاذ القرار: الأمور التي تتطلب قرارات من الأطراف، حقوق الأطراف في التصويت ومستوى الدعم المطلوب لهذه الأمور. تؤدي عملية اتخاذ القرار الواردة في الترتيب الملزم إلى ممارسة سيطرة مشتركة على الترتيب (انظر فقرات إرشادات التطبيق 5–11). د. رأس المال أو المساهمات الأخرى المطلوبة من الأطراف. هـ. الكيفية التي يتقاسم فيها الأطراف في الأصول، الالتزامات، الإيرادات، المصروفات، أو الفائض أو العجز المتعلقة بالترتيب المشترك.

² يوضح معيار المحاسبة للقطاع العام 20 "الإفصاح عن الأطراف ذوي العلاقة" مصطلح "الهيئة الحاكمة".

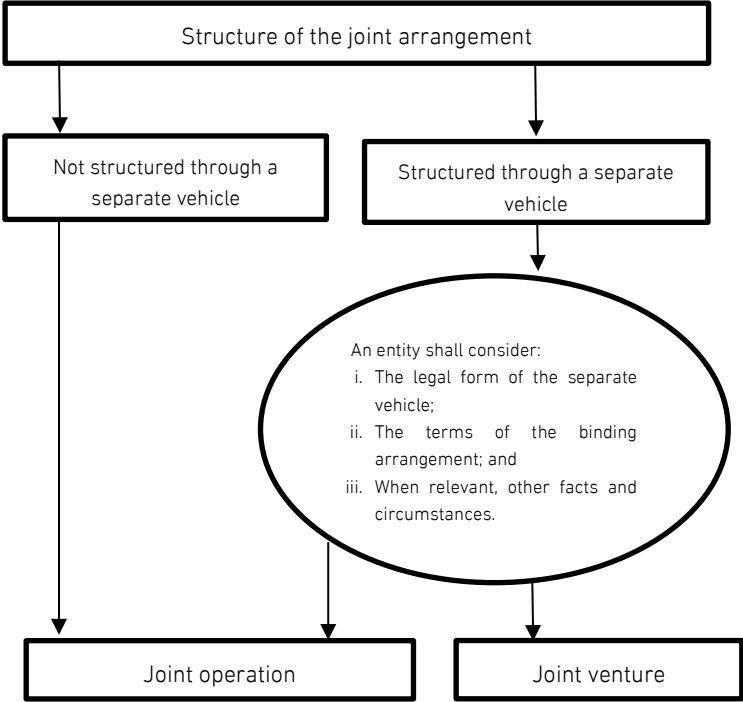
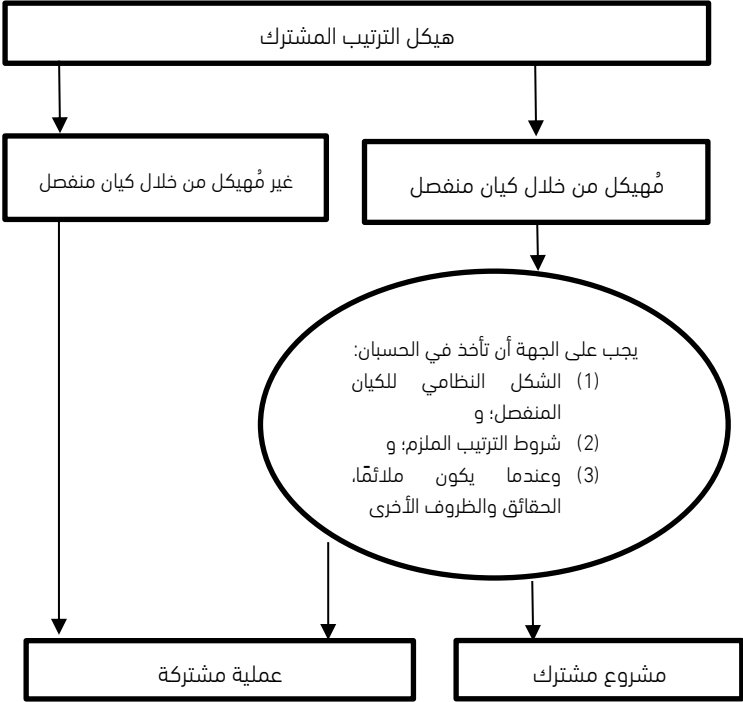
Application Guidance	إرشادات التطبيق
Joint Control (paragraphs 12–18)	السيطرة المشتركة (الفقرة 12-18)
5. In assessing whether an entity has joint control of an arrangement, an entity shall assess first whether all the parties, or a group of the parties, control the arrangement. IPSAS 35, <i>Consolidated Financial Statements</i> , defines control and shall be used to determine whether all the parties, or a group of the parties, are exposed, or have rights, to variable benefits from their involvement with the arrangement and have the ability to affect those benefits through their power over the arrangement. When all the parties, or a group of the parties, considered collectively, are able to direct the activities that significantly affect the benefits from the arrangement (i.e., the relevant activities), the parties control the arrangement collectively.	5. عند تقويم ما إذا كان لدى الجهة سيطرة مشتركة على الترتيب، يجب أن تُقوّم الجهة أولاً ما إذا كانت جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف، تسيطر على الترتيب. ويُعرّف معيار المحاسبة للقطاع العام 35، <i>القوائم المالية الموحدة</i> ، السيطرة ويجب أن يستخدم لتحديد ما إذا كانت جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف، تتعرض للمنافع المتغيرة من ارتباطهم مع الترتيب أو لديها حقوق في تلك المنافع المتغيرة وما إذا كانت قادرة على التأثير على تلك المنافع من خلال سلطتها على الترتيب. عندما تكون جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف، بشكل جماعي، قادرة على توجيه الأنشطة التي تؤثر بشكل مهم على المنافع المتحققة من الترتيب (أي الأنشطة ذات الصلة)، فإن الأطراف تسيطر على الترتيب بشكل جماعي.
6. After concluding that all the parties, or a group of the parties, control the arrangement collectively, an entity shall assess whether it has joint control of the arrangement. Joint control exists only when decisions about the relevant activities require the unanimous consent of the parties that collectively control the arrangement. Assessing whether the arrangement is jointly controlled by all of its parties or by a group of the parties, or controlled by one of its parties alone, can require judgment.	6. بعد التوصل إلى أن جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف، تسيطر على الترتيب بشكل جماعي، يجب أن تُقوّم الجهة ما إذا كان لديها سيطرة مشتركة على الترتيب. تكون السيطرة المشتركة قائمة فقط عندما تتطلب القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة موافقة بالإجماع من الأطراف التي تسيطر على الترتيب بشكل جماعي. يتطلب تقويم ما إذا كان الترتيب الذي يخضع لسيطرة مشتركة من قبل جميع أطراف، أو من قبل مجموعة من الأطراف، أو يخضع لسيطرة طرف واحد فقط من أطرافه، إصدار أحكام.
7. Sometimes the decision-making process that is agreed upon by the parties in their binding arrangement implicitly leads to joint control. For example, assume two parties establish an arrangement in which each has 50 per cent of the voting rights and the binding arrangement between them specifies that at least 51 per cent of the voting rights are required to make decisions about the relevant activities. In this case, the parties have implicitly agreed that they have joint control of the arrangement because decisions about the relevant activities cannot be made without both parties agreeing.	7. في بعض الأحيان تؤدي عملية اتخاذ القرار التي يُتفق عليها من قبل الأطراف في الترتيب الملزم إلى نشوء سيطرة مشتركة ضمنية. على سبيل المثال، افترض قيام طرفين بوضع ترتيب معين يملك كل منهما فيه 50% من حقوق التصويت ويحدد الترتيب الملزم بينهما النصاب اللازم لاتخاذ قرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بـ 51% على الأقل من حقوق التصويت. في هذه الحالة، يوافق الطرفان ضمناً على أن لهما سيطرة مشتركة على الترتيب لأنه لا يمكن اتخاذ قرارات حول الأنشطة ذات الصلة دون موافقة كلا الطرفين.
8. In other circumstances, the binding arrangement requires a minimum proportion of the voting rights to make decisions about the relevant activities. When that minimum required proportion of the voting rights can be achieved by more than one combination of the parties agreeing together, that arrangement is not a joint arrangement unless the binding arrangement specifies which parties (or combination of parties) are required to agree unanimously to decisions about the relevant activities of the arrangement.	8. في ظروف أخرى، يتطلب الترتيب الملزم حدًا أدنى من حقوق التصويت لاتخاذ قرارات حول الأنشطة ذات الصلة. عندما يكون بالإمكان تحقيق الحد الأدنى المطلوب من حقوق التصويت عن طريق أكثر من مجموعة واحدة من الأطراف التي تتفق معًا، لا يكون ذلك الترتيب ترتيباً مشتركاً ما لم يحدد الترتيب الملزم الأطراف (أو مجموعة الأطراف) التي يجب أن توافق بالإجماع على القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة في الترتيب.

Application Guidance		إرشادات التطبيق	
Application Examples		أمثلة تطبيقية	
Example 1		مثال 1	
Assume that three parties establish an arrangement: A has 50 per cent of the voting rights in the arrangement, B has 30 per cent and C has 20 per cent. The binding arrangement between A, B and C specifies that at least 75 per cent of the voting rights are required to make decisions about the relevant activities of the arrangement. Even though A can block any decision, it does not control the arrangement because it needs the agreement of B. The terms of their binding arrangement requiring at least 75 per cent of the voting rights to make decisions about the relevant activities imply that A and B have joint control of the arrangement because decisions about the relevant activities of the arrangement cannot be made without both A and B agreeing.		نفترض أن ثلاثة أطراف قاموا بوضع ترتيب معين: يملك الطرف "أ" 50% من حقوق التصويت في الترتيب، يملك الطرف "ب" 30% في حين يملك الطرف "ج" 20%. ويحدد الترتيب الملزم بين الأطراف "أ"، "ب" و "ج" على أنه يجب أن يكون هناك اتفاق على الأقل 75% من حقوق التصويت لاتخاذ قرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة في الترتيب. بالرغم من أن الطرف "أ" يمكنه منع أي قرار، إلا أنه لا يسيطر على الترتيب لأنه يحتاج إلى موافقة الطرف "ب". وتوضح شروط الترتيب الملزم الذي يتطلب 75% على الأقل من حقوق التصويت لاتخاذ قرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة بأن الطرفين "أ" و "ب" يملكان سيطرة مشتركة على الترتيب لأنه لا يمكن اتخاذ قرارات حول الأنشطة ذات الصلة في الترتيب دون موافقة كل من الطرفين "أ" و "ب".	
Example 2		مثال 2	
Assume an arrangement has three parties: A has 50 per cent of the voting rights in the arrangement and B and C each have 25 per cent. The binding arrangement between A, B and C specifies that at least 75 per cent of the voting rights are required to make decisions about the relevant activities of the arrangement. Even though A can block any decision, it does not control the arrangement because it needs the agreement of either B or C. In this example, A, B and C collectively control the arrangement. However, there is more than one combination of parties that can agree to reach 75 per cent of the voting rights (i.e., either A and B or A and C). In such a situation, to be a joint arrangement the binding arrangement between the parties would need to specify which combination of the parties is required to agree unanimously to decisions about the relevant activities of the arrangement.		نفترض وجود ثلاثة أطراف في ترتيب معين: يملك الطرف "أ" 50% من حقوق التصويت في الترتيب في حين يملك الطرفان "ب" و "ج" 25%. ويحدد الترتيب الملزم بين الأطراف "أ"، "ب" و "ج" على أنه يجب أن يكون هناك اتفاق على الأقل 75% من حقوق التصويت لاتخاذ قرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة في الترتيب. وعلى الرغم من أن الطرف "أ" يمكنه منع أي قرار، إلا أنه لا يسيطر على الترتيب لأنه يحتاج إلى موافقة الطرف "ب" أو الطرف "ج". في هذا المثال، تسيطر الأطراف "أ"، "ب"، و "ج" بشكل جماعي على الترتيب. بالرغم من ذلك، هناك أكثر من مجموعة واحدة من الأطراف التي يمكن أن توافق على الوصول إلى ما نسبته 75% من حقوق التصويت (أي، إما الطرفين "أ" و "ب" أو الطرفين "أ" و "ج"). في مثل هذه الحالة، حتى يكون الترتيب الملزم ترتيبياً مشتركاً، ينبغي أن يحدد الترتيب الملزم بين الأطراف مجموعة من الأطراف التي يجب أن توافق بالإجماع على القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة في الترتيب.	
Example 3		مثال 3	
Assume an arrangement in which A and B each have 35 per cent of the voting rights in the arrangement with the remaining 30 per cent being widely dispersed. Decisions about the relevant activities require approval by a majority of the voting rights. A and B have joint control of the arrangement only if the binding arrangement specifies that decisions about the relevant activities of the arrangement require both A and B agreeing.		نفترض وجود ترتيب يملك فيه كل من الطرفين "أ" و "ب" 35% من حقوق التصويت في الترتيب مع توزيع النسبة المتبقية وهي 30% على نطاق واسع. تتطلب القرارات حول الأنشطة ذات الصلة موافقة أغلبية حقوق التصويت. يملك الطرفان "أ" و "ب" سيطرة مشتركة على الترتيب فقط إذا نص الترتيب الملزم على أن القرارات حول الأنشطة ذات الصلة في الترتيب تتطلب موافقة كل من الطرفين "أ" و "ب".	

Application Guidance	إرشادات التطبيق
<p>9. The requirement for unanimous consent means that any party with joint control of the arrangement can prevent any of the other parties, or a group of the parties, from making unilateral decisions (about the relevant activities) without its consent. If the requirement for unanimous consent relates only to decisions that give a party protective rights and not to decisions about the relevant activities of an arrangement, that party is not a party with joint control of the arrangement.</p>	<p>9. إن متطلب الموافقة بالإجماع يعني أن أي طرف لديه سيطرة مشتركة على الترتيب يمكن أن يمنع أي طرف آخر، أو مجموعة من الأطراف، من اتخاذ قرارات من جانب واحد (بخصوص الأنشطة ذات الصلة) دون الحصول على موافقته. إذا كان متطلب الحصول على الموافقة بالإجماع يتعلق فقط بالقرارات التي تعطي طرفاً معيناً حقوق حماية ولا تتعلق بالقرارات حول الأنشطة ذات الصلة في الترتيب، لا يكون الطرف طرفاً ذي سيطرة مشتركة على الترتيب.</p>
<p>10. A binding arrangement might include clauses on the resolution of disputes, such as arbitration. These provisions may allow for decisions to be made in the absence of unanimous consent among the parties that have joint control. The existence of such provisions does not prevent the arrangement from being jointly controlled and, consequently, from being a joint arrangement.</p> <p style="text-align: center;">Assessing Joint Control</p>  <pre> graph TD Q1([Does the binding arrangement give all the parties, or a group of the parties, control of the arrangement collectively?]) -- No --> A1[Outside the scope of IPSAS37] Q1 -- Yes --> Q2([Do decisions about the relevant activities require the unanimous consent of all the parties, or of a group of the parties, that collectively control the arrangement?]) Q2 -- No --> A2[Outside the scope of IPSAS37] Q2 -- Yes --> B1[The arrangement is jointly controlled: the arrangement is a joint arrangement] </pre>	<p>10. يمكن أن يتضمن الترتيب الملزم شروط حول تسوية النزاعات، مثل التحكيم. قد تسمح هذه الأحكام باتخاذ قرارات في حال عدم وجود موافقة بالإجماع بين الأطراف التي تملك سيطرة مشتركة. لا يمنع وجود مثل هذه الأحكام من أن يكون الترتيب خاضعاً لسيطرة مشتركة ولا يمنع، بالتالي، الترتيب من أن يكون ترتيباً مشتركاً.</p> <p style="text-align: center;">تقويم السيطرة المشتركة</p>  <pre> graph TD Q1([هل يمنح الترتيب الملزم جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف، السيطرة على الترتيب بشكل جماعي؟]) -- لا --> A1[خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 37] Q1 -- نعم --> Q2([هل تتطلب القرارات بشأن الأنشطة ذات الصلة الموافقة بالإجماع من جميع الأطراف، أو مجموعة من الأطراف، التي تسيطر على الترتيب بشكل جماعي؟]) Q2 -- لا --> A2[خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 37] Q2 -- نعم --> B1[الترتيب مُسيطر عليه بشكل مشترك: يكون الترتيب هو ترتيب مشترك] </pre>

Application Guidance	إرشادات التطبيق
11. When an arrangement is outside the scope of IPSAS 37, <i>Joint Arrangements</i> , an entity accounts for its interest in the arrangement in accordance with relevant IPSASs, such as IPSAS 35, IPSAS 36, <i>Investments in Associates and Joint Ventures</i> or IPSAS 41, <i>Financial Instruments</i> .	11. عندما يكون الترتيب خارج نطاق معيار المحاسبة للقطاع العام 37، <i>الترتيبات المشتركة</i> ، تقوم الجهة بالمحاسبة عن حصتها في الترتيب وفقاً لمعايير المحاسبة للقطاع العام ذات الصلة، مثل معيار المحاسبة للقطاع العام 35، معيار المحاسبة للقطاع العام 36، <i>الاستثمارات في الجهات الزميلة والمشاريع المشتركة</i> ، أو معيار المحاسبة للقطاع العام 41، <i>الأدوات المالية</i> .
Types of Joint Arrangement (paragraphs 19–22)	أنواع الترتيب المشترك (الفقرات 19-22)
12. Joint arrangements are established for a variety of purposes (e.g., as a way for parties to share costs and risks, or as a way to provide the parties with access to new technology or new markets), and can be established using different structures and legal forms.	12. توضع الترتيبات المشتركة لمجموعة متنوعة من الأغراض (على سبيل المثال، كوسيلة لكي تتقاسم الأطراف في التكاليف والمخاطر، أو كوسيلة لتزويد الأطراف بإمكانية الوصول إلى تقنية جديدة أو أسواق جديدة)، ويمكن إنشاؤها باستخدام هياكل وأشكال نظامية مختلفة.
13. Some arrangements do not require the activity that is the subject of the arrangement to be undertaken in a separate vehicle. However, other arrangements involve the establishment of a separate vehicle.	13. لا تتطلب بعض الترتيبات تنفيذ النشاط الذي هو موضوع الترتيب عبر كيان منفصل. مع ذلك، بعض الترتيبات الأخرى تشمل إنشاء كيان منفصل.
14. The classification of joint arrangements required by this Standard depends upon the parties' rights and obligations arising from the arrangement in the normal course of operations. This Standard classifies joint arrangements as either joint operations or joint ventures. When an entity has rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the arrangement, the arrangement is a joint operation. When an entity has rights to the net assets of the arrangement, the arrangement is a joint venture. Paragraphs AG16–AG33 set out the assessment an entity carries out to determine whether it has an interest in a joint operation or an interest in a joint venture.	14. يعتمد تصنيف الترتيبات المشتركة التي يتطلبها هذا المعيار على حقوق وواجبات الأطراف الناشئة عن الترتيب في السياق المعتاد للعمليات. ويصنف هذا المعيار الترتيبات المشتركة إما كعمليات مشتركة أو مشاريع مشتركة. وعندما يكون لدى الجهة حقوق في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالترتيب، يكون الترتيب هو عملية مشتركة. وعندما يكون لدى الجهة حقوق في صافي أصول الترتيب، يكون الترتيب مشروعاً مشتركاً. تُبين فقرات إرشادات التطبيق 16-36 التقويم التي تجريه الجهة لتحديد ما إذا كانت لديها حصة في عملية مشتركة أو حصة في مشروع مشترك.
Classification of a Joint Arrangement	تصنيف الترتيب المشترك
15. As stated in paragraph AG14, the classification of joint arrangements requires the parties to assess their rights and obligations arising from the arrangement. When making that assessment, an entity shall consider the following: a. The structure of the joint arrangement (see paragraphs AG16–AG21). b. When the joint arrangement is structured through a separate vehicle: i. The legal form of the separate vehicle (see paragraphs AG22–AG24); ii. The terms of the binding arrangement (see paragraphs AG25–AG28); and iii. When relevant, other facts and circumstances (see paragraphs AG29–AG33).	15. كما رُود في فقرة إرشادات التطبيق 14، يتطلب تصنيف الترتيبات المشتركة من الأطراف تقويم حقوقها وواجباتها الناشئة عن الترتيب. عند إجراء ذلك التقويم، يجب على الجهة أن تأخذ في الحسبان ما يلي: أ. هيكل الترتيب المشترك (انظر فقرات إرشادات التطبيق 16-21). ب. عندما يُهيكل الترتيب المشترك من خلال كيان منفصل: (1) الشكل النظامي للكيان المنفصل (انظر فقرات إرشادات التطبيق 22-24)؛ و (2) شروط الترتيب الملزم (انظر فقرات إرشادات التطبيق 25-28)؛ و (3) حيث يكون ملائماً، الحقائق والظروف الأخرى (انظر فقرات إرشادات التطبيق 29-33).
Structure of the Joint Arrangement	هيكل الترتيب المشترك

Application Guidance	إرشادات التطبيق
<i>Joint Arrangements not Structured Through a Separate Vehicle</i>	<i>ترتيبات مشتركة غير مُهيكلّة من خلال كيان منفصل</i>
16. A joint arrangement that is not structured through a separate vehicle is a joint operation. In such cases, the binding arrangement establishes the parties' rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the arrangement, and the parties' rights to the corresponding revenues and obligations for the corresponding expenses.	16. يكون الترتيب المشترك الذي لا يُهيكل من خلال كيان منفصل هو عبارة عن عملية مشتركة. في مثل هذه الحالات، ينص الترتيب الملزم على حقوق الأطراف في الأصول، وعلى واجباتهم عن الالتزامات، المتعلقة بالترتيب، وحقوق الأطراف في الإيرادات المقابلة والواجبات عن المصروفات المقابلة.
17. The binding arrangement often describes the nature of the activities that are the subject of the arrangement and how the parties intend to undertake those activities together. For example, the parties to a joint arrangement could agree to deliver services or manufacture a product together, with each party being responsible for specific areas and each using its own assets and incurring its own liabilities. The binding arrangement could also specify how the revenues and expenses that are common to the parties are to be shared among them. In such a case, each joint operator recognizes in its financial statements the assets and liabilities used for the specific task, and recognizes its share of the revenues and expenses in accordance with the binding arrangement.	17. يصف الترتيب الملزم في الغالب طبيعة الأنشطة التي هي موضوع الترتيب وكيف تنوي الأطراف القيام بهذه الأنشطة معًا. على سبيل المثال، يمكن أن تتفق أطراف الترتيب المشترك على تقديم الخدمات أو تصنيع منتج معين معًا، حيث يكون كل طرف مسؤول عن مجالات محددة ويستخدم كل طرف أصوله الخاصة ويتكبد الالتزامات الخاصة به. يمكن أن يحدد الترتيب الملزم أيضًا كيف يمكن تقاسم الإيرادات والمصروفات التي تشترك فيها الأطراف فيما بينهم. في هذه الحالة، يثبت كل مشارك في العملية المشتركة في قوائمهم المالية الأصول والالتزامات المستخدمة لمهمة محددة، ويثبت حصته من الإيرادات والمصروفات وفقًا للترتيب الملزم.
18. In other cases, the parties to a joint arrangement might agree, for example, to share and operate an asset together. In such a case, the binding arrangement establishes the parties' rights to the asset that is operated jointly, and how output or revenue from the asset and operating costs are shared among the parties. Each joint operator accounts for its share of the joint asset and its agreed share of any liabilities, and recognizes its share of the output, revenues and expenses in accordance with the binding arrangement.	18. في حالات أخرى، قد يتفق الأطراف في ترتيب مشترك، على سبيل المثال، على تقاسم الأصول وتشغيلها معًا. في مثل هذه الحالة، يحدد الترتيب الملزم حقوق الأطراف في الأصل الذي يُشغل بصورة مشتركة، وكيف يتم تقاسم المخرجات أو الإيراد من الأصول وتكاليف التشغيل بين الأطراف. ويقوم كل مشارك في العملية المشتركة بحساب حصته من الأصل المشترك وحصته المتفق عليها من أي التزامات، ويثبت حصته من المخرجات، الإيرادات والمصروفات وفقًا للترتيب الملزم.
<i>Joint Arrangements Structured through a Separate Vehicle</i>	<i>ترتيبات مشتركة مُهيكلّة من خلال كيان منفصل</i>
19. A joint arrangement in which the assets and liabilities relating to the arrangement are held in a separate vehicle can be either a joint venture or a joint operation.	19. إن الترتيب المشترك الذي يحتفظ فيه بالأصول والالتزامات المتعلقة بالترتيب ضمن كيان منفصل قد يكون إما مشروعاً مشتركاً أو عملية مشتركة.
20. Whether a party is a joint operator or a joint venturer depends on the party's rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the arrangement, that are held in the separate vehicle.	20. إن تحديد ما إذا كان طرف معين مشاركاً في عملية مشتركة أو مشاركاً في مشروع مشترك يعتمد على حقوق الطرف في الأصول، وواجباته عن الالتزامات، المتعلقة بالترتيب، التي يحتفظ بها في الكيان المنفصل.
21. As stated in paragraph AG15, when the parties have structured a joint arrangement in a separate vehicle, the parties need to assess whether the legal form of the separate vehicle, the terms of the binding arrangement and, when relevant, any other facts and circumstances give them:	21. كما ذكر في فقرة إرشادات التطبيق 15، عندما تكون لدى الأطراف ترتيباً مشتركاً في كيان منفصل، يحتاج الأطراف إلى تقويم ما إذا كان الشكل النظامي للكيان المنفصل، وشروط الترتيب الملزم، وحيث يكون ملائماً، أي حقائق وظروف أخرى تمنحهم:

Application Guidance	إرشادات التطبيق
<p>a. Rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the arrangement (i.e., the arrangement is a joint operation); or</p> <p>b. Rights to the net assets of the arrangement (i.e., the arrangement is a joint venture).</p>	<p>أ. حقوقاً في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالترتيب (أي أن الترتيب هو عملية مشتركة)؛ أو</p> <p>ب. حقوقاً في صافي أصول الترتيب (أي أن الترتيب هو مشروع مشترك).</p>
<p>Classification of a Joint Arrangement: Assessment of the Parties' Rights and Obligations Arising from the Arrangement</p>  <pre> graph TD A[Structure of the joint arrangement] --> B[Not structured through a separate vehicle] A --> C[Structured through a separate vehicle] B --> D[Joint operation] C --> E([An entity shall consider: i. The legal form of the separate vehicle; ii. The terms of the binding arrangement; and iii. When relevant, other facts and circumstances.]) E --> F[Joint venture] </pre>	<p>تصنيف الترتيب المشترك: تقويم حقوق وواجبات الأطراف الناشئة عن الترتيب</p>  <pre> graph TD A[هيكل الترتيب المشترك] --> B[غير مُهيكل من خلال كيان منفصل] A --> C[مُهيكل من خلال كيان منفصل] B --> D[عملية مشتركة] C --> E([يجب على الجهة أن تأخذ في الاعتبار: (1) الشكل النظامي للكيان المنفصل؛ و (2) شروط الترتيب الملزم؛ و (3) وعندما يكون ملائماً، الحقائق والظروف الأخرى]) E --> F[مشروع مشترك] </pre>
<p>The Legal Form of the Separate Vehicle</p>	<p>الشكل النظامي للكيان المنفصل</p>
<p>22. The legal form of the separate vehicle is relevant when assessing the type of joint arrangement. The legal form assists in the initial assessment of the parties' rights to the assets and obligations for the liabilities held in the separate vehicle, such as whether the parties have interests in the assets held in the separate vehicle and whether they are liable for the liabilities held in the separate vehicle.</p>	<p>22. يكون الشكل النظامي للكيان المنفصل أمراً ذا صلة في تقويم نوع الترتيب المشترك، ويساعد الشكل النظامي في التقويم الأولي لحقوق الأطراف في الأصول وواجباتهم عن الالتزامات التي يحتفظ بها في الكيان المنفصل، مثل ما إذا كانت الأطراف تملك حصصاً في الأصول المحتفظ بها في الكيان المنفصل وما إذا كانت مسؤولة عن الالتزامات المحتفظ بها في الكيان المنفصل.</p>
<p>23. For example, the parties might conduct the joint arrangement through a separate vehicle, whose legal form causes the separate vehicle to be considered in its own right (i.e., the assets</p>	<p>23. على سبيل المثال، يمكن للأطراف إجراء الترتيب المشترك من خلال كيان منفصل، والذي يؤدي شكله النظامي إلى اعتبار الكيان المنفصل مستقلاً (أي أن الأصول والالتزامات المحتفظ بها في</p>

Application Guidance		إرشادات التطبيق	
and liabilities held in the separate vehicle are the assets and liabilities of the separate vehicle and not the assets and liabilities of the parties). In such a case, the assessment of the rights and obligations conferred upon the parties by the legal form of the separate vehicle indicates that the arrangement is a joint venture. However, the terms agreed by the parties in their binding arrangement (see paragraphs AG25–AG28) and, when relevant, other facts and circumstances (see paragraphs AG29–AG33) can override the assessment of the rights and obligations conferred upon the parties by the legal form of the separate vehicle.		الكيان المنفصل هي أصول والتزامات الكيان المنفصل وليست أصول والتزامات الأطراف). في هذه الحالة، يشير تقويم الحقوق والواجبات الممنوحة للطرفين بالشكل النظامي للكيان المنفصل إلى أن الترتيب هو مشروع مشترك. مع ذلك، يمكن للشروط المتفق عليها من قبل الأطراف في ترتيبهم الملزم (انظر فقرات إرشادات التطبيق 25–28)، وحيث يكون ملائماً، الحقائق والظروف الأخرى (انظر فقرات إرشادات التطبيق 29–33) أن تتجاوز تقويم الحقوق والواجبات الممنوحة للأطراف بواسطة الشكل النظامي للكيان المنفصل.	
24. The assessment of the rights and obligations conferred upon the parties by the legal form of the separate vehicle is sufficient to conclude that the arrangement is a joint operation only if the parties conduct the joint arrangement in a separate vehicle whose legal form does not confer separation between the parties and the separate vehicle (i.e., the assets and liabilities held in the separate vehicle are the parties' assets and liabilities).		24. يُعد تقويم الحقوق والواجبات الممنوحة للأطراف بواسطة الشكل النظامي للكيان المنفصل كافياً للاستنتاج بأن الترتيب هو عملية مشتركة فقط في حال نفذت الأطراف الترتيب المشترك في كيان منفصل والتي لا يؤدي شكلها النظامي إلى الفصل بين الأطراف والكيان المنفصل (أي أن الأصول والالتزامات المحتفظ بها في الكيان المنفصل هي أصول والتزامات الأطراف).	
Assessing the Terms of the Binding Arrangement		تقويم شروط الترتيب الملزم	
25. In many cases, the rights and obligations agreed to by the parties in their binding arrangements are consistent, or do not conflict, with the rights and obligations conferred on the parties by the legal form of the separate vehicle in which the arrangement has been structured.		25. في العديد من الحالات، تكون الحقوق والواجبات المتفق عليها من قبل الأطراف في ترتيباتهم الملزمة متسقة، أو لا تتعارض، مع الحقوق والواجبات الممنوحة للأطراف بواسطة الشكل النظامي للكيان المنفصل الذي تم بها هيكلة الترتيب.	
26. In other cases, the parties use the binding arrangement to reverse or modify the rights and obligations conferred by the legal form of the separate vehicle in which the arrangement has been structured.		26. في حالات أخرى، تستخدم الأطراف الترتيب الملزم لعكس أو تعديل الحقوق والواجبات الممنوحة بواسطة الشكل النظامي للكيان المنفصل الذي تمت هيكلة الترتيب بناءً عليه.	
Application Example		مثال تطبيقي	
Example 4		مثال 4	
Assume that two parties structure a joint arrangement in an incorporated entity. Each party has a 50 per cent ownership interest in the incorporated entity. The incorporation enables the separation of the entity from its owners and as a consequence the assets and liabilities held in the entity are the assets and liabilities of the incorporated entity. In such a case, the assessment of the rights and obligations conferred upon the parties by the legal form of the separate vehicle indicates that the parties have rights to the net assets of the arrangement.			

Application Guidance			إرشادات التطبيق		
However, the parties modify the features of the corporation through their binding arrangement so that each has an interest in the assets of the incorporated entity and each is liable for the liabilities of the incorporated entity in a specified proportion. Such binding modifications to the features of a corporation can cause an arrangement to be a joint operation.			<p>افترض قيام طرفين بهيكل ترتيب مشترك في جهة مسجلة. ويملك كل طرف حصة ملكية بنسبة 50% في الجهة المسجلة. هذا التسجيل يساعد على فصل الجهة عن مالكيها ونتيجة لذلك تكون الأصول والالتزامات المحتفظ بها في الجهة هي أصول والتزامات الجهة المسجلة. في مثل هذه الحالة، يشير تقويم الحقوق والواجبات الممنوحة للأطراف بواسطة الشكل النظامي للكيان المنفصل إلى أن الأطراف تملك حقوقاً في صافي أصول الترتيب.</p> <p>مع ذلك، يعدل الأطراف صفات الشركة من خلال ترتيبها الملزمة بحيث يملك كل طرف حصة في أصول الجهة المسجلة ويكون كل طرف مسؤولاً عن التزامات الجهة المسجلة بنسبة محددة. مثل هذه التعديلات الملزمة على صفات الشركة يمكن أن تتسبب في أن يصبح هذا الترتيب هو عملية مشتركة.</p>		
27. The following table compares common terms in binding arrangements of parties to a joint operation and common terms in binding arrangements of parties to a joint venture. The examples of the binding terms provided in the following table are not exhaustive.			27. يقارن الجدول التالي الشروط الشائعة في الترتيبات الملزمة لأطراف العملية المشتركة مع الشروط الشائعة في الترتيبات الملزمة لأطراف المشروع المشترك. ولا تعتبر الأمثلة على الشروط الملزمة المقدمة في الجدول التالي حصرية.		
Assessing the Terms of the Binding Arrangement			تقويم شروط الترتيب الملزم		
	Joint Operation	Joint Venture	مشروع مشترك	عملية مشتركة	شروط الترتيب الملزم
The terms of the binding arrangement	The binding arrangement provides the parties to the joint arrangement with rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the arrangement.	The binding arrangement provides the parties to the joint arrangement with rights to the net assets of the arrangement (i.e., it is the separate vehicle, not the parties, that has rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the arrangement).	يقدم الترتيب الملزم للأطراف في الترتيب المشترك حقوقاً في صافي أصول الترتيب (أي أن الكيان المنفصل، وليست الأطراف، هو الذي لديه حقوق في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، التي تتعلق بالترتيب).	يقدم الترتيب الملزم للأطراف في الترتيب المشترك حقوقاً في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالترتيب.	
Rights to assets	The binding arrangement establishes that the parties to the joint arrangement share all interests (e.g., rights, title or	The binding arrangement establishes that the assets brought into the arrangement or subsequently acquired by the	ينص الترتيب الملزم على أن الأصول التي أدرجت ضمن الترتيب أو التي تم لاحقاً تملكها من قبل الترتيب المشترك هي أصول الترتيب. ولا تملك الأطراف أي حصص (أي، لا	ينص الترتيب الملزم على أن أطراف الترتيب المشترك يتشاركون في جميع الحصص (على سبيل المثال، الحقوق، الاسم أو الملكية) في الأصول المتعلقة بالترتيب بنسبة محددة (على سبيل المثال، بالتناسب	الحقوق في الأصول

Application Guidance			إرشادات التطبيق		
	ownership) in the assets relating to the arrangement in a specified proportion (e.g., in proportion to the parties' ownership interest in the arrangement or in proportion to the activity carried out through the arrangement that is directly attributed to them).	joint arrangement are the arrangement's assets. The parties have no interests (i.e., no rights, title or ownership) in the assets of the arrangement.		مع حصة ملكية الأطراف في الترتيب أو بالتناسب مع النشاط الذي ينفذ من خلال الترتيب الذي ينسب بشكل مباشر إليهم).	
Obligations for liabilities	The binding arrangement establishes that the parties to the joint arrangement share all liabilities, obligations, costs and expenses in a specified proportion (e.g., in proportion to the parties' ownership interest in the arrangement or in proportion to the activity carried out through the arrangement that is directly attributed to them).	The binding arrangement establishes that the joint arrangement is liable for the debts and obligations of the arrangement.	ينص الترتيب الملزم على أن الترتيب المشترك يكون مسؤولاً عن ديون وواجبات الترتيب.	ينص الترتيب الملزم على أن أطراف الترتيب المشترك يتشاركون في جميع الالتزامات، الواجبات، التكاليف، والمصروفات بنسب محددة (على سبيل المثال، بالتناسب مع حصة ملكية الأطراف في الترتيب أو بالتناسب مع النشاط الذي ينفذ من خلال الترتيب الذي ينسب بشكل مباشر إليهم).	الواجبات عن الالتزامات
		The binding arrangement establishes that the parties to the joint arrangement are liable to the arrangement only to the extent of their respective investments in the arrangement or to their respective obligations to contribute any unpaid or additional capital to the arrangement, or both.	ينص الترتيب الملزم على أن الأطراف في الترتيب المشترك مسؤولون عن الترتيب فقط إلى حد استثماراتهم في الترتيب أو بمقدار واجبات كل منهم للمساهمة بأي رأسمال غير مدفوع أو إضافي في الترتيب، أو بكليهما.		
		The binding arrangement states that creditors of the joint arrangement do not have rights of recourse against any party with respect to debts or obligations of the arrangement.	ينص الترتيب الملزم على أن دائني الترتيب المشترك لا يملكون حق الرجوع على أي طرف فيما يتعلق بديون أو واجبات الترتيب.	ينص الترتيب الملزم على أن الأطراف في الترتيب المشترك مسؤولون عن المطالبات التي يقدمها أطراف ثالثة.	

Application Guidance			إرشادات التطبيق		
Assessing the Terms of the Binding Arrangement			تقويم شروط الترتيب الملزم		
	Joint Operation	Joint Venture	مشروع مشترك	عملية مشتركة	الإيرادات، المصروفات، الفائض أو العجز
Revenues, expenses, surplus or deficit	The binding arrangement establishes the allocation of revenues and expenses on the basis of the relative performance of each party to the joint arrangement. For example, the binding arrangement might establish that revenues and expenses are allocated on the basis of the capacity that each party uses in a plant operated jointly, which could differ from their ownership interest in the joint arrangement. In other instances, the parties might have agreed to share the surplus or deficit relating to the arrangement on the basis of a specified proportion such as the parties' ownership interest in the arrangement. This would not prevent the arrangement from being a joint operation if the parties have rights to the assets, and	The binding arrangement establishes each party's share in the surplus or deficit relating to the activities of the arrangement.	ينص الترتيب الملزم على تخصيص الإيرادات والمصروفات على أساس الأداء النسبي لكل طرف في الترتيب المشترك. على سبيل المثال، قد ينص الترتيب الملزم على تخصيص الإيرادات والمصروفات بناءً على الطاقة التي يستخدمها كل طرف في مصنع يُشغل بشكل مشترك، والتي يمكن أن تختلف عن حصة ملكيتها في الترتيب المشترك. في حالات أخرى، قد تتفق الأطراف على تقاسم الفائض أو العجز المتعلق بالترتيب على أساس نسبة محددة مثل حصة ملكية الأطراف في الترتيب. وهذا لا يمنع الترتيب من أن يكون عملية مشتركة إذا كانت الأطراف لديها حقوق في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالترتيب.	ينص الترتيب الملزم على تخصيص الإيرادات والمصروفات على أساس الأداء النسبي لكل طرف في الترتيب المشترك. على سبيل المثال، قد ينص الترتيب الملزم على تخصيص الإيرادات والمصروفات بناءً على الطاقة التي يستخدمها كل طرف في مصنع يُشغل بشكل مشترك، والتي يمكن أن تختلف عن حصة ملكيتها في الترتيب المشترك. في حالات أخرى، قد تتفق الأطراف على تقاسم الفائض أو العجز المتعلق بالترتيب على أساس نسبة محددة مثل حصة ملكية الأطراف في الترتيب. وهذا لا يمنع الترتيب من أن يكون عملية مشتركة إذا كانت الأطراف لديها حقوق في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالترتيب.	
					الضمانات
			يطلب في الغالب من أطراف الترتيبات المشتركة تقديم ضمانات لأطراف ثالثة، مثلًا، تحصل على خدمة من، أو تقدم تمويلًا إلى، الترتيب المشترك. إن تقديم مثل هذه الضمانات، أو التزام الأطراف بتقديمها، لا يشير، بحد ذاته، إلى أن الترتيب المشترك هو عملية مشتركة. وتكمن الخاصية التي تحدد ما إذا كان الترتيب المشترك		

Application Guidance			إرشادات التطبيق	
	obligations for the liabilities, relating to the arrangement.		هو عملية مشتركة أو مشروع مشترك فيما إذا كان يترتب على الأطراف واجبات عن الالتزامات المتعلقة بالترتيب (والتي تكون الأطراف قد قدمت أو لم تقدم ضمانات في بعضها).	
Guarantees	The parties to joint arrangements are often required to provide guarantees to third parties that, for example, receive a service from, or provide financing to, the joint arrangement. The provision of such guarantees, or the commitment by the parties to provide them, does not, by itself, determine that the joint arrangement is a joint operation. The feature that determines whether the joint arrangement is a joint operation or a joint venture is whether the parties have obligations for the liabilities relating to the arrangement (for some of which the parties might or might not have provided a guarantee).			
28. When the binding arrangement specifies that the parties have rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the arrangement, they are parties to a joint operation and do not need to consider other facts and circumstances (paragraphs AG29–AG33) for the purposes of classifying the joint arrangement.			28. عندما ينص الترتيب الملزم على أن الأطراف لديها حقوق في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالترتيب، فإنها تكون أطرافاً في عملية مشتركة وليست بحاجة لبحث الحقائق والظروف الأخرى (فقرات إرشادات التطبيق 29–33) لأغراض تصنيف الترتيب المشترك.	
Assessing Other Facts and Circumstances			تقويم الحقائق والظروف الأخرى	
29. When the terms of the binding arrangement do not specify that the parties have rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the arrangement, the parties shall consider other facts and circumstances to assess whether the arrangement is a joint operation or a joint venture.			29. عندما لا تحدد شروط الترتيب الملزم بأن الأطراف لديها حقوق في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالترتيب، يتعين على الأطراف بحث الحقائق والظروف الأخرى لتقويم ما إذا كان الترتيب عملية مشتركة أو مشروعاً مشتركاً.	
30. A joint arrangement might be structured in a separate vehicle whose legal form confers separation between the parties and the separate vehicle. The binding terms agreed among the parties might not specify the parties' rights to the assets and obligations for the liabilities, yet consideration of other facts and circumstances can lead to such an arrangement being classified as a joint operation. This will be the case when other facts and circumstances give the parties rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the arrangement.			30. يمكن هيكلة الترتيب المشترك في كيان منفصل يتيح شكله النظامي فرصة الفصل بين الأطراف والكيان المنفصل. قد لا تحدد الشروط الملزمة التي يُتفق عليها بين الأطراف حقوق الأطراف في الأصول وواجباتهم عن الالتزامات، إلا أن أخذ الحقائق والظروف الأخرى في الحسبان يمكن أن يؤدي إلى تصنيف مثل هذا الترتيب كعملية مشتركة. سيكون هذا هو الحال عندما تمنح الحقائق والظروف الأخرى الأطراف حقوقاً في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالترتيب.	
31. When the activities of an arrangement are primarily designed for the provision of output to the parties, this indicates that the parties have rights to substantially all the service potential or economic benefits of the assets of the arrangement. The parties to such arrangements			31. عند تصميم أنشطة الترتيب بشكل رئيس من أجل تقديم مخرجات إلى الأطراف، يدل هذا على أن الأطراف تملك حقوقاً بشكل جوهري في جميع الخدمات المتوقعة أو المنافع الاقتصادية لأصول الترتيب. يتأكد أطراف مثل هذه الترتيبات في الغالب من حصولهم على المخرجات التي	

إرشادات التطبيق	Application Guidance							
يقدمها الترتيب عن طريق منع الترتيب من بيع المخرجات إلى أطراف ثالثة.	often ensure their access to the outputs provided by the arrangement by preventing the arrangement from selling output to third parties.							
32. يكمن تأثير الترتيب الذي يكون له مثل هذا التصميم والغرض في استيفاء الالتزامات التي يتكبدها الترتيب، بشكل جوهري، عبر التدفقات النقدية المستلمة من الأطراف من خلال مشترياتهم للمخرجات. وعندما تكون الأطراف بشكل جوهري هي المصدر الوحيد للتدفقات النقدية التي تسهم في استمرارية عمليات الترتيب، فإن هذا يشير إلى تحمل الأطراف واجبات عن الالتزامات المتعلقة بالترتيب.	32. The effect of an arrangement with such a design and purpose is that the liabilities incurred by the arrangement are, in substance, satisfied by the cash flows received from the parties through their purchases of the output. When the parties are substantially the only source of cash flows contributing to the continuity of the operations of the arrangement, this indicates that the parties have an obligation for the liabilities relating to the arrangement.							
<table><tr><th>مثال للتطبيق</th></tr><tr><th>مثال 5</th></tr><tr><td>افتراض قيام طرفين بهيكل ترتيب مشترك في جهة مسجلة (الجهة "ج") حيث يمتلك فيها كل طرف حصة ملكية بنسبة 50%. ويتمثل الغرض من الترتيب في تصنيع مواد يتطلبها الطرفان في عمليات التصنيع المختلفة الخاصة بهما. ويؤكد الترتيب بأن يشغل الطرفان المعمل الذي ينتج المواد بالكمية والنوعية التي يحددها الطرفان.</td></tr><tr><td>يشير الشكل النظامي للجهة "ج" (الجهة المسجلة) التي تُنفذ من خلالها الأنشطة أوليًا إلى أن الأصول والالتزامات المحتفظ بها في الجهة "ج" هي أصول والتزامات الجهة "ج". ولا يحدد الترتيب الملزم بين الطرفين بأن لديهما حقوق في الأصول أو وواجبات عن الالتزامات في الجهة "ج". بناءً على ذلك، يشير الشكل النظامي للجهة "ج" وشروط الترتيب الملزم بأن الترتيب هو مشروع مشترك.</td></tr><tr><td>مع ذلك، يراعى الطرفان أيضاً الجوانب التالية من الترتيب:</td></tr><tr><td><ul style="list-style-type: none">• اتفق الطرفان على شراء مجمل المخرجات التي تنتجها الجهة "ج" بنسبة 50:50. ولا يمكن للجهة "ج" بيع أي من مخرجات إلى أطراف ثالثة، ما لم يُوافق على ذلك من قبل كلا طرفي الترتيب. ونظرًا لأن الغرض من الترتيب هو تزويد الطرفين بالمخرجات التي يطلبونها، فإنه من المتوقع أن تكون مثل هذه المبيعات إلى الأطراف الثالثة هو أمر غير مألوف وليس ذو أهمية نسبيًا.• يُحدد سعر المخرجات التي تباع إلى الأطراف من قبل كلا الطرفين وفق مستوى مصمم لتغطية تكاليف الإنتاج والمصروفات الإدارية التي تتكبدها الجهة "ج". على أساس هذا النموذج التشغيلي، فإن الغرض من هذا الترتيب هو العمل عند مستوى التعادل.</td></tr><tr><td>بناءً على نمط الحقائق أعلاه، تُعد الحقائق والظروف التالية منطبقة:</td></tr></table>		مثال للتطبيق	مثال 5	افتراض قيام طرفين بهيكل ترتيب مشترك في جهة مسجلة (الجهة "ج") حيث يمتلك فيها كل طرف حصة ملكية بنسبة 50%. ويتمثل الغرض من الترتيب في تصنيع مواد يتطلبها الطرفان في عمليات التصنيع المختلفة الخاصة بهما. ويؤكد الترتيب بأن يشغل الطرفان المعمل الذي ينتج المواد بالكمية والنوعية التي يحددها الطرفان.	يشير الشكل النظامي للجهة "ج" (الجهة المسجلة) التي تُنفذ من خلالها الأنشطة أوليًا إلى أن الأصول والالتزامات المحتفظ بها في الجهة "ج" هي أصول والتزامات الجهة "ج". ولا يحدد الترتيب الملزم بين الطرفين بأن لديهما حقوق في الأصول أو وواجبات عن الالتزامات في الجهة "ج". بناءً على ذلك، يشير الشكل النظامي للجهة "ج" وشروط الترتيب الملزم بأن الترتيب هو مشروع مشترك.	مع ذلك، يراعى الطرفان أيضاً الجوانب التالية من الترتيب:	<ul style="list-style-type: none">• اتفق الطرفان على شراء مجمل المخرجات التي تنتجها الجهة "ج" بنسبة 50:50. ولا يمكن للجهة "ج" بيع أي من مخرجات إلى أطراف ثالثة، ما لم يُوافق على ذلك من قبل كلا طرفي الترتيب. ونظرًا لأن الغرض من الترتيب هو تزويد الطرفين بالمخرجات التي يطلبونها، فإنه من المتوقع أن تكون مثل هذه المبيعات إلى الأطراف الثالثة هو أمر غير مألوف وليس ذو أهمية نسبيًا.• يُحدد سعر المخرجات التي تباع إلى الأطراف من قبل كلا الطرفين وفق مستوى مصمم لتغطية تكاليف الإنتاج والمصروفات الإدارية التي تتكبدها الجهة "ج". على أساس هذا النموذج التشغيلي، فإن الغرض من هذا الترتيب هو العمل عند مستوى التعادل.	بناءً على نمط الحقائق أعلاه، تُعد الحقائق والظروف التالية منطبقة:
مثال للتطبيق								
مثال 5								
افتراض قيام طرفين بهيكل ترتيب مشترك في جهة مسجلة (الجهة "ج") حيث يمتلك فيها كل طرف حصة ملكية بنسبة 50%. ويتمثل الغرض من الترتيب في تصنيع مواد يتطلبها الطرفان في عمليات التصنيع المختلفة الخاصة بهما. ويؤكد الترتيب بأن يشغل الطرفان المعمل الذي ينتج المواد بالكمية والنوعية التي يحددها الطرفان.								
يشير الشكل النظامي للجهة "ج" (الجهة المسجلة) التي تُنفذ من خلالها الأنشطة أوليًا إلى أن الأصول والالتزامات المحتفظ بها في الجهة "ج" هي أصول والتزامات الجهة "ج". ولا يحدد الترتيب الملزم بين الطرفين بأن لديهما حقوق في الأصول أو وواجبات عن الالتزامات في الجهة "ج". بناءً على ذلك، يشير الشكل النظامي للجهة "ج" وشروط الترتيب الملزم بأن الترتيب هو مشروع مشترك.								
مع ذلك، يراعى الطرفان أيضاً الجوانب التالية من الترتيب:								
<ul style="list-style-type: none">• اتفق الطرفان على شراء مجمل المخرجات التي تنتجها الجهة "ج" بنسبة 50:50. ولا يمكن للجهة "ج" بيع أي من مخرجات إلى أطراف ثالثة، ما لم يُوافق على ذلك من قبل كلا طرفي الترتيب. ونظرًا لأن الغرض من الترتيب هو تزويد الطرفين بالمخرجات التي يطلبونها، فإنه من المتوقع أن تكون مثل هذه المبيعات إلى الأطراف الثالثة هو أمر غير مألوف وليس ذو أهمية نسبيًا.• يُحدد سعر المخرجات التي تباع إلى الأطراف من قبل كلا الطرفين وفق مستوى مصمم لتغطية تكاليف الإنتاج والمصروفات الإدارية التي تتكبدها الجهة "ج". على أساس هذا النموذج التشغيلي، فإن الغرض من هذا الترتيب هو العمل عند مستوى التعادل.								
بناءً على نمط الحقائق أعلاه، تُعد الحقائق والظروف التالية منطبقة:								
<table><tr><th>Application Example</th></tr><tr><th>Example 5</th></tr><tr><td>Assume that two parties structure a joint arrangement in an incorporated entity (entity C) in which each party has a 50 per cent ownership interest. The purpose of the arrangement is to manufacture materials required by the parties for their own, individual manufacturing processes. The arrangement ensures that the parties operate the facility that produces the materials to the quantity and quality specifications of the parties.</td></tr><tr><td>The legal form of entity C (an incorporated entity) through which the activities are conducted initially indicates that the assets and liabilities held in entity C are the assets and liabilities of entity C. The binding arrangement between the parties does not specify that the parties have rights to the assets or obligations for the liabilities of entity C. Accordingly, the legal form of entity C and the terms of the binding arrangement indicate that the arrangement is a joint venture.</td></tr><tr><td>However, the parties also consider the following aspects of the arrangement:</td></tr><tr><td><ul style="list-style-type: none">• The parties agreed to purchase all the output produced by entity C in a ratio of 50:50. Entity C cannot sell any of the output to third parties, unless this is approved by the two parties to the arrangement. Because the purpose of the arrangement is to provide the parties with output they require, such sales to third parties are expected to be uncommon and not material.• The price of the output sold to the parties is set by both parties at a level that is designed to cover the costs of production and administrative expenses incurred</td></tr></table>		Application Example	Example 5	Assume that two parties structure a joint arrangement in an incorporated entity (entity C) in which each party has a 50 per cent ownership interest. The purpose of the arrangement is to manufacture materials required by the parties for their own, individual manufacturing processes. The arrangement ensures that the parties operate the facility that produces the materials to the quantity and quality specifications of the parties.	The legal form of entity C (an incorporated entity) through which the activities are conducted initially indicates that the assets and liabilities held in entity C are the assets and liabilities of entity C. The binding arrangement between the parties does not specify that the parties have rights to the assets or obligations for the liabilities of entity C. Accordingly, the legal form of entity C and the terms of the binding arrangement indicate that the arrangement is a joint venture.	However, the parties also consider the following aspects of the arrangement:	<ul style="list-style-type: none">• The parties agreed to purchase all the output produced by entity C in a ratio of 50:50. Entity C cannot sell any of the output to third parties, unless this is approved by the two parties to the arrangement. Because the purpose of the arrangement is to provide the parties with output they require, such sales to third parties are expected to be uncommon and not material.• The price of the output sold to the parties is set by both parties at a level that is designed to cover the costs of production and administrative expenses incurred	
Application Example								
Example 5								
Assume that two parties structure a joint arrangement in an incorporated entity (entity C) in which each party has a 50 per cent ownership interest. The purpose of the arrangement is to manufacture materials required by the parties for their own, individual manufacturing processes. The arrangement ensures that the parties operate the facility that produces the materials to the quantity and quality specifications of the parties.								
The legal form of entity C (an incorporated entity) through which the activities are conducted initially indicates that the assets and liabilities held in entity C are the assets and liabilities of entity C. The binding arrangement between the parties does not specify that the parties have rights to the assets or obligations for the liabilities of entity C. Accordingly, the legal form of entity C and the terms of the binding arrangement indicate that the arrangement is a joint venture.								
However, the parties also consider the following aspects of the arrangement:								
<ul style="list-style-type: none">• The parties agreed to purchase all the output produced by entity C in a ratio of 50:50. Entity C cannot sell any of the output to third parties, unless this is approved by the two parties to the arrangement. Because the purpose of the arrangement is to provide the parties with output they require, such sales to third parties are expected to be uncommon and not material.• The price of the output sold to the parties is set by both parties at a level that is designed to cover the costs of production and administrative expenses incurred								

Application Guidance	إرشادات التطبيق
<p>by entity C. On the basis of this operating model, the arrangement is intended to operate at a break-even level.</p> <p>From the fact pattern above, the following facts and circumstances are relevant:</p> <ul style="list-style-type: none"> • The obligation of the parties to purchase all the output produced by entity C reflects the exclusive dependence of entity C upon the parties for the generation of cash flows and, thus, the parties have an obligation to fund the settlement of the liabilities of entity C. • The fact that the parties have rights to all the output produced by entity C means that the parties are consuming, and therefore have rights to, all the service potential or economic benefits of the assets of entity C. <p>These facts and circumstances indicate that the arrangement is a joint operation. The conclusion about the classification of the joint arrangement in these circumstances would not change if, instead of the parties using their share of the output themselves in a subsequent manufacturing process, the parties sold their share of the output to third parties.</p> <p>If the parties changed the terms of the binding arrangement so that the arrangement was able to sell output to third parties, this would result in entity C assuming demand, inventory and credit risks. In that scenario, such a change in the facts and circumstances would require reassessment of the classification of the joint arrangement. Such facts and circumstances would indicate that the arrangement is a joint venture.</p>	<ul style="list-style-type: none"> • يعكس واجب الأطراف بشراء مجمل المخرجات التي تنتجها الجهة "ج" الاعتماد الحصري للجهة "ج" على الطرفين لتوليد التدفقات النقدية، وبالتالي، يترتب على الأطراف واجب لتمويل تسوية التزامات الجهة "ج". • إن حقيقة أن الطرفين يملكان حقوقًا في مجمل المخرجات التي تنتجها الجهة "ج" يعني أن الطرفين يستهلكان جميع الخدمات المتوقعة أو المنافع الاقتصادية لأصول الجهة "ج"، ويملكان بالتالي حقوقًا فيها. <p>تشير هذه الحقائق والظروف إلى أن الترتيب هو عملية مشتركة. ولا ينبغي أن يتغير الاستنتاج الخاص بتصنيف الترتيب المشترك في هذه الظروف إذا باع الطرفان حصتهما من المخرجات لطرف ثالث، بدلًا من استخدام حصتهما من المخرجات في عملية تصنيع لاحقة.</p> <p>إذا غيرت الأطراف شروط الترتيب الملزم بحيث يصبح الترتيب قادرًا على بيع المخرجات إلى طرف ثالث، ينبغي أن يؤدي هذا إلى تعرض الجهة "ج" لمخاطر الطلب، المخزون والائتمان. في ظل ذلك السيناريو، يتطلب مثل هذا التغيير في الحقائق والظروف ضرورة إعادة تقويم لتصنيف الترتيب المشترك. وقد تشير تلك الحقائق والظروف إلى أن الترتيب هو مشروع مشترك.</p>

Application Guidance	إرشادات التطبيق
<p>33. The following flow chart reflects the assessment an entity follows to classify an arrangement when the joint arrangement is structured through a separate vehicle:</p> <p>Classification of a Joint Arrangement Structured Through a Separate Vehicle</p> <pre> graph TD A[Legal form of the separate vehicle] -- Yes --> D[Joint operation] A -- No --> B[Do the terms of the binding arrangement specify that the parties have rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the arrangement?] B -- Yes --> D B -- No --> C[Have the parties designed the arrangement so that: a) Its activities primarily aim to provide the parties with an output (i.e., the parties have rights to substantially all of the service potential or economic benefits of the assets held in the separate vehicle) and b) It depends on the parties on a continuous basis for settling the liabilities relating to the activity conducted through the arrangement?] C -- Yes --> D C -- No --> E[Joint venture] </pre>	<p>33. يعكس الشكل التالي التقويم الذي تتبعه الجهة لتصنيف الترتيب عند هيكلة الترتيب المشترك من خلال كيان منفصل:</p> <p>تصنيف الترتيب المشترك المُهيكل من خلال كيان منفصل</p> <pre> graph TD A[الشكل النظامي للكيان المنفصل] -- نعم --> D[عملية مشتركة] A -- لا --> B[هل تحدد شروط الترتيب الملزم أن لدى الأطراف حقوق في الأصول وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالترتيب؟] B -- نعم --> D B -- لا --> C[هل صممت الأطراف الترتيب بحيث: أ. تهدف أنشطته - بشكل رئيس - إلى تزويد الأطراف بمخرج (أي لدى الأطراف حقوق فيما يقارب جميع الخدمات المتوقعة أو المنافع الاقتصادية للأصول المحتفظ بها في الكيان المنفصل)؛ و ب. يعتمد - بشكل مستمر - على الأطراف لتسوية الالتزامات المتعلقة بالنشاط الذي يُنفذ من خلال الترتيب؟] C -- نعم --> D C -- لا --> E[مشروع مشترك] </pre>

Application Guidance	إرشادات التطبيق
Financial Statements of Parties to a Joint Arrangement (paragraphs 23–28)	القوائم المالية لأطراف الترتيب المشترك (الفقرات 23-28)
Accounting for acquisitions of interests in joint operations	المحاسبة عن الاستحواذات على حصص في عمليات مشتركة
<p>33A. When an entity acquires an interest in a joint operation in which the activity of the joint operation constitutes an operation, as defined in IPSAS 40, it shall apply, to the extent of its share in accordance with paragraph 23, all of the principles on acquisition accounting in IPSAS 40, and other IPSASs, that do not conflict with the guidance in this Standard and disclose the information required by those IPSASs in relation to acquisitions. The principles on acquisition accounting that do not conflict with the guidance in this Standard include but are not limited to:</p> <ol style="list-style-type: none"> Measuring identifiable assets and liabilities at fair value, other than items for which exceptions are given in IPSAS 40 and other IPSASs; Recognizing acquisition-related costs as expenses in the periods in which the costs are incurred and the services are received, with the exception that the costs to issue debt or equity securities are recognized in accordance with IPSAS 28 and IPSAS 41; Recognizing the excess of the consideration transferred over the net of the acquisition-date amounts of the identifiable assets acquired and the liabilities assumed, if any, as goodwill; and Testing for impairment a cash-generating unit to which goodwill has been allocated at least annually, and whenever there is an indication that the unit may be impaired, as required by IPSAS 26, <i>Impairment of Cash-Generating Assets</i>, for goodwill acquired in an acquisition. 	<p>33أ. عندما تستحوذ جهة على حصة في عملية مشتركة يكون نشاطها في العملية المشتركة على شكل عملية، كما هو معرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، يجب أن تطبق، إلى حد حصتها وفقاً للفقرة 23، جميع المبادئ المتعلقة بالمحاسبة عن الاستحواذ في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، وغيرها من المعايير المحاسبة للقطاع العام، التي لا تتعارض مع الإرشادات الواردة في هذا المعيار وتفصح عن المعلومات المطلوبة في تلك المعايير المحاسبة للقطاع العام فيما يتعلق بعمليات الاستحواذ. تتضمن مبادئ المحاسبة عن الاستحواذ التي لا تتعارض مع الإرشادات الواردة في هذا المعيار على سبيل المثال لا الحصر:</p> <ol style="list-style-type: none"> أ. قياس الأصول والالتزامات القابلة للتحديد بالقيمة العادلة، باستثناء البنود التي ترد استثناءات لها في معيار المحاسبة للقطاع العام 40 ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى؛ و ب. إثبات التكاليف المتصلة بالاستحواذ كمصروفات في الفترات التي يتم فيها تكبد التكاليف واستلام الخدمات، باستثناء أن تكاليف إصدار سندات دين أو أوراق حقوق ملكية مثبتة وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 28 ومعايير المحاسبة للقطاع العام 41؛ و ج. إثبات الفائض في العوض المحول على صافي مبالغ تاريخ الاستحواذ للأصول القابلة للتحديد المقتناة والالتزامات المحتملة، إن وجدت، كشهرة؛ و د. اختبار هبوط في القيمة للوحدة المولدة للنقد التي حُصصت الشهرة لها سنوياً على الأقل، وعندما يكون هناك مؤشر على أن الوحدة قد هبطت قيمتها، كما هو مطلوب في معيار المحاسبة للقطاع العام 26، <i>الهبوط في قيمة الأصول المولدة للنقد</i>، للشهرة المقتناة في عملية الاستحواذ.
<p>33B. Paragraphs 24A and AG33A also apply to the formation of a joint operation if, and only if, an existing operation, as defined in IPSAS 40, is contributed to the joint operation on its formation by one of the parties that participate in the joint operation. However, those paragraphs do not apply to the formation of a joint operation if all of the parties that participate in the joint operation only contribute assets or groups of assets that do not constitute operations to the joint operation on its formation.</p>	<p>33ب. تنطبق الفقرة 24أ وفقرة إرشادات التطبيق 33أ - أيضاً - على تشكيل عملية مشتركة فقط إذا ما ساهمت عملية قائمة، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، في العملية المشتركة لتشكيلها من جانب أحد الأطراف المشاركة في العملية المشتركة. مع ذلك، تلك الفقرات لا تنطبق على تشكيل عملية مشتركة إذا لم تساهم جميع الأطراف المشاركة في العملية المشتركة إلا بأصول أو مجموعات من الأصول لا تشكل عمليات للعملية المشتركة في تشكيلها.</p>
<p>33C. A joint operator might increase its interest in a joint operation in which the activity of the joint operation constitutes an operation, as defined in IPSAS 40, by acquiring an additional</p>	<p>33ج. قد يزيد المشارك في عملية مشتركة من حصته في العملية المشتركة التي يكون نشاطها على شكل عملية، كما هي معرفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، عن طريق الاستحواذ على حصة إضافية في العملية المشتركة. في مثل هذه الحالة، لا يُعاد قياس حصص الملكية المحتفظ</p>

دليل مفاهيم ومعايير المحاسبة للقطاع العام في المملكة العربية السعودية
الدراسة المرفقة بمعايير المحاسبة للقطاع العام 37 "الترتيبات المشتركة"
إصدار 2024م

Application Guidance	إرشادات التطبيق
interest in the joint operation. In such cases, previously held interests in the joint operation are not remeasured if the joint operator retains joint control.	بها سابقاً في العملية المشتركة إذا احتفظ المشاركون في العملية المشتركة بالسيطرة المشتركة.
AG33CA. A party that participates in, but does not have joint control of, a joint operation might obtain joint control of the joint operation in which the activity of the joint operation constitutes an operation as defined in IPSAS 40. In such cases, previously held interests in the joint operation are not remeasured.	33ج أ. الطرف الذي يشارك في عملية مشتركة، ولكن ليس لديه سيطرة مشتركة عليها، قد يحصل على سيطرة مشتركة على العملية المشتركة التي يشكل نشاطها عملية كما هي مُعرَّفة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40. في مثل هذه الحالات، لا يُعاد قياس الحصص المحتفظ بها سابقاً في العملية المشتركة.
33D. Paragraphs 24A and AG33A–AG33C do not apply on the acquisition of an interest in a joint operation when the parties sharing joint control, including the entity acquiring the interest in the joint operation, are under the common control of the same ultimate controlling party or parties both before and after the acquisition, and that control is not transitory.	33د. لا تنطبق الفقرة 24أ وفقرات إرشادات التطبيق 33أ–33ج على الاستحواذ على حصة في عملية مشتركة عندما تكون الأطراف التي تتقاسم السيطرة المشتركة، بما في ذلك الجهة التي تستحوذ على حصة في العملية المشتركة، تحت السيطرة المشتركة لنفس الطرف المسيطر النهائي أو الأطراف المسيطرة النهائية سواء قبل أم بعد الاستحواذ، ولا تكون تلك السيطرة انتقالية.
Accounting for Sales or Contributions of Assets to a Joint Operation	المحاسبة عن مبيعات أو مساهمات بالأصول لعملية مشتركة
34. When an entity enters into a transaction with a joint operation in which it is a joint operator, such as a sale or contribution of assets, it is conducting the transaction with the other parties to the joint operation and, as such, the joint operator shall recognize gains and losses resulting from such a transaction only to the extent of the other parties' interests in the joint operation.	34. عندما تدخل الجهة في معاملة مع عملية مشتركة تكون فيها مشاركاً في عملية مشتركة، مثل بيع الأصول أو المساهمة بها، فإنها تنفذ المعاملة مع الأطراف الأخرى في العملية المشتركة، ولذلك، يجب أن يثبت المشاركون في العملية المشتركة المكاسب والخسائر الناتجة عن مثل هذه المعاملة فقط إلى حد حصص الأطراف الأخرى في العملية المشتركة.
35. When such transactions provide evidence of a reduction in the net realizable value of the assets to be sold or contributed to the joint operation, or of an impairment loss of those assets, those losses shall be recognized fully by the joint operator.	35. عندما تقدم مثل هذه المعاملات دليلاً على وجود انخفاض في صافي القيمة القابلة للتحقق للأصول التي سيتم بيعها أو المساهمة بها في العملية المشتركة، أو دليلاً على الخسارة من هبوط في قيمة تلك الأصول، فإنه يجب أن تثبت تلك الخسائر بالكامل من قبل المشاركون في العملية المشتركة.
Accounting for Purchases of Assets from a Joint Operation	المحاسبة عن مشتريات الأصول من عملية مشتركة
36. When an entity enters into a transaction with a joint operation in which it is a joint operator, such as a purchase of assets, it shall not recognize its share of the gains and losses until it resells those assets to a third party.	36. عندما تدخل الجهة في معاملة مع عملية مشتركة تكون فيها مشاركاً في العملية المشتركة، مثل شراء الأصول، فإنها لا ينبغي أن تثبت حصتها من الأرباح والخسائر إلى أن تعيد بيع تلك الأصول إلى طرف ثالث.
37. When such transactions provide evidence of a reduction in the net realizable value of the assets to be purchased or of an impairment loss of those assets, a joint operator shall recognize its share of those losses.	37. عندما تقدم مثل هذه المعاملات دليلاً على وجود انخفاض في صافي القيمة القابلة للتحقق للأصول التي سيتم شراؤها أو دليلاً على الخسارة من هبوط في قيمة تلك الأصول، فإنه يجب على المشاركين في العملية المشتركة أن يثبت حصته من تلك الخسائر.
Appendix B	ملحق ب
Amendments to Other IPSASs	تعديلات على معايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى

Application Guidance	إرشادات التطبيق
[Deleted].	[حذفت].

6. أمثلة توضيحية

الفهرس

الموضوع	الفقرة	Paragraph	Subject
خدمات الإنشاء	8-2	2-8	Construction Services
تشغيل مركز خدمة بشكل مشترك	13-9	9-13	Service Centre Operated Jointly
التقديم المشترك لخدمات المساعدة المعيشية	20-14	14-20	Joint Provision of Assisted Living Services
التصنيع والتوزيع المشترك لمنتج	35-21	21-35	Joint Manufacturing and Distribution of a Product
تشغيل بنك بشكل مشترك	40-36	36-40	Bank Operated Jointly
أنشطة التنقيب عن النفط والغاز وتطويره وإنتاجه	50-41	41-50	Oil and Gas Exploration, Development and Production Activities
ترتيب الغاز الطبيعي المسال	59-51	51-59	Liquefied Natural Gas Arrangement

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
ترافق هذه الأمثلة معيار المحاسبة للقطاع العام 37 ولكنها لا تُشكل جزءًا منه.	<i>These examples accompany, but are not part of, IPSAS 37.</i>
1. توضح هذه الأمثلة الحالات الافتراضية التي تبيّن الأحكام التي يمكن استخدامها عند تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 37 في حالات مختلفة. على الرغم من أن بعض جوانب الأمثلة قد تكون موجودة في أنماط الوقائع الفعلية، إلا أنه ينبغي تقويم جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق معيار المحاسبة للقطاع العام 37.	1. These examples portray hypothetical situations illustrating the judgments that might be used when applying IPSAS 37 in different situations. Although some aspects of the examples may be present in actual fact patterns, all relevant facts and circumstances of a particular fact pattern would need to be evaluated when applying IPSAS 37.
مثال 1 – خدمات الإنشاء	Example 1 – Construction Services
2. الجهتان "أ" و"ب" (الطرفان) هما جهتان تتضمن أنشطتهما تقديم أنواع عديدة من خدمات الإنشاء العامة والخاصة. الجهة "أ" هي جهة في القطاع الخاص، الجهة "ب" هي جهة مملوكة للحكومة. وأُبرمت الجهتان ترتيبًا ملزمًا للعمل معًا من أجل إنجاز عقد مع حكومة لتصميم وإنشاء طريق بين مدينتين. ويحدد الترتيب الملزم حصص المشاركة للجهتين "أ" و"ب" وينص على السيطرة المشتركة على الترتيب، والذي يكمن موضوعه في تسليم الطريق. ولن يكون للترتيب المشترك أي ارتباط آخر ما أن يكتمل الطريق. وسيُحول الطريق إلى الحكومة في تلك المرحلة.	2. A and B (the parties) are two entities whose activities include the provision of many types of public and private construction services. Entity A is a private sector entity. Entity B is government owned. They set up a binding arrangement to work together for the purpose of fulfilling a contract with a government for the design and construction of a road between two cities. The binding arrangement determines the participation shares of A and B and establishes joint control of the arrangement, the subject matter of which is the delivery of the road. The joint arrangement will have no further involvement once the road has been completed. The road will be transferred to the government at that point.
3. يقوم الطرفان بإنشاء كيان منفصل (الجهة "ج") يمكن من خلاله تنفيذ الترتيب. تدخل الجهة "ج"، نيابة عن الجهتين "أ" و"ب"، في عقد مع الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، تكون الأصول والالتزامات المتعلقة بالترتيب محتفظ بها في الجهة "ج". وتتمثل الخاصية الرئيسية للشكل النظامي للجهة "ج" في أن الطرفين، وليست الجهة "ج"، لديهما حقوق في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، في الجهة.	3. The parties set up a separate vehicle (entity Z) through which to conduct the arrangement. Entity Z, on behalf of A and B, enters into the contract with the government. In addition, the assets and liabilities relating to the arrangement are held in entity Z. The main feature of entity Z's legal form is that the parties, not entity Z, have rights to the assets, and obligations for the liabilities, of the entity.
4. بالإضافة إلى ذلك ينص الترتيب الملزم بين الجهتين "أ" و"ب" على ما يلي: أ. يتشارك الطرفان في الحقوق القائمة في جميع الأصول اللازمة لتنفيذ أنشطة الترتيب على أساس أسهم مشاركتهم في الترتيب؛ و ب. يكون الطرفان مسؤولين بشكل مشترك ومتعدد عن جميع الواجبات التشغيلية والمالية المتعلقة بأنشطة الترتيب على أساس حصص مشاركتهم في الترتيب؛ و ج. يتشارك الطرفان "أ" و"ب" في الفائض أو العجز الناتج عن أنشطة الترتيب على أساس حصص مشاركتهم في الترتيب.	4. The binding arrangement between A and B additionally establishes that: a. The rights to all the assets needed to undertake the activities of the arrangement are shared by the parties on the basis of their participation shares in the arrangement; b. The parties have several and joint responsibility for all operating and financial obligations relating to the activities of the arrangement on the basis of their participation shares in the arrangement; and c. The surplus or deficit resulting from the activities of the arrangement is shared by A and B on the basis of their participation shares in the arrangement.
5. لأغراض تنسيق الأنشطة والإشراف عليها، تعين الجهتان "أ" و"ب" مديرًا للمشروع، الذي سيكون موظفًا لدى أحد الطرفين. بعد فترة زمنية محددة، يتم تدوير دور مدير المشروع لموظف من الطرف الآخر. ووافقت الجهتان "أ" و"ب" على تنفيذ الأنشطة من قبل الموظفين على أساس	5. For the purposes of co-ordinating and overseeing the activities, A and B appoint a project manager, who will be an employee of one of the parties. After a specified time, the role of

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
"عدم تحقيق مكاسب أو خسائر".	the project manager will rotate to an employee of the other party. A and B agree that the activities will be executed by the employees on a "no gain or loss" basis.
6. وفقاً للشروط المحددة في العقد المبرم مع الحكومة، تصدر الجهة "ج" فواتير عن خدمات الإنشاء المقدمة للحكومة نيابة عن الطرفين.	6. In accordance with the terms specified in the contract with the government, entity Z invoices the construction services to the government on behalf of the parties.
التحليل	Analysis
7. يتم تنفيذ الترتيب المشترك من خلال كيان منفصل لا يتيح شكله النظامي إمكانية الفصل بين الطرفين والكيان المنفصل (أي أن الأصول والالتزامات المحتفظ بها في الجهة "ج" هي أصول والتزامات الطرفين). ويتم تعزيز ذلك من خلال الشروط المتفق عليها من قبل الطرفين في الترتيب الملزم، والتي تنص على أن الجهتين "أ" و"ب" لديهما حقوق في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالترتيب الذي ينفذ من خلال الجهة "ج". الترتيب المشترك هو عملية مشتركة. وليس ترتيب امتياز تقديم الخدمات.	7. The joint arrangement is carried out through a separate vehicle whose legal form does not confer separation between the parties and the separate vehicle (i.e., the assets and liabilities held in entity Z are the parties' assets and liabilities). This is reinforced by the terms agreed by the parties in their binding arrangement, which state that A and B have rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the arrangement that is conducted through entity Z. The joint arrangement is a joint operation. It is not a service concession arrangement.
8. تثبت كل من الجهتين "أ" و"ب" في قوائمها المالية حصتها من الأصول (على سبيل المثال، العقارات، الآلات، والمعدات، والذمم المدينة) وحصتها من أي التزامات ناتجة عن الترتيب (على سبيل المثال، الذمم الدائنة لأطراف ثالثة) على أساس حصة مشاركتها المتفق عليها. ويثبت كل طرف أيضاً حصته من الإيرادات والمصروفات الناجمة عن خدمات الإنشاء المقدمة للحكومة من خلال الجهة "ج".	8. A and B each recognize in their financial statements their share of the assets (e.g., property, plant, and equipment, accounts receivable) and their share of any liabilities resulting from the arrangement (e.g., accounts payable to third parties) on the basis of their agreed participation share. Each also recognizes its share of the revenue and expenses resulting from the construction services provided to the government through entity Z.
مثال 2 – مركز خدمة مشغّل بشكل مشترك	Example 2 – Service Centre Operated Jointly
9. تقوم جهتان (الطرفان) بإنشاء كيان منفصل (الجهة "د") لغرض إنشاء وتشغيل مركز خدمة مشترك. وينص الترتيب الملزم بين الطرفين على السيطرة المشتركة على الأنشطة التي تنفذ في الجهة "د". وتكون الخاصية الرئيسية للشكل النظامي للجهة "د" في أن الجهة، وليس الطرفين، لديها حقوق في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالترتيب. وتتضمن هذه الأنشطة تخصيص مساحات مكتبية للخدمات، إدارة مواقف السيارات، وصيانة المركز ومعداته، مثل المصاعد، بناء سمعة المركز وإدارة قاعدة عملاء المركز.	9. Two entities (the parties) set up a separate vehicle (entity X) for the purpose of establishing and operating a joint service center. The binding arrangement between the parties establishes joint control of the activities that are conducted in entity X. The main feature of entity X's legal form is that the entity, not the parties, has rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the arrangement. These activities include the allocation of office space to services, managing the car park, maintaining the center and its equipment, such as lifts, building the reputation of the center and managing the client base for the center.
10. شروط الترتيب الملزم هي أن: أ. تملك الجهة "د" مركز الخدمة. ولا يحدد الترتيب الملزم أن الطرفين يملكان حقوقاً في مركز الخدمة.	10. The terms of the binding arrangement are such that: a. Entity X owns the service center. The binding arrangement does not specify that the parties have rights to the service center.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<p>b. The parties are not liable in respect of the debts, liabilities or obligations of entity X. If entity X is unable to pay any of its debts or other liabilities or to discharge its obligations to third parties, the liability of each party to any third party will be limited to the unpaid amount of that party's capital contribution.</p> <p>c. The parties have the right to sell or pledge their interests in entity X.</p> <p>d. Each party pays for its share of expenses for operating the service in accordance with its interest in entity X.</p>	<p>ب. لا يكون الطرفان مسؤولين عن ديون، أو التزامات أو واجبات الجهة "د". في حالة عدم تمكن الجهة "د" من سداد أي من ديونها أو التزاماتها أخرى أو لم تتمكن من الوفاء بواجباتها تجاه الأطراف الثالثة، فإن مسؤولية كل طرف تجاه أي طرف ثالث سوف تقتصر على المبلغ غير المدفوع من المساهمة الرأسمالية لذلك الطرف.</p> <p>ج. يحق للطرفين بيع أو رهن حصصهما في الجهة "د".</p> <p>د. يدفع كل طرف حصته من مصروفات تشغيل الخدمة وفقاً لحصته في الجهة "د".</p>
Analysis	التحليل
<p>11. The joint arrangement is carried out through a separate vehicle whose legal form causes the separate vehicle to be considered in its own right (i.e., the assets and liabilities held in the separate vehicle are the assets and liabilities of the separate vehicle and not the assets and liabilities of the parties). In addition, the terms of the binding arrangement do not specify that the parties have rights to the assets, or obligations for the liabilities, relating to the arrangement. Instead, the terms of the binding arrangement establish that the parties have rights to the net assets of entity X.</p>	<p>11. يُنفذ الترتيب المشترك من خلال كيان منفصل والذي يؤدي شكله النظامي إلى اعتبار الكيان المنفصل بحد ذاته (أي أن الأصول والالتزامات المحتفظ بها في الكيان المنفصل هي أصول والتزامات الكيان المنفصل وليس أصول والتزامات الطرفين). بالإضافة إلى ذلك، لا تقضى شروط الترتيب الملزم بأن الطرفين لديهما حقوق في الأصول، أو واجبات عن الالتزامات المتعلقة بالترتيب. بدلاً من ذلك، تنص شروط الترتيب الملزم على أن الطرفين يملكان حقوقاً في صافي أصول الجهة "د".</p>
<p>12. On the basis of the description above, there are no other facts and circumstances that indicate that the parties have rights to substantially all the service potential or economic benefits of the assets relating to the arrangement, and that the parties have an obligation for the liabilities relating to the arrangement. The joint arrangement is a joint venture.</p>	<p>12. بناءً على الوصف أعلاه، لا توجد أي حقائق وظروف أخرى تشير إلى أن الطرفين يملكان حقوقاً بشكل جوهري في جميع الخدمات المتوقعة أو المنافع الاقتصادية للأصول المتعلقة بالترتيب، وأنه يترتب على الطرفين واجبات عن الالتزامات المتعلقة بالترتيب. الترتيب المشترك هو مشروع مشترك.</p>
<p>13. The parties recognize their rights to the net assets of entity X as investments and account for them using the equity method.</p>	<p>13. يثبت الطرفان حقوقهما في صافي أصول الجهة "د" كاستثمارات ويقومان بالمحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.</p>
Example 3 – Joint Provision of Assisted Living Services	مثال 3 – تقديم خدمات المساعدة المعيشية بشكل مشترك
<p>14. A public sector health care provider (entity X) and a large property developer (entity Y) enter into an agreement to work together to provide assisted living services for the elderly. Entity X and entity Y establish a separate company (entity Z). The legal form of the company confers the rights to the assets and obligations for liabilities to the company itself. The agreement between entity X and entity Y requires all decisions be made jointly. The agreement also confirms:</p> <p>a. Entity X will provide the assisted living services. Entity Y will construct the premises.</p>	<p>14. قام مزود رعاية صحية في القطاع العام (الجهة "أ") ومطور عقاري كبير (الجهة "ب") بإبرام اتفاق للعمل معاً لتقديم خدمات المساعدة المعيشية للمسنين. تقوم الجهتان "أ" و"ب" بتأسيس شركة منفصلة (الجهة "ج"). ويمنح الشكل النظامي للشركة حقوقاً في الأصول وواجبات عن الالتزامات للشركة نفسها. ويتطلب الاتفاق بين الجهتين "أ" و"ب" باتخاذ جميع القرارات بشكل مشترك. ويؤكد الاتفاق أيضاً على ما يلي:</p> <p>أ. تقدم الجهة "أ" خدمات المساعدة المعيشية. وتقوم الجهة "ب" بإنشاء المبنى.</p> <p>ب. تعود ملكية أصول الترتيب إلى الجهة "ج"، أي الشركة. لن يكون أي طرف قادراً على بيع، رهن، تحويل أو خلاف ذلك من رهن عقاري لأصول الجهة "ج".</p>

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<p>b. The assets of the arrangement are owned by entity Z, the company. Neither party will be able to sell, pledge, transfer or otherwise mortgage the assets of entity Z.</p> <p>c. The liability of the parties is limited to any unpaid capital of entity Z.</p> <p>d. Each party pays for its share of expenses for operating the service in accordance with its interest in entity Z.</p> <p>e. Profits of entity Z will be distributed to entity X and entity Y 40:60, being the parties' respective interests in the arrangement.</p>	<p>ج. تقتصر مسؤولية الطرفين على أي رأسمال غير مدفوع للجهة "ج".</p> <p>د. يدفع كل طرف حصته من مصروفات تشغيل الخدمة وفقاً لحصته في الجهة "ج".</p> <p>هـ. ستوزع أرباح الجهة "ج" على الجهتين "أ" و"ب" بنسبة 40:60، التي تمثل حصص الأطراف المعنية في الترتيب.</p>
Analysis	التحليل
<p>15. The joint arrangement is carried out through a separate vehicle whose legal form causes the separate vehicle to be considered in its own right (i.e., the assets and liabilities held in the separate vehicle are the assets and liabilities of the separate vehicle and not the assets and liabilities of the parties). In addition, the terms of the binding arrangement do not specify that the parties have rights to the assets, or obligations for the liabilities, relating to the arrangement. Instead, the terms of the binding arrangement establish that the parties have rights to the net assets of entity Z.</p>	<p>15. يُنفذ الترتيب المشترك من خلال كيان منفصل يؤدي شكله النظامي إلى اعتبار الكيان المنفصل بحد ذاته (أي أن الأصول والالتزامات المحتفظ بها في الكيان المنفصل هي أصول والتزامات الكيان المنفصل وليس أصول والتزامات الطرفين). بالإضافة إلى ذلك، لا تقضى شروط الترتيب الملزم بأن الطرفين لديهما حقوق في الأصول، أو وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالترتيب. بدلاً من ذلك، تنص شروط الترتيب الملزم على أن الطرفين يملكان حقوقاً في صافي أصول الجهة "ج".</p>
<p>16. On the basis of the description above, there are no other facts and circumstances that indicate that the parties have rights to substantially all the service potential or economic benefits of the assets relating to the arrangement, or that the parties have an obligation for the liabilities relating to the arrangement. The joint arrangement is a joint venture.</p>	<p>16. بناءً على الوصف أعلاه، لا توجد أي حقائق أو ظروف أخرى تشير إلى أن الطرفين يملكان حقوقاً بشكل جوهري في جميع الخدمات المتوقعة أو المنافع الاقتصادية للأصول المتعلقة بالترتيب، أو أنه يترتب على الطرفين واجبات عن الالتزامات المتعلقة بالترتيب. الترتيب المشترك هو مشروع مشترك.</p>
<p>17. The parties recognize their rights to the net assets of entity Z as investments and account for them using the equity method.</p>	<p>17. يثبت الطرفان حقوقهما في صافي أصول الجهة "ج" كاستثمارات ويقومان بالمحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.</p>
Variation	التباين
<p>18. A public sector health care provider (entity X) and a large property developer (entity Y) enter into an agreement to work together to provide assisted living services for the elderly. The agreement between entity X and entity Y requires all decisions to be made jointly. The agreement confirms:</p> <p>a. Entity X will supply operational assets including office equipment, motor vehicles and furniture and fittings for the assisted living premises.</p> <p>b. Entity Y will construct the premises and will continue to own the premises. Entity Y will be responsible for the ongoing maintenance of the premises. Entity Y cannot sell the</p>	<p>18. يقوم مزود رعاية صحية في القطاع العام (الجهة "أ") ومطور عقاري كبير (الجهة "ب") بإبرام اتفاق للعمل معاً لتقديم خدمات المساعدة المعيشية للمسنين. يتطلب الاتفاق بين الجهة "أ" والجهة "ب" اتخاذ جميع القرارات بشكل مشترك. ويؤكد الاتفاق أيضاً على ما يلي:</p> <p>أ. تزود الجهة "أ" الأصول التشغيلية بما في ذلك المعدات المكتبية، السيارات والأثاث والتجهيزات لمباني المساعدة المعيشية.</p> <p>ب. تقوم الجهة "ب" بإنشاء المبنى وسوف تستمر في امتلاك المبنى. وتكون الجهة "ب" مسؤولة عن الصيانة المستمرة للمبنى. لا يكون بإمكان الجهة "ب" بيع المبنى دون أن تعرض</p>

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<p>premises without first offering entity X the right to purchase the premises. Entity Y is entitled to 100% of any gain on eventual sale of the premises.</p> <p>c. The services will be delivered through a new entity, entity Z, established for this purpose.</p> <p>d. Each party will pay for 50% of the expenses for operating the services.</p> <p>e. Any profits from providing the assisted living services will be shared equally between entity X and entity Y.</p> <p>f. Entity X will be responsible for managing staff and for any liabilities arising from personal grievance claims and health and safety issues.</p> <p>g. Entity Y will be responsible for any liabilities to make good any defects in the premises or alterations to the premises required to meet health and safety codes and changes in those codes.</p>	<p>أولاً على الجهة "أ" الحق في شراء المبنى. يحق للجهة "ب" الحصول على 100% من أي مكاسب عند بيع المبنى بشكل نهائي.</p> <p>ج. تُقدم الخدمات من خلال جهة جديدة، هي الجهة "ج"، التي تُنشأ لهذا الغرض.</p> <p>د. يدفع كل طرف 50% من مصروفات تشغيل الخدمات.</p> <p>هـ. تتم مشاركة أي أرباح من تقديم خدمات المساعدة المعيشية بالتساوي بين الجهة "أ" والجهة "ب".</p> <p>و. تكون الجهة "أ" مسؤولة عن إدارة الموظفين وعن أي التزامات تنشأ عن مطالبات التظلم الشخصي وقضايا الصحة والسلامة.</p> <p>ز. تكون الجهة "ب" مسؤولة عن أي التزامات لإصلاح أي عيوب في المبنى أو إجراء التعديلات المطلوبة على المبنى لتلبية قواعد الصحة والسلامة والتغيرات في تلك القواعد.</p>
Analysis of Variation	تحليل التباين
<p>19. Although the services are delivered through a separate vehicle, entity X and entity Y continue to own the assets used to provide the services. The joint arrangement is a joint operation.</p>	<p>19. على الرغم من أنه يتم تسليم الخدمات عبر كيان منفصل، تستمر الجهتان "أ" و"ب" في امتلاك الأصول المستخدمة لتقديم الخدمات. الترتيب المشترك هو عملية مشتركة.</p>
<p>20. Entity X and entity Y each recognize in their financial statements their own assets and liabilities. They also recognize their share of the revenue and expenses resulting from the provision of assisted living services through entity Z.</p>	<p>20. تثبت كل من الجهتين "أ" و"ب" في قوائمها المالية الأصول والالتزامات الخاصة بها. كما تثبت حصتها من الإيرادات والمصروفات الناتجة عن تقديم خدمات المساعدة المعيشية من خلال الجهة "ج".</p>
Example 4 – Joint Manufacturing and Distribution of a Product	مثال 4 – التصنيع والتوزيع المشترك لمنتج
<p>21. Entities A and B (the parties) have set up a strategic and operating agreement (the framework agreement) in which they have agreed the terms according to which they will conduct the manufacturing and distribution of a product (product P) in different markets.</p>	<p>21. أبرمت الجهتان "أ" و"ب" (الطرفان) اتفاقاً استراتيجياً وتشغيلياً (الاتفاق الإطاري) حيث اتفقتا بموجبه على الشروط التي ستعملان وفقاً لها لتصنيع وتوزيع منتج (المنتج "ج") في الأسواق المختلفة.</p>
<p>22. The parties have agreed to conduct manufacturing and distribution activities by establishing joint arrangements, as described below:</p> <p>a. Manufacturing activity: the parties have agreed to undertake the manufacturing activity through a joint arrangement (the manufacturing arrangement). The manufacturing arrangement is structured in a separate vehicle (entity M) whose legal form causes it to be considered in its own right (i.e., the assets and liabilities held in entity M are the assets and liabilities of entity M and not the assets and liabilities of the parties). In accordance with the framework agreement, the parties have committed themselves to purchasing the whole production of product P manufactured by the manufacturing</p>	<p>22. اتفق الطرفان على القيام بأنشطة التصنيع والتوزيع من خلال إنشاء ترتيبات مشتركة، كما هو موضح أدناه:</p> <p>أ. النشاط الصناعي: اتفق الطرفان على تنفيذ النشاط الصناعي من خلال ترتيب مشترك (ترتيب التصنيع). ويُهيكل ترتيب التصنيع في كيان منفصل (الجهة "د") يؤدي شكله النظامي إلى اعتبار الكيان المنفصل بحد ذاته (أي أن الأصول والالتزامات المحتفظ بها في الجهة "د" هي أصول والتزامات الجهة "د" وليست أصول والتزامات الطرفين). بموجب الاتفاق الإطاري، ألزم الطرفان نفسيهما بشراء الإنتاج الكامل من المنتج "ج" المصنعة عبر ترتيب التصنيع وفقاً لحصص ملكيتها في الجهة "د". باع الطرفان في وقت لاحق المنتج "ج" إلى ترتيب آخر، يخضع لسيطرة الطرفين ذاتهما بشكل مشترك، والذي أنشئ حصرياً لتوزيع المنتج "ج" كما هو</p>

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<p>arrangement in accordance with their ownership interests in entity M. The parties subsequently sell product P to another arrangement, jointly controlled by the two parties themselves, that has been established exclusively for the distribution of product P as described below. Neither the framework agreement nor the binding arrangement between A and B dealing with the manufacturing activity specifies that the parties have rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the manufacturing activity.</p> <p>b. Distribution activity: the parties have agreed to undertake the distribution activity through a joint arrangement (the distribution arrangement). The parties have structured the distribution arrangement in a separate vehicle (entity D) whose legal form causes it to be considered in its own right (i.e., the assets and liabilities held in entity D are the assets and liabilities of entity D and not the assets and liabilities of the parties). In accordance with the framework agreement, the distribution arrangement orders its requirements for product P from the parties according to the needs of the different markets where the distribution arrangement sells the product. Neither the framework agreement nor the binding arrangement between A and B dealing with the distribution activity specifies that the parties have rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the distribution activity.</p>	<p>موضح أدناه. لا يحدد الاتفاق الإطاري ولا الترتيب الملزم بين الجهتين "أ" و"ب" الذي يتناول النشاط الصناعي على أن الطرفين لديهما حقوق في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بالنشاط الصناعي.</p> <p>ب. نشاط التوزيع: اتفق الطرفان على تنفيذ نشاط التوزيع من خلال ترتيب مشترك (ترتيب التوزيع). قام الطرفان بهيكل ترتيب التوزيع في كيان منفصل (الجهة "و") والتي يؤدي شكلها النظامي إلى اعتبار الكيان المنفصل بحد ذاته (أي أن الأصول والالتزامات المحتفظ بها في الجهة "و" هي أصول والتزامات الجهة "و" وليست أصول والتزامات الطرفين). بموجب الاتفاق الإطاري، يقوم ترتيب التوزيع بتنظيم متطلباته من المنتج "ج" من الأطراف وفقاً للاحتياجات في الأسواق المختلفة التي يبيع فيها ترتيب التوزيع المنتج. ولا يحدد الاتفاق الإطاري ولا الترتيب الملزم بين الجهتين "أ" و"ب" الذي يتناول نشاط التوزيع على أن الطرفين لديهما حقوق في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بنشاط التوزيع.</p>
<p>23. In addition, the framework agreement establishes:</p> <p>a. That the manufacturing arrangement will produce product P to meet the requirements for product P that the distribution arrangement places on the parties;</p> <p>b. The commercial terms relating to the sale of product P by the manufacturing arrangement to the parties. The manufacturing arrangement will sell product P to the parties at a price agreed by A and B that covers all production costs incurred. Subsequently, the parties sell the product to the distribution arrangement at a price agreed by A and B.</p> <p>c. That any cash shortages that the manufacturing arrangement may incur will be financed by the parties in accordance with their ownership interests in entity M.</p>	<p>23. بالإضافة إلى ذلك، ينص الاتفاق الإطاري على ما يلي:</p> <p>أ. أن ترتيب التصنيع سوف ينتج المنتج "ج" لتلبية المتطلبات على المنتج "ج" التي وضعها ترتيب التوزيع على الأطراف؛</p> <p>ب. الشروط التجارية المتعلقة ببيع المنتج "ج" بواسطة ترتيب التصنيع إلى الأطراف. وسوف يبيع ترتيب التصنيع المنتج "ج" إلى الأطراف بالسعر المتفق عليه من قبل الجهتين "أ" و"ب" والذي يغطي جميع تكاليف الإنتاج المتكبدة. في وقت لاحق، يبيع الطرفان المنتج إلى ترتيب التوزيع بسعر متفق عليه من قبل الجهتين "أ" و"ب".</p> <p>ج. إن أي نقص في النقد يجوز أن يتكبده ترتيب التصنيع سيمول من قبل الطرفين وفقاً لحصص ملكيتهما في الجهة "د".</p>
Analysis	التحليل

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
24. The framework agreement sets up the terms under which parties A and B conduct the manufacturing and distribution of product P. These activities are undertaken through joint arrangements whose purpose is either the manufacturing or the distribution of product P.	24. يبين الاتفاق الإطاري الشروط التي ستقوم بموجبها الجهتان "أ" و"ب" بتصنيع وتوزيع المنتج "ج". يتم تنفيذ هذه الأنشطة من خلال الترتيبات المشتركة التي تهدف إما لتصنيع أو توزيع المنتج "ج".
25. The parties carry out the manufacturing arrangement through entity M whose legal form confers separation between the parties and the entity. In addition, neither the framework agreement nor the binding arrangement dealing with the manufacturing activity specifies that the parties have rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the manufacturing activity. However, when considering the following facts and circumstances the parties have concluded that the manufacturing arrangement is a joint operation: a. The parties have committed themselves to purchasing the whole production of product P manufactured by the manufacturing arrangement. Consequently, A and B have rights to substantially all the service potential or economic benefits of the assets of the manufacturing arrangement. b. The manufacturing arrangement manufactures product P to meet the quantity and quality needs of the parties so that they can fulfill the demand for product P of the distribution arrangement. The exclusive dependence of the manufacturing arrangement upon the parties for the generation of cash flows and the parties' commitments to provide funds when the manufacturing arrangement incurs any cash shortages indicate that the parties have an obligation for the liabilities of the manufacturing arrangement, because those liabilities will be settled through the parties' purchases of product P or by the parties' direct provision of funds.	25. ينفذ الطرفان ترتيب التصنيع من خلال الجهة "د" والتي يتيح شكلها النظامي إمكانية الفصل بين الطرفين والجهة. بالإضافة إلى ذلك، لا يحدد الاتفاق الإطاري ولا الترتيب الملزم الذي يتناول نشاط التصنيع على أن الطرفين لديهما حقوق في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بنشاط التصنيع. مع ذلك، عند الأخذ في الحسبان الحقائق والظروف التالية استنتج الطرفان بأن ترتيب التصنيع هو عملية مشتركة: أ. ألزم الطرفان نفسيهما بشراء الإنتاج الكامل من المنتج "ج" المصنع بواسطة ترتيب التصنيع. نتيجة لذلك، تملك الجهتان "أ" و"ب" حقوقاً بشكل جوهري في جميع الخدمات المتوقعة أو المنافع الاقتصادية للأصول في ترتيب التصنيع. ب. يقوم ترتيب التصنيع بصناعة المنتج "ج" لتلبية الاحتياجات الكمية والنوعية للطرفين حتى يتمكنوا أن يفيوا بالطلب على المنتج "ج" من قبل ترتيب التوزيع. كما أن الاعتماد الحصري لترتيب التصنيع على الطرفين لتوليد التدفقات النقدية والالتزامات الطرفين بتقديم الأموال عندما يتكبد ترتيب التصنيع أي نقص نقدي يشير إلى وجود واجب على الأطراف عن التزامات ترتيب التصنيع، لأنه سيتم تسوية هذه الالتزامات عن طريق مشتريات الطرفين من المنتج "ج" أو من خلال التقديم الفوري للأموال من قبل الطرفين.
26. The parties carry out the distribution activities through entity D, whose legal form confers separation between the parties and the entity. In addition, neither the framework agreement nor the binding arrangement dealing with the distribution activity specifies that the parties have rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the distribution activity.	26. ينفذ الطرفان أنشطة التوزيع من خلال الجهة "و"، التي يتيح شكلها النظامي إمكانية الفصل بين الطرفين والجهة. بالإضافة إلى ذلك، لا يحدد الاتفاق الإطاري ولا الترتيب الملزم الذي يتناول نشاط التوزيع على أن الطرفين لديهما حقوق في الأصول، وواجبات عن الالتزامات، المتعلقة بنشاط التوزيع.
27. There are no other facts and circumstances that indicate that the parties have rights to substantially all the service potential or economic benefits of the assets relating to the distribution arrangement or that the parties have an obligation for the liabilities relating to that arrangement. The distribution arrangement is a joint venture.	27. لا توجد أي حقائق وظروف أخرى تشير إلى أن الطرفين يملكان حقوقاً بشكل جوهري في جميع الخدمات المتوقعة أو المنافع الاقتصادية للأصول المتعلقة بترتيب التوزيع أو أنه يترتب على الطرفين واجب عن الالتزامات المتعلقة بذلك الترتيب. وترتيب التوزيع هو مشروع مشترك.

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
28. تثبت كل من الجهتين "أ" و"ب" في قوائمها المالية حصتها من الأصول (على سبيل المثال، العقارات، الآلات والمعدات، والنقد) وحصتها من أي التزامات ناتجة عن ترتيب التصنيع (على سبيل المثال، الذمم الدائنة لأطراف ثالثة) على أساس حصة ملكيتها في الجهة "د". وتثبت كل جهة أيضًا حصتها من المصروفات الناجمة عن تصنيع المنتج "ج" التي يتكبدها ترتيب التصنيع وحصتها من الإيرادات المتعلقة بمبيعات المنتج "ج" إلى ترتيب التوزيع.	28. A and B each recognize in their financial statements their share of the assets (e.g., property, plant and equipment, cash) and their share of any liabilities resulting from the manufacturing arrangement (e.g., accounts payable to third parties) on the basis of their ownership interest in entity M. Each party also recognizes its share of the expenses resulting from the manufacture of product P incurred by the manufacturing arrangement and its share of the revenues relating to the sales of product P to the distribution arrangement.
29. يثبت الطرفان حقوقهما في صافي أصول ترتيب التوزيع كاستثمارات ويقومان بالمحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.	29. The parties recognize their rights to the net assets of the distribution arrangement as investments and account for them using the equity method.
التباين	Variation
30. افترض أن الطرفين اتفقا على أن ترتيب التصنيع الموضح أعلاه يكون مسؤولاً ليس فقط عن تصنيع المنتج "ج"، ولكن أيضًا عن توزيعه على عملاء الأطراف الأخرى.	30. Assume that the parties agree that the manufacturing arrangement described above is responsible not only for manufacturing product P, but also for its distribution to third-party customers.
31. يتفق الطرفان أيضًا على إبرام ترتيب توزيع معين مثل ذلك المذكور أعلاه لتوزيع المنتج "ج" بشكل حصري للمساعدة في توسيع نطاق توزيع المنتج "ج" في أسواق محددة إضافية.	31. The parties also agree to set up a distribution arrangement like the one described above to distribute product P exclusively to assist in widening the distribution of product P in additional specific markets.
32. يبيع ترتيب التصنيع أيضًا المنتج "ج" بشكل فوري إلى ترتيب التوزيع. ولا يلتزم بشراء نسبة ثابتة من إنتاج ترتيب التصنيع من قبل ترتيب التوزيع، كما لا يلتزم بالاحتفاظ بنسبة ثابتة لترتيب التوزيع.	32. The manufacturing arrangement also sells product P directly to the distribution arrangement. No fixed proportion of the production of the manufacturing arrangement is committed to be purchased by, or to be reserved to, the distribution arrangement.
تحليل التباين	Analysis of Variation
33. لم يؤثر التباين على الشكل النظامي للكيان المنفصل والذي ينفذ فيه النشاط التصنيع ولم يؤثر أيضًا على الشروط الملزمة المتعلقة بحقوق الأطراف في الأصول، وواجباتهم عن الالتزامات، المتعلقة بالنشاط التصنيع. مع ذلك، فإنه يؤدي إلى أن يكون ترتيب التصنيع هو ترتيب ذاتي التمويل لأنه قادر على المتاجرة بصورة مستقلة، توزيع المنتج "ج" على عملاء الأطراف الأخرى، و، بالتالي، مواجهة مخاطر الطلب، المخزون والائتمان. على الرغم من أن ترتيب التصنيع يمكن أيضًا أن يبيع المنتج "ج" إلى ترتيب التوزيع، إلا أنه في هذا السيناريو لا يعتمد ترتيب التصنيع على الطرفين حتى يتمكن من تنفيذ أنشطته بصورة مستمرة. في هذه الحالة، يكون ترتيب التصنيع مشروعاً مشتركاً.	33. The variation has affected neither the legal form of the separate vehicle in which the manufacturing activity is conducted nor the binding terms relating to the parties' rights to the assets, and obligations for the liabilities, relating to the manufacturing activity. However, it causes the manufacturing arrangement to be a self-financed arrangement because it is able to undertake trade on its own behalf, distributing product P to third-party customers and, consequently, assuming demand, inventory and credit risks. Even though the manufacturing arrangement might also sell product P to the distribution arrangement, in this scenario the manufacturing arrangement is not dependent on the parties to be able to carry out its activities on a continuous basis. In this case, the manufacturing arrangement is a joint venture.

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
34. The variation has no effect on the classification of the distribution arrangement as a joint venture.	34. لا يؤثر التباين على تصنيف ترتيب التوزيع كمشروع مشترك.
35. The parties recognize their rights to the net assets of the manufacturing arrangement and their rights to the net assets of the distribution arrangement as investments and account for them using the equity method.	35. يثبت الطرفان حقوقهما في صافي أصول ترتيب التصنيع وحقوقهما في صافي أصول ترتيب التوزيع كاستثمارات ويقومان بالمحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
Example 5 – Bank Operated Jointly	مثال 5 – بنك مشغّل بشكل مشترك
36. Bank A, a government owned bank, and bank B, a privately owned bank, (the parties) agreed to combine certain corporate, investment banking, asset management and service activities by establishing a separate vehicle (bank C). Both parties expect the arrangement to benefit them in different ways. Bank A believes that the arrangement could enable it to achieve its strategic plans to improve its profitability through an enlarged offering of products and services. Bank B expects the arrangement to reinforce its offering in financial savings and market products.	36. اتفق البنك "أ"، وهو بنك مملوك للحكومة، والبنك "ب"، وهو بنك مملوك للقطاع الخاص، (الطرفان) على الجمع بين بعض الشركات، الخدمات المصرفية الاستثمارية، إدارة الأصول وأنشطة الخدمات عن طريق إنشاء كيان منفصل (البنك "ج"). ويتوقع الطرفان أن يحقق الترتيب منافع لهما بطرق مختلفة. يعتقد البنك "أ" بأن الترتيب يمكن أن يساعده في تحقيق خطته الاستراتيجية لتحسين الربحية عن طريق طرح المنتجات والخدمات على نطاق موسع. ويتوقع البنك "ب" بأن الترتيب سوف يعزز عروضه في تحقيق مدخرات مالية وتسويق المنتجات.
37. The main feature of bank C's legal form is that it causes the separate vehicle to be considered in its own right (i.e., the assets and liabilities held in the separate vehicle are the assets and liabilities of the separate vehicle and not the assets and liabilities of the parties). Banks A and B each have a 40 per cent ownership interest in bank C, with the remaining 20 per cent being listed and widely held. The agreement between bank A and bank B establishes joint control of the activities of bank C.	37. تكمن السمة الرئيسية للشكل النظامي للبنك "ج" في أنه يؤدي إلى اعتبار الكيان منفصلاً بحد ذاته (أي أن الأصول والالتزامات المحتفظ بها في الكيان المنفصل هي أصول والتزامات الكيان المنفصل وليست أصول والتزامات الطرفين). ويملك كل من البنكين "أ" و"ب" حصة ملكية بنسبة 40% في البنك "ج"، مع إدراج النسبة المتبقية في السوق المالية وهي 20% وامتلاكها على نطاق واسع. ينص الاتفاق بين البنك "أ" والبنك "ب" على السيطرة المشتركة على أنشطة البنك "ج".
38. In addition, bank A and bank B entered into an irrevocable agreement under which, even in the event of a dispute, both banks agree to provide the necessary funds in equal amount and, if required, jointly and severally, to ensure that bank C complies with the applicable legislation and banking regulations, and honors any commitments made to the banking authorities. This commitment represents the assumption by each party of 50 per cent of any funds needed to ensure that bank C complies with legislation and banking regulations.	38. بالإضافة إلى ذلك، أبرم البنكان "أ" و"ب" اتفاقاً غير قابل للنقض يتفقان بموجبه، حتى في حال وجود نزاع، على تقديم الأموال اللازمة بمبلغ مساوٍ، وإن تطلب الأمر، أن يعملوا بشكل مشترك ومتعدد، لضمان أن يمثل البنك "ج" للتشريعات والأنظمة المصرفية المنطبقة، واستيفاء أي التزامات تقدم إلى السلطات المصرفية. يمثل هذا الالتزام تحمل كل طرف لما نسبته 50% من أي أموال لازمة لضمان امتثال البنك "ج" للتشريعات والأنظمة المصرفية.
Analysis	التحليل
39. The joint arrangement is carried out through a separate vehicle whose legal form confers separation between the parties and the separate vehicle. The terms of the binding arrangement do not specify that the parties have rights to the assets, or obligations for the liabilities, of bank C, but it establishes that the parties have rights to the net assets of bank	39. يُنفَّذ الترتيب المشترك من خلال كيان منفصل يتيح شكله النظامي إمكانية الفصل بين الطرفين والكيان المنفصل. لا تقضى شروط الترتيب الملزم بأن الطرفين لديهما حقوق في أصول البنك "ج"، أو واجبات عن التزامات البنك "ج"، لكنه ينص على أن الطرفين لديهما حقوق في صافي أصول البنك "ج". إن التزام الطرفين بتقديم الدعم إذا لم يكن البنك "ج" قادراً على الالتزام

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
بالتشريعات والأنظمة المصرفية المعمول بها لا يعتبر في حد ذاته عاملاً محدداً بأنه يترتب على الطرفين واجب عن التزامات البنك "ج". ولا توجد أي حقائق أو ظروف أخرى تشير إلى أن الطرفين يملكان حقوقاً بشكل جوهري في جميع المنافع الاقتصادية لأصول البنك "ج" وأنه يترتب على الطرفين واجب عن التزامات البنك "ج". الترتيب المشترك هو مشروع مشترك.	C. The commitment by the parties to provide support if bank C is not able to comply with the applicable legislation and banking regulations is not by itself a determinant that the parties have an obligation for the liabilities of bank C. There are no other facts and circumstances that indicate that the parties have rights to substantially all the economic benefits of the assets of bank C and that the parties have an obligation for the liabilities of bank C. The joint arrangement is a joint venture.
40. يثبت البنكان "أ" و"ب" حقوقهما في صافي أصول البنك "ج" كاستثمارات ويقومان بالمحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.	40. Both banks A and B recognize their rights to the net assets of bank C as investments and account for them using the equity method.
مثال 6 – أنشطة التنقيب عن النفط والغاز وتطويره وإنتاجه	Example 6 – Oil and Gas Exploration, Development and Production Activities
41. تقوم الجهتان "أ" و"ب" (الطرفان) بإنشاء كيان منفصل (الجهة "ج") وإبرام اتفاقية التشغيل المشترك للقيام بأنشطة التنقيب عن النفط والغاز وتطويره وإنتاجه في البلد "و". تكمن السمة الرئيسية للشكل النظامي للجهة "ج" في أنه يؤدي شكلها النظامي إلى اعتبار الكيان منفصل بحد ذاته (أي أن الأصول والالتزامات المحتفظ بها في الكيان المنفصل هي أصول والتزامات الكيان المنفصل وليست أصول والتزامات الطرفين).	41. Entities A and B (the parties) set up a separate vehicle (entity H) and a Joint Operating Agreement (JOA) to undertake oil and gas exploration, development and production activities in country O. The main feature of entity H's legal form is that it causes the separate vehicle to be considered in its own right (i.e., the assets and liabilities held in the separate vehicle are the assets and liabilities of the separate vehicle and not the assets and liabilities of the parties).
42. منح البلد "و" الجهة "ج" تصاريح لتنفيذ أنشطة التنقيب عن النفط والغاز وتطويره وإنتاجه في قطعة أرض محددة (الحقول).	42. Country O has granted entity H permits for the oil and gas exploration, development and production activities to be undertaken in a specific assigned block of land (fields).
43. ينص الاتفاق واتفاقية التشغيل المشترك المتفق عليها من قبل الطرفين على حقوقهما وواجباتهما المتعلقة بتلك الأنشطة. فيما يلي ملخص الشروط الرئيسية لتلك الاتفاقيات.	43. The agreement and JOA agreed by the parties establish their rights and obligations relating to those activities. The main terms of those agreements are summarized below.
الاتفاق	Agreement
44. يضم مجلس إدارة الجهة "ج" عضو مجلس إدارة من كل طرف. يملك كل طرف 50% من الجهة "ج". ويتطلب الموافقة بالإجماع من قبل أعضاء مجلس الإدارة لإصدار أي قرار.	44. The board of entity H consists of a director from each party. Each party has a 50 per cent holding in entity H. The unanimous consent of the directors is required for any resolution to be passed.
اتفاقية التشغيل المشترك	Joint Operating Agreement (JOA)
45. تنص اتفاقية التشغيل المشترك على إنشاء لجنة تشغيلية. هذه اللجنة تتألف من ممثل واحد من كل طرف. يملك كل طرف حصة مشاركة بنسبة 50% في اللجنة التشغيلية.	45. The JOA establishes an Operating Committee. This Committee consists of one representative from each party. Each party has a 50 per cent participating interest in the Operating Committee.
46. توافق اللجنة التشغيلية على الموازنات وبرامج العمل المتعلقة بالأنشطة، والتي تتطلب أيضاً موافقة بالإجماع من ممثلي كل طرف. يتم تعيين أحد الطرفين كمشغل ويكون مسؤولاً عن إدارة وتنفيذ برامج العمل المعتمدة.	46. The Operating Committee approves the budgets and work programs relating to the activities, which also require the unanimous consent of the representatives of each party.

أمثلة توضيحية	Illustrative Examples
	One of the parties is appointed as operator and is responsible for managing and conducting the approved work programs.
47. تحدد اتفاقية التشغيل المشترك على تشارك الحقوق والواجبات الناشئة عن أنشطة التنقيب، التطوير والإنتاج بين الطرفين بالتناسب مع ملكية كل طرف في الجهة "ج". على وجه الخصوص، تنص اتفاقية التشغيل المشترك أن يتشارك الطرفان: أ. الحقوق والواجبات الناشئة عن رخص التنقيب والتطوير الممنوحة للجهة "ج" (على سبيل المثال، التصاريح، التزامات إعادة التأهيل، أي رسوم امتياز وضرائب مستحقة الدفع)؛ و ب. الإنتاج الذي يتم الحصول عليه؛ و ج. جميع التكاليف المرتبطة بجميع برامج العمل.	47. The JOA specifies that the rights and obligations arising from the exploration, development and production activities shall be shared among the parties in proportion to each party's holding in entity H. In particular, the JOA establishes that the parties share: a. The rights and the obligations arising from the exploration and development permits granted to entity H (e.g., the permits, rehabilitation liabilities, any royalties and taxes payable); b. The production obtained; and c. All costs associated with all work programs.
48. تتم تغطية التكاليف المتكبدة فيما يتعلق بجميع برامج العمل عبر طلبات السداد النقدي من الأطراف. وإذا أخفق أي من الطرفين في تلبية واجباته النقدية، يُطلب من الطرف الآخر دفع المبلغ المتأخر إلى الجهة "ج". ويُعدّ المبلغ المتأخر ديناً مستحقاً على الطرف المتأخر في السداد للطرف الآخر.	48. The costs incurred in relation to all the work programs are covered by cash calls on the parties. If either party fails to satisfy its monetary obligations, the other is required to contribute to entity H the amount in default. The amount in default is regarded as a debt owed by the defaulting party to the other party.
التحليل	Analysis
49. ينفذ الطرفان الترتيب المشترك من خلال كيان منفصل حيث يتيح شكله النظامي إمكانية الفصل بين الطرفين والكيان المنفصل. تمكن الطرفان من عكس قيد التقويم الأولي لحقوقهما وواجباتهما الناشئة عن الشكل النظامي للكيان المنفصل الذي تُقدّم فيه الترتيب. وقد أنجزا ذلك عبر الموافقة على الشروط الواردة في اتفاقية التشغيل المشترك التي تخولهما حقوقاً في الأصول (على سبيل المثال، تصاريح التنقيب والتطوير، الإنتاج، وأي أصول أخرى ناشئة عن الأنشطة) وواجبات عن الالتزامات (على سبيل المثال، جميع التكاليف والواجبات الناشئة عن برامج العمل) التي يُحفظ بها في الجهة "ج". الترتيب المشترك هو عملية مشتركة.	49. The parties carry out the joint arrangement through a separate vehicle whose legal form confers separation between the parties and the separate vehicle. The parties have been able to reverse the initial assessment of their rights and obligations arising from the legal form of the separate vehicle in which the arrangement is conducted. They have done this by agreeing terms in the JOA that entitle them to rights to the assets (e.g., exploration and development permits, production, and any other assets arising from the activities) and obligations for the liabilities (e.g., all costs and obligations arising from the work programs) that are held in entity H. The joint arrangement is a joint operation.
50. تثبت الجهة "أ" والجهة "ب" في قوائمها المالية حصتها من الأصول ومن أية التزامات ناجمة عن الترتيب على أساس حصص مشاركتهما المتفق عليها. وفق ذلك الأساس، يثبت كل طرف أيضاً حصته من الإيرادات (من بيع حصته من الإنتاج) وحصته من المصروفات.	50. Both entity A and entity B recognize in their financial statements their own share of the assets and of any liabilities resulting from the arrangement on the basis of their agreed participating interest. On that basis, each party also recognizes its share of the revenue (from the sale of their share of the production) and its share of the expenses.
مثال 7 – ترتيب الغاز الطبيعي المسال	Example 7 – Liquefied Natural Gas Arrangement
51. تملك الجهة "أ" حقل غاز غير مطور يحتوي على موارد الغاز بكميات جوهريّة. تحدد الجهة "أ" بأن حقل الغاز سيكون مجدياً اقتصادياً فقط إذا بيع الغاز للعملاء في الأسواق الخارجية. للقيام بذلك،	51. Entity A owns an undeveloped gas field that contains substantial gas resources. Entity A determines that the gas field will be economically viable only if the gas is sold to customers

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
in overseas markets. To do so, a liquefied natural gas (LNG) facility must be built to liquefy the gas so that it can be transported by ship to the overseas markets.	يجب بناء منشأة للغاز الطبيعي المسال لتسييل الغاز بحيث يكون من الممكن نقله بواسطة السفن إلى الأسواق الخارجية.
52. Entity A enters into a joint arrangement with entity B in order to develop and operate the gas field and the LNG facility. Under that arrangement, entities A and B (the parties) agree to contribute the gas field and cash, respectively, to a new separate vehicle, entity C. In exchange for those contributions, the parties each take a 50 per cent ownership interest in entity C. The main feature of entity C's legal form is that it causes the separate vehicle to be considered in its own right (i.e., the assets and liabilities held in the separate vehicle are the assets and liabilities of the separate vehicle and not the assets and liabilities of the parties).	52. تدخل الجهة "أ" في ترتيب مشترك مع الجهة "ب" من أجل تطوير وتشغيل حقل الغاز ومنشأة الغاز الطبيعي المسال. بموجب ذلك الترتيب، تتفق الجهتان "أ" و"ب" (الطرفان) على المساهمة بحقل الغاز والنقد، على التوالي، في كيان منفصل جديد، هو الجهة "ج". في مقابل تلك المساهمات، يأخذ كل طرف حصة ملكية بنسبة 50% في الجهة "ج". تكمن السمة الرئيسية للشكل النظامي للجهة "ج" في أنه يؤدي إلى اعتبار الكيان المنفصل بحد ذاته (أي أن الأصول والالتزامات المحتفظ بها في الكيان المنفصل هي أصول والتزامات الكيان المنفصل وليس أصول والتزامات الطرفين).
53. The binding arrangement between the parties specifies that: a. Entities A and B must each appoint two members to the board of entity C. The board of directors must unanimously agree the strategy and investments made by entity C. b. Day-to-day management of the gas field and LNG facility, including development and construction activities, will be undertaken by the staff of entity B in accordance with the directions jointly agreed by the parties. Entity C will reimburse B for the costs it incurs in managing the gas field and LNG facility. c. Entity C is liable for taxes and royalties on the production and sale of LNG as well as for other liabilities incurred in the ordinary course of business, such as accounts payable, site restoration and decommissioning liabilities. d. Entities A and B have equal shares in the surplus from the activities carried out in the arrangement and, as such, are entitled to equal shares of any dividends or similar distributions made by entity C.	53. يحدد الترتيب الملزم بين الطرفين على ما يلي: أ. يجب أن تعين كلًا من الجهتين "أ" و"ب" عضوين في مجلس إدارة الجهة "ج". ويجب أن يوافق مجلس الإدارة بالإجماع على استراتيجية الجهة "ج" والاستثمارات التي تقوم بها. ب. يقوم موظفو الجهة "ب" بأعمال الإدارة اليومية لحقل الغاز ومنشأة الغاز الطبيعي المسال، بما في ذلك أنشطة التطوير والإنشاء، وفقاً للتوجيهات المتفق عليها بشكل مشترك من قبل الطرفين. وتعوّض الجهة "ج" الجهة "ب" عن التكاليف التي تتكبدها في إدارة حقل الغاز ومنشأة الغاز الطبيعي المسال. ج. تكون الجهة "ج" مسؤولة عن الضرائب ورسوم الامتياز على إنتاج وبيع الغاز الطبيعي المسال وكذلك عن الالتزامات الأخرى التي تتكبدها في سياق الأعمال العادية، مثل الذمم الدائنة، والتزامات إعادة تأهيل الموقع وإزالته. د. تملك الجهتان "أ" و"ب" حصصاً متساوية في الفائض من الأنشطة التي نُفذت في الترتيب، وبالتالي، يحق لهما الحصول على حصص متساوية في أي توزيعات أرباح أو توزيعات مماثلة تقدمها الجهة "ج".
54. The binding arrangement does not specify that either party has rights to the assets, or obligations for the liabilities, of entity C.	54. لا يحدد الترتيب الملزم بأن أيًا من الطرفين لديه حقوق في الأصول، أو واجبات عن الالتزامات، في الجهة "ج".
55. The board of entity C decides to enter into a financing arrangement with a syndicate of lenders to help fund the development of the gas field and construction of the LNG facility. The estimated total cost of the development and construction is CU1,000 million. ¹ ¹ In this example monetary amounts are denominated in 'currency units (CU)'.	55. يقرر مجلس إدارة الجهة "ج" الدخول في ترتيب تمويل مع مجموعة من المقرضين للمساعدة في تمويل تطوير حقل الغاز وإنشاء منشأة الغاز الطبيعي المسال. تبلغ مجموع التكلفة المقدرة للتطوير والإنشاء 1,000 مليون ريال سعودي. ¹ ¹ في هذا المثال، يُعبر عن المبالغ النقدية بالريال السعودي.
56. The lending syndicate provides entity C with a CU700 million loan. The arrangement specifies that the syndicate has recourse to entities A and B only if entity C defaults on the	56. يقدم اتحاد المقرضين إلى الجهة "ج" قرضًا قيمته 700 مليون ريال سعودي. يحدد الترتيب على أنه يحق للاتحاد الرجوع إلى الجهتين "أ" و"ب" فقط إذا تخلفت الجهة "ج" عن السداد في ترتيب

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<p>loan arrangement during the development of the field and construction of the LNG facility. The lending syndicate agrees that it will not have recourse to entities A and B once the LNG facility is in production because it has assessed that the cash inflows that entity C should generate from LNG sales will be sufficient to meet the loan repayments. Although at this time the lenders have no recourse to entities A and B, the syndicate maintains protection against default by entity C by taking a lien on the LNG facility.</p>	<p>القرض أثناء تطوير الحقل وإنشاء منشأة الغاز الطبيعي المسال. وافق اتحاد المقرضين على أنه لن يلجأ إلى الجهتين "أ" و"ب" ما أن تبدأ منشأة الغاز الطبيعي المسال بالإنتاج لأنه قدّر بأن التدفقات النقدية الداخلة التي يتعين على الجهة "ج" توليدها من مبيعات الغاز الطبيعي المسال ستكون كافية لسداد القروض. على الرغم أنه في هذا الوقت لا يحق للمقرضين الرجوع إلى الجهتين "أ" و"ب"، إلا أن اتحاد يحافظ على الحماية ضد التخلف عن السداد من قبل الجهة "ج" من خلال رهن منشأة الغاز الطبيعي المسال.</p>
Analysis	التحليل
<p>57. The joint arrangement is carried out through a separate vehicle whose legal form confers separation between the parties and the separate vehicle. The terms of the binding arrangement do not specify that the parties have rights to the assets, or obligations for the liabilities, of entity C, but they establish that the parties have rights to the net assets of entity C. The recourse nature of the financing arrangement during the development of the gas field and construction of the LNG facility (i.e., entities A and B providing separate guarantees during this phase) does not, by itself, impose on the parties an obligation for the liabilities of entity C (i.e., the loan is a liability of entity C). Entities A and B have separate liabilities, which are their guarantees to repay that loan if entity C defaults during the development and construction phase.</p>	<p>57. يُنفذ الترتيب المشترك من خلال كيان منفصل يتيح شكله النظامي إمكانية الفصل بين الطرفين والكيان المنفصل. لا تحدد شروط الترتيب الملزم بأن الطرفين لديهما حقوق في الأصول، أو واجبات عن الالتزامات، في الجهة "ج"، لكنه ينص على أن الطرفين يملكان حقوقاً في صافي أصول الجهة "ج". إن طبيعة اللجوء إلى ترتيب التمويل أثناء تطوير حقل الغاز وإنشاء منشأة الغاز الطبيعي المسال (أي أن الجهتين "أ" و"ب" يقدمان ضمانات منفصلة خلال هذه المرحلة) لا تفرض، بحد ذاتها، على الطرفين واجب عن التزامات الجهة "ج" (أي أن القرض هو التزام على الجهة "ج"). يترتب على الجهتين "أ" و"ب" التزامات منفصلة، وهي ضماناتهما لسداد ذلك القرض إذا تخلفت الجهة "ج" عن السداد أثناء مرحلة التطوير والإنشاء.</p>
<p>58. There are no other facts and circumstances that indicate that the parties have rights to substantially all the service potential or economic benefits of the assets of entity C and that the parties have an obligation for the liabilities of entity C. The joint arrangement is a joint venture.</p>	<p>58. لا توجد أي حقائق وظروف أخرى تشير إلى أن الطرفين يملكان حقوقاً بشكل جوهري في جميع الخدمات المتوقعة أو المنافع الاقتصادية لأصول الجهة "ج" وأنه يترتب على الطرفين واجب عن التزامات الجهة "ج". الترتيب المشترك هو مشروع مشترك.</p>
<p>59. The parties recognize their rights to the net assets of entity C as investments and account for them using the equity method.</p>	<p>59. يثبت الطرفان حقوقهما في أصول الجهة "ج" كاستثمارات ويقومان بالمحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.</p>
Example 8—Accounting for acquisitions of interests in joint operations in which the activity constitutes an operation	المثال 8 – المحاسبة عن الاستحواذات على حصص في عمليات مشتركة التي يشكل فيها النشاط عملية
<p>60. Municipalities A, B and C have joint control of Joint Operation D whose activity constitutes an operation, as defined in IPSAS 40, <i>Public Sector Combinations</i>.</p>	<p>60. لدى البلديات "أ"، "ب" و"ج" سيطرة مشتركة على العملية المشتركة "د" التي يشكل نشاطها عملية، كما هو معرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، <i>تجميع العمليات في القطاع العام</i>.</p>
<p>61. Municipality E acquires municipality A's 40 per cent ownership interest in Joint Operation D at a cost of CU300 and incurs acquisition-related costs of CU50.</p>	<p>61. تستحوذ البلدية "و" على حصة ملكية البلدية "أ" في العملية المشتركة "د" البالغة 40% بتكلفة قدرها 300 ريال سعودي وتتكبد تكاليف تتعلق بالاستحواذ بقيمة 50 ريالاً سعودياً.</p>

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية																																
<p>62. The binding arrangement between the parties that Municipality E joined as part of the acquisition establishes that Municipality E's shares in several assets and liabilities differ from its ownership interest in Joint Operation D. The following table sets out Municipality E's share in the assets and liabilities related to Joint Operation D as established in the binding arrangement between the parties:</p> <table border="1" data-bbox="112 462 1030 965"> <thead> <tr> <th></th><th><i>Municipality E's share in the assets and liabilities related to Joint Operation D</i></th></tr> </thead> <tbody> <tr> <td>Property, plant and equipment</td><td>48%</td></tr> <tr> <td>Intangible assets (excluding goodwill)</td><td>90%</td></tr> <tr> <td>Accounts receivable</td><td>40%</td></tr> <tr> <td>Inventory</td><td>40%</td></tr> <tr> <td>Retirement benefit obligations</td><td>15%</td></tr> <tr> <td>Accounts payable</td><td>40%</td></tr> <tr> <td>Contingent liabilities</td><td>56%</td></tr> </tbody> </table>		<i>Municipality E's share in the assets and liabilities related to Joint Operation D</i>	Property, plant and equipment	48%	Intangible assets (excluding goodwill)	90%	Accounts receivable	40%	Inventory	40%	Retirement benefit obligations	15%	Accounts payable	40%	Contingent liabilities	56%	<p>62. يحدد الترتيب الملزم بين الأطراف التي انضمت إليها البلدية "و" كجزء من عملية الاستحواذ أن حصة البلدية "و" في عدة أصول والتزامات تختلف عن حصتها في العملية المشتركة "د". يبين الجدول التالي حصة البلدية "و" في الأصول والتزامات المتعلقة بالعملية المشتركة "د" على النحو المحدد في الترتيب الملزم بين الطرفين:</p> <table border="1" data-bbox="1205 422 2128 909"> <thead> <tr> <th>حصة البلدية "و" في الأصول والتزامات المتعلقة بالعملية المشتركة "د"</th><th></th></tr> </thead> <tbody> <tr> <td>العقارات والآلات والمعدات</td><td>48%</td></tr> <tr> <td>الأصول غير الملموسة (باستثناء الشهرة)</td><td>90%</td></tr> <tr> <td>الذمم المدينة</td><td>40%</td></tr> <tr> <td>المخزون</td><td>40%</td></tr> <tr> <td>واجبات منافع التقاعد</td><td>15%</td></tr> <tr> <td>الذمم الدائنة</td><td>40%</td></tr> <tr> <td>الالتزامات المحتملة</td><td>56%</td></tr> </tbody> </table>	حصة البلدية "و" في الأصول والتزامات المتعلقة بالعملية المشتركة "د"		العقارات والآلات والمعدات	48%	الأصول غير الملموسة (باستثناء الشهرة)	90%	الذمم المدينة	40%	المخزون	40%	واجبات منافع التقاعد	15%	الذمم الدائنة	40%	الالتزامات المحتملة	56%
	<i>Municipality E's share in the assets and liabilities related to Joint Operation D</i>																																
Property, plant and equipment	48%																																
Intangible assets (excluding goodwill)	90%																																
Accounts receivable	40%																																
Inventory	40%																																
Retirement benefit obligations	15%																																
Accounts payable	40%																																
Contingent liabilities	56%																																
حصة البلدية "و" في الأصول والتزامات المتعلقة بالعملية المشتركة "د"																																	
العقارات والآلات والمعدات	48%																																
الأصول غير الملموسة (باستثناء الشهرة)	90%																																
الذمم المدينة	40%																																
المخزون	40%																																
واجبات منافع التقاعد	15%																																
الذمم الدائنة	40%																																
الالتزامات المحتملة	56%																																
Analysis	تحليل																																
<p>63. Municipality E recognizes in its financial statements its share of the assets and liabilities resulting from the binding arrangement (see paragraph 23).</p>	<p>63. تثبت البلدية "و" في قوائمها المالية حصتها من الأصول والتزامات الناشئة عن الترتيب الملزم (انظر الفقرة 23).</p>																																
<p>64. It applies the principles on acquisition accounting in IPSAS 40 and other IPSASs for identifying, recognizing, measuring and classifying the assets acquired, and the liabilities assumed, on the acquisition of the interest in Joint Operation D. This is because Municipality E acquired an interest in a joint operation in which the activity constitutes an operation (see paragraph 24A).</p>	<p>64. تطبق مبادئ المحاسبة المتعلقة بالاستحواذ في معيار المحاسبة للقطاع العام 40 ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى لتحديد الأصول المقتناة والتزامات المحتملة وإثباتها، قياسها وتصنيفها عند استحواذ حصة في العملية المشتركة "د". يرجع ذلك إلى أن البلدية "و" استحوذت على حصة في عملية مشتركة يشكل فيها النشاط عملية (انظر الفقرة 24أ).</p>																																
<p>65. However, Municipality E does not apply the principles on acquisition accounting in IPSAS 40 and other IPSASs that conflict with the guidance in this Standard. Consequently, in accordance with paragraph 23, Municipality E recognizes, and therefore measures, in</p>	<p>65. بالرغم من ذلك، لا تطبق البلدية "و" مبادئ المحاسبة عن الاستحواذ الواردة في معيار المحاسبة للقطاع العام 40 ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى والتي تتعارض مع الإرشادات الواردة في هذا المعيار، بناءً على ذلك، ووفقاً للفقرة 23، تثبت البلدية "و"، وبالتالي تقيس، فيما يتعلق</p>																																

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية																														
<p>relation to its interest in Joint Operation D, only its share in each of the assets that are jointly held and in each of the liabilities that are incurred jointly, as stated in the binding arrangement. Municipality E does not include in its assets and liabilities the shares of the other parties in Joint Operation D.</p>	<p>بحصتها في العملية المشتركة "د"، فقط حصتها في كل من الأصول المحتفظ بها بشكل مشترك وفي كل من الالتزامات المتكبدة بشكل مشترك، المنصوص عليها في الترتيب الملزم. ولا تتضمن البلدية "و" في أصولها والالتزامات حصص الأطراف الأخرى في العملية المشتركة "د".</p>																														
<p>66. IPSAS 40 requires the acquirer to measure the identifiable assets acquired and the liabilities assumed at their acquisition-date fair values with limited exceptions; for example, a reacquired right recognized as an intangible asset is measured on the basis of the remaining term of the related binding arrangement regardless of whether market participants would consider potential renewals of binding arrangements when measuring its fair value. Such measurement does not conflict with this Standard and thus those requirements apply.</p>	<p>66. يتطلب معيار المحاسبة الدولي 40 من المستحوذ أن يقيس الأصول القابلة للتحديد التي تم اقتنائها والالتزامات المتحملة بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ مع استثناءات محدودة؛ على سبيل المثال، يتم قياس الحق المعاد شراؤه والمثبت كأصل غير ملموس على أساس الأجل المتبقي من الترتيب الملزم ذات الصلة بغض النظر عما إذا كان المشاركون في السوق سينظرون في تجديدات محتملة لترتيبات ملزمة عند قياس قيمتها العادلة. لا يتعارض هذا القياس مع هذا المعيار وبالتالي تنطبق تلك المتطلبات.</p>																														
<p>67. Consequently, Municipality E determines the fair value, or other measure specified in IPSAS 40, of its share in the identifiable assets and liabilities related to Joint Operation D. The following table sets out the fair value or other measure specified by IPSAS 40 of Municipality E's shares in the identifiable assets and liabilities related to Joint Operation D:</p> <table data-bbox="120 890 1030 1444"> <tr> <th data-bbox="120 890 739 1045"></th><th data-bbox="743 890 1030 1045"><i>Fair value or other measure specified by IPSAS 40 for Municipality E's shares in the identifiable assets and liabilities of Joint Operation D (CU)</i></th></tr> <tr> <td data-bbox="120 1061 739 1101">Property, plant and equipment</td><td data-bbox="743 1061 1030 1101">138</td></tr> <tr> <td data-bbox="120 1117 739 1157">Intangible assets (excluding goodwill)</td><td data-bbox="743 1117 1030 1157">72</td></tr> <tr> <td data-bbox="120 1173 739 1212">Accounts receivable</td><td data-bbox="743 1173 1030 1212">84</td></tr> <tr> <td data-bbox="120 1228 739 1268">Inventory</td><td data-bbox="743 1228 1030 1268">70</td></tr> <tr> <td data-bbox="120 1284 739 1324">Retirement benefit obligations</td><td data-bbox="743 1284 1030 1324">(12)</td></tr> <tr> <td data-bbox="120 1340 739 1380">Accounts payable</td><td data-bbox="743 1340 1030 1380">(48)</td></tr> <tr> <td data-bbox="120 1396 739 1436">Contingent liabilities</td><td data-bbox="743 1396 1030 1436">(52)</td></tr> </table>		<i>Fair value or other measure specified by IPSAS 40 for Municipality E's shares in the identifiable assets and liabilities of Joint Operation D (CU)</i>	Property, plant and equipment	138	Intangible assets (excluding goodwill)	72	Accounts receivable	84	Inventory	70	Retirement benefit obligations	(12)	Accounts payable	(48)	Contingent liabilities	(52)	<p>67. بناءً على ذلك، تحدد البلدية "و" القيمة العادلة، أو مقياساً آخر محدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 40، من حصتها في الأصول والالتزامات القابلة للتحديد المتعلقة بالعملية المشتركة "د". يبين الجدول التالي القيمة العادلة أو المقياس الآخر المحدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 40 لحصة البلدية "و" في الأصول والالتزامات القابلة للتحديد المتعلقة بالعملية المشتركة "د":</p> <table data-bbox="1209 949 2116 1490"> <tr> <th colspan="2" data-bbox="1209 949 1668 1157"><i>القيمة العادلة أو مقياس آخر محدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 40 بالنسبة لحصة البلدية "و" في الأصول والالتزامات القابلة للتحديد للعملية المشتركة "د" (ريال سعودي)</i></th></tr> <tr> <td data-bbox="1209 1173 1668 1212">138</td><td data-bbox="1673 1173 2116 1212">العقارات والآلات والمعدات</td></tr> <tr> <td data-bbox="1209 1228 1668 1268">72</td><td data-bbox="1673 1228 2116 1268">الأصول غير الملموسة (باستثناء الشهرة)</td></tr> <tr> <td data-bbox="1209 1284 1668 1324">84</td><td data-bbox="1673 1284 2116 1324">الذمم المدينة</td></tr> <tr> <td data-bbox="1209 1340 1668 1380">70</td><td data-bbox="1673 1340 2116 1380">المخزون</td></tr> <tr> <td data-bbox="1209 1396 1668 1436">(12)</td><td data-bbox="1673 1396 2116 1436">واجبات منافع التقاعد</td></tr> <tr> <td data-bbox="1209 1452 1668 1490">(48)</td><td data-bbox="1673 1452 2116 1490">الذمم الدائنة</td></tr> </table>	<i>القيمة العادلة أو مقياس آخر محدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 40 بالنسبة لحصة البلدية "و" في الأصول والالتزامات القابلة للتحديد للعملية المشتركة "د" (ريال سعودي)</i>		138	العقارات والآلات والمعدات	72	الأصول غير الملموسة (باستثناء الشهرة)	84	الذمم المدينة	70	المخزون	(12)	واجبات منافع التقاعد	(48)	الذمم الدائنة
	<i>Fair value or other measure specified by IPSAS 40 for Municipality E's shares in the identifiable assets and liabilities of Joint Operation D (CU)</i>																														
Property, plant and equipment	138																														
Intangible assets (excluding goodwill)	72																														
Accounts receivable	84																														
Inventory	70																														
Retirement benefit obligations	(12)																														
Accounts payable	(48)																														
Contingent liabilities	(52)																														
<i>القيمة العادلة أو مقياس آخر محدد في معيار المحاسبة للقطاع العام 40 بالنسبة لحصة البلدية "و" في الأصول والالتزامات القابلة للتحديد للعملية المشتركة "د" (ريال سعودي)</i>																															
138	العقارات والآلات والمعدات																														
72	الأصول غير الملموسة (باستثناء الشهرة)																														
84	الذمم المدينة																														
70	المخزون																														
(12)	واجبات منافع التقاعد																														
(48)	الذمم الدائنة																														

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية												
<p>Deferred tax liability (see the international or national standard dealing with income taxes) (24)</p> <hr/> <p>Net assets 228</p>	<p>الالتزامات المحتملة (52)</p> <p>التزامات الضريبة المؤجلة (انظر المعيار الدولي أو الوطني الذي يتناول ضرائب الدخل) (24)</p> <hr/> <p>صافي الأصول 228</p>												
<p>68. In accordance with IPSAS 40, the excess of the consideration transferred over the amount allocated to Municipality E's shares in the net identifiable assets is recognized as goodwill:</p> <table border="1" data-bbox="145 598 1046 847"> <tr> <td>Consideration transferred</td><td>CU300</td></tr> <tr> <td>Municipality E's shares in the identifiable assets and liabilities relating to its interest in the joint operation</td><td>CU228</td></tr> <tr> <td>Goodwill</td><td>CU72</td></tr> </table>	Consideration transferred	CU300	Municipality E's shares in the identifiable assets and liabilities relating to its interest in the joint operation	CU228	Goodwill	CU72	<p>68. وفقاً لمعيار المحاسبة للقطاع العام 40، تُسجل الزيادة في العوض المحول عن المبلغ المخصص لحصة البلدية "و" في صافي الأصول القابلة للتحديد كشهرة:</p> <table border="1" data-bbox="1137 598 2101 810"> <tr> <td>العوض المحول</td><td>300 ريال سعودي</td></tr> <tr> <td>حصة البلدية "و" في الأصول والالتزامات القابلة للتحديد المتعلقة بحصتها في العملية المشتركة</td><td>228 ريال سعودي</td></tr> <tr> <td>الشهرة</td><td>72 ريال سعودي</td></tr> </table>	العوض المحول	300 ريال سعودي	حصة البلدية "و" في الأصول والالتزامات القابلة للتحديد المتعلقة بحصتها في العملية المشتركة	228 ريال سعودي	الشهرة	72 ريال سعودي
Consideration transferred	CU300												
Municipality E's shares in the identifiable assets and liabilities relating to its interest in the joint operation	CU228												
Goodwill	CU72												
العوض المحول	300 ريال سعودي												
حصة البلدية "و" في الأصول والالتزامات القابلة للتحديد المتعلقة بحصتها في العملية المشتركة	228 ريال سعودي												
الشهرة	72 ريال سعودي												
<p>69. Acquisition-related costs of CU50 are not considered to be part of the consideration transferred for the interest in the joint operation. They are recognized as expenses in surplus or deficit in the period that the costs are incurred and the services are received (see paragraph 111 of IPSAS 40).</p>	<p>69. لا تُعدّ التكاليف المتعلقة بالاستحواذ البالغة 50 ريالاً سعودياً جزءاً من العوض المحول من أجل الحصة في العملية المشتركة. تُثبت كمصروفات في الفائض أو العجز في الفترة التي تُتكبّد فيها التكاليف واستلام الخدمات (انظر الفقرة 111 من معيار المحاسبة للقطاع العام 40).</p>												
<p>Example 9—Contributing the right to use know-how to a joint operation in which the activity constitutes an operation</p>	<p>المثال 9 – المساهمة في الحق في استخدام المعرفة لعملية مشتركة التي يشكل فيها النشاط عملية</p>												
<p>70. Entities A and B are two entities whose activities are the construction of high performance batteries for diverse applications.</p>	<p>70. الجهتان "أ" و"ب" هما جهتان يتمثل نشاطهما في إنشاء بطاريات عالية الأداء لتطبيقات متنوعة.</p>												
<p>71. In order to develop batteries for electric vehicles they set up a binding arrangement (Joint Operation Z) to work together. Entities A and B share joint control of Joint Operation Z. This arrangement is a joint operation in which the activity constitutes an operation, as defined in IPSAS 40.</p>	<p>71. من أجل تطوير بطاريات للسيارات الكهربائية وضعت الجهتان ترتيباً ملزماً (عملية مشتركة "و") للعمل معاً. وتشترك الجهتان "أ" و"ب" في السيطرة المشتركة على العملية المشتركة "و". هذا الترتيب هو عملية مشتركة يشكل فيها النشاط عملية كما هو معرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 40.</p>												
<p>72. After several years, the joint operators (Entities A and B) concluded that it is feasible to develop a battery for electric vehicles using Material M. However, processing Material M</p>	<p>72. بعد عدة سنوات، خلص المشاركون في العملية المشتركة (الجهتان "أ" و"ب") إلى أنه من الممكن تطوير بطارية للسيارات الكهربائية باستخدام المادة "د". مع ذلك، فإن تجهيز المادة "د" يتطلب معرفة متخصصة وحتى الآن، كانت المادة "د" فقط تستخدم في توليد الكهرباء.</p>												

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
requires specialist know-how and thus far, Material M has only been used in electricity generation.	
73. In order to get access to existing know-how in processing Material M, Entities A and B arrange for Entity C to join as another joint operator by acquiring an interest in Joint Operation Z from Entities A and B and becoming a party to the binding arrangements.	73. من أجل الوصول إلى المعرفة القائمة في تجهيز المادة "د"، ترتب الجهتان "أ" و"ب" للجهة "ج" أن تنضم كمشارك آخر في العملية المشتركة عن طريق استحواذ حصة في العملية المشتركة "و" من الجهتين "أ" و"ب"، وأن تصبح طرفاً في الترتيبات الملزمة.
74. Entity C's activity so far has been solely the generation of electricity. It has long-standing and extensive knowledge in processing Material M.	74. لم يكن نشاط الجهة "ج" حتى الآن سوى توليد الكهرباء. ولديها معرفة طويلة الأمد وواسعة في معالجة المادة "د".
75. In exchange for its share in Joint Operation Z, Entity C pays cash to Entities A and B and grants the right to use its know-how in processing Material M for the purposes of Joint Operation Z. In addition, Entity C seconds some of its employees who are experienced in processing Material M to Joint Operation Z. However, Entity C does not transfer control of the know-how to Entities A and B or Joint Operation Z because it retains all the rights to it. In particular, Entity C is entitled to withdraw the right to use its know-how in processing Material M and to withdraw its seconded employees without any restrictions or compensation to Entity A and B or Joint Operation Z if it ceases its participation in Joint Operation Z.	75. في مقابل حصتها في العملية المشتركة "و"، تدفع الجهة "ج" مبالغ نقدية للجهتين "أ" و"ب" وتمنح حق في استخدام معرفتها في تجهيز المادة "د" لأغراض العملية المشتركة "و". وبالإضافة إلى ذلك، تعير الجهة "ج" من موظفيها الذين هم من ذوي الخبرة في تجهيز المادة "د" إلى العملية المشتركة "و". مع ذلك، فإن الجهة "ج" لا تحول السيطرة على المعرفة للجهتين "أ" و"ب" أو للعملية المشتركة "و" لأنها تحتفظ بجميع حقوقها. على وجه الخصوص، يحق للجهة "ج" سحب حقها في استخدام معرفتها في تجهيز المادة "د" وسحب موظفيها المعارين دون أي قيود أو تعويضات للجهتين "أ" و"ب" أو العملية المشتركة "و" إذا توقفت عن مشاركتها في العملية المشتركة "و".
76. The fair value of Entity C's know-how on the date of the acquisition of the interest in the joint operation is CU1,000. Immediately before the acquisition, the carrying amount of the know-how in the financial statements of Entity C was CU300.	76. تبلغ القيمة العادلة لمعرفة الجهة "ج" في تاريخ استحواذ الحصة في العملية المشتركة 1,000 ريال سعودي. قبل الاستحواذ فوراً، كانت القيمة الدفترية للمعرفة في القوائم المالية للجهة (ج) 300 ريال سعودي.
Analysis	تحليل
77. Entity C has acquired an interest in Joint Operation Z in which the activity of the joint operation constitutes an operation, as defined in IPSAS 40.	77. استحوذت الجهة "ج" على حصة في العملية المشتركة "و" التي يشكل فيها نشاط العملية المشتركة عملية، كما هو معرف في معيار المحاسبة للقطاع العام 40.
78. In accounting for the acquisition of its interest in the joint operation, Entity C applies all the principles on acquisition accounting in IPSAS 40 and other IPSASs that do not conflict with the guidance in this Standard (see paragraph 24A). Entity C therefore recognizes in its financial statements its share of the assets and liabilities resulting from the binding arrangement (see paragraph 23).	78. عند المحاسبة عن الاستحواذ على حصتها في العملية المشتركة، تطبق الجهة "ج" جميع المبادئ المتعلقة بالمحاسبة عن الاستحواذ في معيار المحاسبة للقطاع العام 40 ومعايير المحاسبة للقطاع العام الأخرى التي لا تتعارض مع الإرشادات الواردة في هذا المعيار (انظر الفقرة 24أ). لذلك تثبت الجهة (ج) في قوائمها المالية حصتها من الأصول والالتزامات الناتجة عن الترتيب الملزم (انظر الفقرة 23).

Illustrative Examples	أمثلة توضيحية
<p>79. Entity C granted the right to use its know-how in processing Material M to Joint Operation Z as part of joining Joint Operation Z as a joint operator. However, Entity C retains control of this right because it is entitled to withdraw the right to use its know-how in processing Material M and to withdraw its seconded employees without any restrictions or any compensation to Entities A and B or Joint Operation Z if it ceases its participation in Joint Operation Z.</p>	<p>79. منحت الجهة "ج" الحق في استخدام معرفتها في تجهيز المادة "د" إلى العملية المشتركة "و" كجزء من الانضمام إلى العملية المشتركة "و" كمشارك في العملية المشتركة. مع ذلك، فإن الجهة "ج" تحتفظ بالسيطرة على هذا الحق لأنه يحق لها سحب حق استخدام معرفتها في تجهيز المادة "د" وسحب موظفيها المعارين دون أي قيود أو أي تعويض للجهتين "أ" و"ب" أو العملية المشتركة "و" إذا توقفت عن مشاركتها في العملية المشتركة "و".</p>
<p>80. Consequently, Entity C continues to recognize the know-how in processing Material M after the acquisition of the interest in Joint Operation Z because it retains all the rights to it. This means that Entity C will continue to recognize the know-how based on its carrying amount of CU300. As a consequence of retaining control of the right to use the know-how that it granted to the joint operation, Entity C has granted the right to use the know-how to itself. Consequently, Entity C does not remeasure the know-how, and it does not recognize a gain or loss on the grant of the right to use it.</p>	<p>80. نتيجة لذلك، تستمر الجهة "ج" إثبات المعرفة في تجهيز المادة "د" بعد الاستحواذ على حصة في العملية المشتركة "و" لأنها تحتفظ بجميع حقوقها. هذا يعني أن الجهة "ج" ستستمر في إثبات المعرفة بناءً على قيمتها الدفترية البالغة 300 ريال سعودي. كنتيجة للاحتفاظ بالسيطرة على الحق في استخدام المعرفة التي منحتها للعملية المشتركة، منحت الجهة "ج" الحق في استخدام المعرفة لنفسها. بناءً على ذلك، فإن الجهة "ج" لا تعيد قياس المعرفة، ولا تثبت المكسب أو الخسارة على منح الحق في استخدامها.</p>